

الحقيقة الصحيحة

(١)

القواعد المثلثة
في

صفات الله وأسمائه الحسن

لمؤلفه الشيخ

محمد بن صالح بن عثيمين

حققه ، وخرج أحاديثه
أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم

مكتبة السنة

جميع الحقوق محفوظة للناشر
مكتبة السنة لصاحبها شرف الدين محمد عبد الفتاح جازى

الطبعة الثانية لكتبة السنة
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



القاهرة - ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين (نهاية شارع الجمهورية) - الرمز البريدي ١١١١١
TLTHRB UN ٢١٧١٩ - تلکس: ٣٩٢٦٢٥٠ - فاکس: ٣٩٠٠٣١٨

فَتَرِيظِي بِكُمْ
أَشْعَرَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ بازَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَمَنْ اهْتَدَى
بِهُدَاهُ أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ اطَّلَعْتُ عَلَى الْمُؤْلِفِ الْقِيمِ الَّذِي كَتَبَهُ صَاحِبُ الْفَضْلِيَّةِ الْعَالَمَةُ أَخْوَنَا الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ وَسَمَّاهُ : « الْقَوَاعِدُ الْمُثْلِيُّ فِي صِفَاتِ
اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى » ..

وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَوْلَهُ إِلَى آخِرِهِ فَلَفَتَّهُ كِتَابًا جَلِيلًا قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى بَيَانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ ، كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى قَوَاعِدَ عَظِيمَةَ وَفَوَادِيَ جَمَّةَ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ
وَالصَّفَاتِ ، وَأَوْضَحَ مَعْنَى الْمُعَيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ عِنْدِ
أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا لَا تَقْتَضِي امْتِزاجًا وَاحْتِلَاطًا بِالْمُخْلُوقِينَ
بَلْ هُوَ سَبَحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَكَمَا يَلِيقُ بِجَاهِهِ سَبَحَانَهُ وَإِنَّمَا تَقْتَضِي
عِلْمُهُ وَإِطْلَاعُهُ وَإِحْاطَتُهُ بِهِمْ وَسَمَاعُهُ لِأَقْوَاهُمْ وَحْرَكَاتُهُمْ وَبَصَرُهُ بِأَحْوَاهُمْ وَضَمَائِرُهُمْ
وَحَفْظُهُ وَكَلَائِهِ رُسُلِهِ وَأُولَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَنَصْرُهُ لَهُمْ وَتَوْفِيقُهُ لَهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مَا تَقْتَضِي
الْمُعَيَّةُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمَعْانِي الْجَلِيلَةِ وَالْحَقَائِقِ الْثَّابِتَةِ لِلَّهِ سَبَحَانَهُ ، كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى إِنْكَارِ
قَوْلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالْتَّشْبِيهِ وَالْتَّمْثِيلِ وَأَهْلِ الْحَلُولِ وَالْإِتْحَادِ فِي جَزَاهِ اللَّهِ خَيْرًا وَضَاعِفَ
مُتَوْبِتَهُ . وَرَادَنَا وَإِيَّاهُ عِلْمًا وَهُدًى وَتَوْفِيقًا ، وَنَفْعٌ بِكِتَابِهِ الْقَرَاءُ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ
وَرَئِيْ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .

قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى عبد العزيز بن عبد الله بن باز. سامحه الله
وصلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ .
٥ / ١٤٠٤ هـ .
الرَّئِيسُ الْعَالَمُ لِإِدَارَاتِ الْبُحُوثِ الْعُلْمَيةِ
وَالْإِفْتَاءِ وَالدُّعَوَةِ وَالْإِرْشَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا يُضْلِلُ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لِإِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد :

فَإِنْ أَصْدَقَ الْحَدِيثَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْسَنَ الْهَدِيَّ هَدِيَّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحَدِّثَاهَا، وَكُلُّ مُحَدِّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فهذا كتاب : «القواعد المثلثة في صفات الله وأسمائه الحسنى» للشيخ محمد الصالح العظيمين أقدمه في ثوبه الجديد إلى جاهير المسلمين ليروا فيه صورة مشرقة لأصل من أصول العقيدة الإسلامية الصحيحة ، ألا وهو أصل الإيمان بصفات الله سبحانه وأسمائه الحسنى وإثباتها من غير تأريخ ولا تأويل ولا تعطيل .

وليطلّعوا فيه على طريقة السلف في هذا الباب الهام والتي تبيّن أنّهم أسلم الأمة اعتقاداً ، وأعلمها بالله ودينه وأحكامها منهجاً .

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يصف طريقةهم في باب الاعتقاد فيقول : «وَمَنْ تَدَبَّرَ كَلَامَ أَمَمَةِ السُّنَّةِ الْمَشَاهِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ، عَلِمَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَدْقَ النَّاسِ نَظَرًا، وَأَعْلَمُ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ بِصَحِيحِ الْمَقْولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَأَنَّ أَقْوَالَهُمْ هِيَ الْمَوْافِقَةُ لِلْمَنْصُوصِ وَالْمَعْقُولِ، وَهُذَا تَأْلِفٌ وَلَا تَخْلُفُ، وَتَوَافُقٌ وَلَا تَتَنَاقُضُ، وَالَّذِينَ خَالَفُوهُمْ لَمْ يَفْهُمُوا حَقِيقَةَ أَقْوَالِ السَّلَفِ وَالْأَمَمِ، فَلِمْ يَعْرُفُوا حَقِيقَةَ الْمَنْصُوصِ وَالْمَعْقُولِ، فَتَشَعَّبَتْ بِهِمُ الْطُّرُقُ وَصَارُوا مُخْتَلِفِينَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ وَقَدْ قَالَ

تعالى: ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ احْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٦] أ.
هـ^(١)

إنَّ ثُرَّةَ الْإِيمَانِ بِهَذَا الرُّكْنِ وَالْأَصْلِ الْعَظِيمِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ لِيَجْدُهَا
الْمُؤْمِنُ فِي قَلْبِهِ حَلَوَةً وَاطْمَئْنَانًا وَسَعَادَةً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ .

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْكِتَابَ قَدْ كُتِبَ بِأَسْلُوبٍ قَدْ خَلَا مِنَ التَّعْقِيدِ وَالْحَشُو وَتَمَيَّزَ بِتَقْسِيمَاتٍ
بَدِيعَةٍ ، وَنَمَذْجَ فَرِيدَةٍ مِنَ الْأَمْثَالِ الَّتِي تَوْضُعُ الْمُصْنُودَ بِأَوْجُزِ عِبَارَةٍ مَعَ حَسْنِ الْبَيَانِ ،
وَشُمُولَهُ لِمُعْظَمِ قَوَاعِدِ هَذَا الْبَابِ رَأَى كَثِيرٌ مِنْ إِخْوَانَنَا فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ تَدْرِيسَهُ فِي
الْمَسَاجِدِ وَهَلْقَاتِ الْعِلْمِ فَاقْبَلُوا عَلَيْهِ قِرَاءَةً وَتَدْرِيسًا وَتَعْلِيماً وَتَعْلِيماً .

لَذَا رَأَيْنَا أَنْ نَقُومَ بِإِخْرَاجِ هَذَا السُّفْرِ الْعَظِيمِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ تَلِيقُ بِهِ سَائِلِينَ اللَّهِ
تَعَالَى أَنْ يُلْهِمُنَا إِلَيْهِ الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَأَنْ يَحْفَظَنَا مِنَ الْفَتْنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ
إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّ الْأَمْمَنِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً .

أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْمُصْنُودِ

مَصْرُ - مَدِينَةُ إِسْمَاعِيلِيَّةِ . غُرَّةُ الْحَرَمِ ١٤١٠ هـ

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣٠١/٢).

منهج تحقيق الكتاب

ويتلخص عملنا في هذا الكتاب المبارك النافع بإذن الله في الآتي :

- ١ - تخریج الآیات القرآنیة مع وضع التّخریج بجوار الآیة .
- ٢ - تخریج الأحادیث والآثار الواردة في الكتاب وبيان حاکما من حيث الصّحة أو الضعف .
- ٣ - إذا كان الحدیث في الصّحیحین أو أحدهما اکتفیت بعزوہ إلیهما فقط لأن العزوہ إلیهما معلم بالصّحة کا هي طریقة الحافظ العراقي في تخریج الإحیاء .
- ٤ - تصحیح الأخطاء الطّباعیة التي وجدت في الكتاب والتي ظهرت لنا في الآیات القرآنیة بصورة واضحة .
- ٥ - ضبط وشكل الآیات والأحادیث والآثار والأشعار وما يشكل من عبارات وألفاظ في الكتاب .
- ٦ - قمنا بتنسیق الكتاب ووضعنا بعض العناوین الإضافیة بالإستفادة من الفهرس التفصیلی للكتاب والذي وضعه الشیخ في آخر کتابه .
- ٧ - عمل فهارس للآیات والأحادیث والآثار .
- ٨ - علّقنا على الكتاب ببعض الفوائد الهاّمة .
- ٩ - توسعنا في الكلام على الأحادیث التي هي بمثابة الأدلة من السُّنة الصّحیحة على بعض أسماء الله الحسنى ، وكذا تبّهنا على ضعف بعض من الأحادیث المُبتسّرة في هذا الباب وهي ضعیفة مثل « حديث الأوغال » وبيّنا ما فيه من ضعف .

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَحْمِدُهُ وَتَسْتَعِينُهُ وَتَسْتَغْفِرُهُ وَتَتُوبُ إِلَيْهِ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا .

وبعد :

فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِاسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ أَحَدٌ أَرْكَانُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ : الْإِيمَانُ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْإِيمَانُ بِرِبِّوْبِيَّتِهِ ، وَالْإِيمَانُ بِأَلْوَهِيَّتِهِ ، وَالْإِيمَانُ بِاسْمَاءِهِ وَصَفَاتِهِ .

منزلة العلم بِاسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ مِنَ الدِّينِ :

وَتَوْحِيدُ اللَّهِ بِهِ أَحَدٌ أَقْسَامُ التَّوْحِيدِ الْثَّلَاثَةُ : تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ ، وَتَوْحِيدُ الْأَلْوَهِيَّةِ ، وَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ .

فَمِنْزِلَتِهِ فِي الدِّينِ عَالِيَّةٌ وَأَهْمَمِيَّتِهِ عَظِيمَةٌ وَلَا يَكُونُ أَحَدًا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى الْوِجْهِ الْأَكْمَلِ حَتَّى يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ بِاسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصَفَاتِهِ لِيَعْبُدَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف : ١٨٠] وَهَذَا يَشْمَلُ دُعَاءَ الْمُسَأَّةِ وَدُعَاءَ الْعِبَادَةِ .

ـ فُدُعَاءُ الْمُسَأَّةِ : أَنْ تَقْدِمَ بَيْنَ يَدَيِّ مَطْلُوبِكَ مِنْ اسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَكُونُ مُنَاسِبًا مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : «يَا غَفُورُ اغْفِرْ لِي ، وَيَا رَحِيمَ ارْحَمْنِي ، وَيَا حَفِظْ احْفَظْنِي» وَنَحْوُ ذَلِكِ .

ـ وَدُعَاءُ الْعِبَادَةِ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَتَقُومُ بِالتَّوْبَةِ إِلَيْهِ لَأَنَّهُ التَّوْبَةُ ، وَتَذَكِّرُهُ بِلِسَانِكَ لَأَنَّهُ السَّمِيعُ ، وَتَعْبُدُهُ بِجَوَارِحِكَ لَأَنَّهُ الْبَصِيرُ ، وَتَخْشَاهُ فِي السُّرِّ لَأَنَّهُ الْلَّطِيفُ الْخَيْرُ وَهَكُذا .

سبب تأليف هذا الكتاب :

ومن أجل منزلته هذه ، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارةً وبالباطل الناشيء عن الجهل أو التّعصب تارةً أخرى ، أحببت أن أكتب فيه ما تيسّر من القواعد راجياً من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه موافقاً لرضاته نافعاً لعباده .

وسمّيته « القواعد المثلثة في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنة » .

الفصل الأول

قَوَاعِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

القاعدة الأولى :

أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا حُسْنٌ :

أى : بالغة في الحُسْنِ غايتها قال الله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَلْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف : ١٨٠] وذلك لأنها مُتَضَمِّنة لصفات كاملة لا تُنْفَصَّ فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديرأً .

مثال ذلك : «الْحَيُّ» اسم من أسماء الله تعالى مُتَضَمِّن للحياة الكاملة التي لم يُسْبِقْ بعدهم ولا يُلْحِقُها زوال . الحياة المستلزمة لكمال الصّفات من العلم والقدرة والسماع والبصر وغيرها .

ومثال آخر : «الْعَلِيمُ» اسم من أسماء الله مُتَضَمِّن للعلم الكامل الذي لم يُسْبِقْ بجهل ولا يلْحِقُه نسيان قال الله تعالى : ﴿ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضْلِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ [طه : ٥٢] العلم الواسع المحيط بكل شيء جملةً وتفصيلاً سواء ما يتعلّق بأفعاله أو أفعال خلقه قال الله تعالى : ﴿ وَعِنْهُ مَفَاتِحُ الْعِيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَيَّةٌ فِي ظُلُّمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام : ٥٩] . ﴿ وَمَا مِنْ ذَائِبٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقِرَّهَا وَمُسْتَوْدِعَهَا كُلُّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [هود : ٦] . ﴿ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُشَرِّعُونَ وَمَا تُعْلَمُونَ وَاللَّهُ عَلَيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [التغابن : ٤] .

ومثال ثالث : « الرَّحْمَنُ » اسم من أسماء الله تعالى مُتضَمِّن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله ﷺ : « اللَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا »^(١) يعني : أُمُّ صبي وجدته في السَّبَيِّ فأخذته وألصقته بيطنها وأرْضَعَتُهُ . وَمُتَضَمِّن أَيْضًا للرَّحْمَةِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَنْهَا : « وَرَحْمَتِي وَسِعْتُ كُلَّ شَيْءٍ »^(٢) [الأعراف: ١٥٦] [وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين : « رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا »^(٣) [غافر: ٧] .

* والْحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فَيَحْصُلُ بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال .

مثال ذلك : « الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيراً . فيكون كل منهما ذالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه وهو العِزَّة في العزيز والْحُكْمُ والْحَكْمَةُ في الحكيم والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عِزَّته تعالى مقرونة بالحكمة فعَزَّته لا تقتضي ظُلْمًا وَجُورًا وَسُوءَ فعل كما قد يكون من أَعْزَاءِ الْمَحْلُوقَينِ فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم فَيَظْلِمُ وَيَجْوِرُ وَيُسْيِيُ التَّضَرُّفَ . وكذلك حُكْمُه تعالى وحُكْمَتُه مَقْرُونَانِ بِالْعِزَّةِ الْكَامِلِ بِخَلَافِ حُكْمِ الْمَحْلُوقِ وَحِكْمَتِهِ فَإِنَّهُما يَعْتَرِيهِما الدُّلُّ .

(١) البخاري : كتاب الأدب : باب رحمة الولد وَتَقْبِيلِهِ وَمُعَانِقَتِهِ . (٥٩٩٩)

ومسلم : كتاب التَّوْبَةِ : باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه . (٢٧٥٤) (٢٢) .
من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

القاعدة الثانية :

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف :

أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني ، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد وهو الله عز وجل ، وبالاعتبار الثاني متباعدة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص ف « الحُلُمُ العَلِيمُ الْقَدِيرُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ العَزِيزُ الْحَكِيمُ » كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَكُنْ مَعْنَى الْحُلُمُ غَيْرُ مَعْنَى الْعَلِيمِ ، وَمَعْنَى الْعَلِيمِ غَيْرُ مَعْنَى الْقَدِيرِ ، وهكذا .

إنما قلنا بأنها أعلام وأوصاف لدلالة القرآن عليه كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الأحقاف : ٨] وقوله : ﴿ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ [الكهف : ٥٨] فإن الآية الثانية دلت على أن الرَّحِيمُ هو المُتَّصِفُ بالرَّحْمَةِ . وإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال : عَلِيمٌ إِلَّا مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَلَا سَمِيعٌ إِلَّا مَنْ لَهُ سَمْعٌ ، وَلَا بَصِيرٌ إِلَّا مَنْ لَهُ بَصَرٌ وهذا أَمْرٌ أَبْيَنَ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى دَلِيلٍ .

وبهذا عُلِمَ ضلال من سَلَّبُوا أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَى مَعَانِيهَا مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَقَالُوا : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ وَبَصِيرٌ بَلَا بَصَرٍ وَعَزِيزٌ بَلَا عِزَّةٍ وَهكذا ». وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ ثَبَوتَ الصَّفَاتِ يَسْتَلِزِمُ تَعْدُدَ الْقُدُمَاءِ . وَهَذِهِ الْعَلَةُ عَلَيْهِ بَلْ مِيَةُ دَلَالَةِ السَّمْعِ^(٥) وَالْعَقْلِ عَلَى بَطْلَانِهَا .

● أَمَّا السَّمْعُ : فَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَوْصَافٍ كَثِيرَةٍ مَعَ أَنَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّيُءُ وَيُعِيدُ * وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٢ - ١٦] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ سَبَحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَى * وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُنَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ١ - ٥] فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَلْزِمْ مِنْ ثَبَوتِهَا تَعْدُدَ الْقُدُمَاءِ .

(٥) السَّمْعُ : هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَسِيمَرُ بِكَ هَذِهِ التَّعْبِيرَ كَثِيرًا فَاتَّبَعَهُ لَهُ .

● **وَأَمَّا الْعُقْلُ :** فلأنَّ الصِّفَاتَ لَيْسَ ذَوَاتٍ بِائِنَةً مِنَ الْمَوْصُوفِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ ثَبَوْتَهَا التَّعْدُدُ وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ صَفَاتٍ مِنْ أَتَّصَفُ بِهَا فَهِيَ قَائِمَةٌ بِهِ وَكُلُّ مَوْجُودٍ فَلَا بَدْ لَهُ مِنْ تَعْدُدٍ صَفَاتَهُ فَقِيهَ صَفَةُ الْوُجُودِ وَكُونُهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَوْ مُمْكِنُ الْوُجُودِ وَكُونُهُ عِيَّنَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ أَوْ وَصْفًا فِي غَيْرِهِ .

- وبهذا أيضًا عُلِّمَ أَنَّ «الدَّهْرَ» لِيُسَمِّي مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى يُلْحِقُهُ بِالْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى وَلِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْوَقْتِ وَالزَّمْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُنْكِرِي الْبَعْثَ : «وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاةُ الدُّنْيَا تَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهَلِّكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ» [الجاثية : ٢٤] يُرِيدُونَ مَرْوِيَّ اللَّيَالِيِّ وَالْأَيَامِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : يُؤْذِنِي أَبْنُ آدَمَ يَسْبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»^(١) فَلَا يَدِلُّ عَلَى أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ يَسْبُّونَ الدَّهْرَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ الزَّمَانَ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْحَوَادِثِ لَا يُرِيدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : «وَأَنَا الدَّهْرُ» مَا فَسَرَهُ بِقَوْلِهِ : «بِيَدِي الْأَمْرِ أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» فَهُوَ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الدَّهْرِ وَمَا فِيهِ وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّهُ يُقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَهُما الدَّهْرُ وَلَا يَكُونُ أَنَّ يَكُونُ الْمُقْلَبُ (بِكَسْرِ الْلَّامِ) هُوَ الْمُقْلَبُ (بِفَتْحِهَا) وَبَهْذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُرَادًا بِهِ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) البخاري : كتاب التوحيد : باب قوله تعالى : «يُرِيدُونَ أَنْ يُدْلُوَا كَلَامَ اللَّهِ» . (٧٤٩١) .

ومسلم : كتاب الأنفاظ من الأدب : باب النبي عن سبّ الدَّهْر . (٢٢٤٦) (٢) .
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فَائِدَة : قال الحافظ ابن القيم في زاد المعد (٢ / ٣٥٥) : «فَسَبُّ الدَّهْرِ دَائِرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا يَبْدِلُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا : إِمَّا سَبَّهُ اللَّهُ ، أَوْ الشَّرِكُ بِهِ ، فَإِنَّهُ عَنْتَدَ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ وَهُوَ يَسْبُّ مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ سَبَّ اللَّهَ » أ.هـ .

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعد تضمن ثلاثة أمور :

أحدها : ثبوت ذلك الإسم لله عز وجل .

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنها الله عز وجل .

الثالث : ثبوت حكمها ومقتضاها .

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة استدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٤] لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم ورحمهم بإسقاط الحد عنهم .

مثال ذلك : « السميع » يتضمن إثبات السميع اسم الله تعالى وإثبات السمع صفة له وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والتجوى كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَوُّرَ كُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة : ١] وإن دلت على وصف غير متعد تضمن أمرين :

أحدهما : ثبوت ذلك الإسم لله عز وجل .

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنها الله عز وجل .

مثال ذلك : « الحي » يتضمن إثبات الحي اسم الله عز وجل وإثبات الحياة صفة له .

القاعدة الرابعة :

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام :

مثال ذلك : «الخالق» يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن ويدل على صفاتي العلم والقدرة بالالتزام .

ولهذا لما ذكر الله خلق السموات والأرض قال : ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق : ١٢] ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووقفه الله تعالى فهماً للتلازم فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة .

واعلم أَنَّ اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صحَّ أن يكون لازماً فهو حق وذلك لأنَّ كلام الله ورَسُولِه حَقٌّ ولازم الحق حق ولأنَّ الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مُرداً .

وأما اللازم من قول أحد سُيوى قول الله ورسوله فله ثلاث حالات :

الأولى : أن يذكر للقائل ويلتزم به مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها : يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عز وجل أن يكون من أفعاله ما هو حادث فيقول المثبت : نعم وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد ولا تفاصي لأقواله وأفعاله كما قال تعالى : ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنَفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَادًا﴾ [الكهف : ١٠٩] وقال : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحَرٍ مَا تَنَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان : ٢٧] وحدوث أحد فعله تعالى لا يستلزم تقصي في حَقِّهِ .

الحال الثانية : أَنْ يذكر له وينبع التلازم بينه وبين قوله . مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته ؟

فِيَقُولُ الْمُتَّبِّثُ : لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَأْنَ صَفَاتُ الْخَالقِ مُضَانَّةٌ إِلَيْهِ لَمْ تُذَكَّرْ مُطْلَقَةً حَتَّى يُمْكِنْ
مَا أَلْزَمَتْ بِهِ وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ مُخْصَّةٌ بِهِ لَا تَقْتَدُ بِهِ كَمَا أَنَّكَ أَيُّهَا النَّافِي لِلصَّفَاتِ تُثْبِتُ
لَهُ تَعَالَى ذَاتَهُ وَتَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مُشَابِهًًا لِلْخَلْقِ فِي ذَاتِهِ فَإِنِّي فَرَقْ بَيْنَ الْذَّاتِ وَالصَّفَاتِ ؟
وَحْكَمَ الْلَّازِمَ فِي هَاتِينَ الْحَالَيْنِ ظَاهِرٌ .

الْحَالُ الْثَالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْلَّازِمَ مَسْكُوتًا عَنْهُ فَلَا يُذَكَّرْ بِالْتَّزَامِ وَلَا مَنْعَ فَحْكُمُهُ فِي
هَذَا الْحَالِ أَنْ لَا يُتَسَبَّبَ إِلَى الْفَائِلِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ لَوْ ذُكْرَ لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ بِهِ أَوْ يَمْنَعَ التَّلَازِمَ
وَيَحْتَمِلُ لَوْ ذُكْرَ لَهُ فَقَيْنَ لَهُ لَرْوُمَهُ وَبُطْلَانَهُ أَنْ يُرْجِعَ عَنْ قَوْلِهِ لَأَنَّ فَسَادَ الْلَّازِمَ يَدْلُلُ
عَلَى فَسَادِ الْمَلْزُومِ .

وَلِوْرُودُ هَذِينِ الْاحْتَالَيْنِ لَا يُمْكِنُ الْحَكْمُ بِأَنَّ لَازِمَ الْقَوْلِ قَوْلٌ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ هَذَا الْلَّازِمُ لَازِمًاً مِنْ قَوْلِهِ ، لَزَمَ أَنْ يَكُونَ قَوْلًا لَهُ لَأَنَّ ذَلِكَ
هُوَ الْأَصْلُ لَا سِيمَا مَعَ قَرْبِ التَّلَازِمِ قَلَّا : هَذَا مَدْفُوعٌ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَشَرٌ وَلِهِ حَالَاتٌ
نَفْسِيَّةٌ وَخَارِجِيَّةٌ تَوْجِبُ الدُّهُولَ عَنِ الْلَّازِمِ فَقَدْ يَعْفُلُ أَوْ يَسْهُو أَوْ يَنْعَلُ فَكْرَهُ أَوْ يَقُولُ
الْقَوْلُ فِي مَضَائِقِ الْمَنَاظِرَاتِ مِنْ غَيْرِ تَفْكِيرٍ فِي لَوَازِمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكِ .

القاعدة الخامسة :

أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها :

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنّة فلا يزداد فيها ولا ينقصُ؛ لأنَّ العقل لا يمكنه إدراك ما يَسْتَحْقُه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النّص لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] . وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا يَبْطَنُ وَإِلَّا مَا يَعْبُرُ الْحَقُّ وَإِنَّ ثُشُرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَإِنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] . ولأنَّ تَسْمِيَتَه تعالى بما لم يُسمَّ به نَفْسَه أو إنكار ما سُمِّيَّ به نَفْسُه جِنْيَاةً في حَقِّه تَعَالَى فوجب سُلُوكُ الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النّص .

أسماء الله تعالى غير مخصوصة بعدد معين :

لقوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المشهور : « أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِّيَتْ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ ». الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم وهو صحيح ^(١) .

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحداً حصره ولا الإحاطة به .

فأما قوله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُينَ اسْمًا مائة إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا ^(٢) دَخَلَ الْجَنَّةَ » ^(٣) فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد ولو كان المراد الحصر لكان العبرة : إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ أو نحو ذلك .

إذاً فمعنى الحديث أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة وعلى هذا فيكون قوله - من أحصاه دخل الجنة - جملة مُكَمَّلة لما قبلها وليسَت مُسْتَقْلَةً ونظير هذا أن تقول : عِنْدِي مِئَةِ دِرْهَمٍ أَعْدَدْتُهَا لِلصَّدَقَةِ فَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ دَرَاهِمٌ أُخْرَى لَمْ تَعْدَهَا لِلصَّدَقَةِ .

ولم يصح عن النبي عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعيين هذه الأسماء . والحديث المروي عنه في تعينها ضعيف ^(٤) .

(١) خليث صحيح : جزء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي رواه أحمد (١ / ٣٩٤ ، ٤٥٢) وابن حبان (٢٣٧٢ - موارد) والحاكم في المستدرك (١ / ٥١٩) وغيرهم . وصححه الحافظ ابن القيم في شفاء العليل ص (٢٧٤) واستفاض في بيان أهميته والكلام على فوائده في كتابه الفوائد ص (٢٤ : ٢٩) وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣٧١٢) والشيخ الآلباني في الصحيح (١٩٩) والأرناؤوط في تخريج زاد المعاد (٤ / ١٩٨) .

(٢) البخاري : كتاب الدعوات : باب اللهم مائة اسم غير واحد (٦٤١٠) .
وسلم : كتاب الذكر والذِّعاء : باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاهما . (٢٦٧٧) (٦) .
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) إحصاؤها : حفظها لفظاً وفهمها معنى وقامه أن يتبع الله تعالى بمقتضها .

(٤) حديث ضعيف : يشير الشيخ العثيمين حفظه الله إلى الحديث الذي رواه الترمذى (٣٥٠٧) وابن حبان =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ص (٣٨٢) ج (٦) من مجموع ابن قاسم « تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه » وقال قبل ذلك ص (٣٧٩) « إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مُفسّراً في بعض طرق حديثه » أ. هـ وقال ابن حجر في فتح الباري ص (٢١٥) ج (١١) ط السلفية : « ليست العلة عند الشيّخين (البخاري ومسلم) تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتديليه واحتمال الإدراجه » أ. هـ .

ولما لم يَصِحْ تعيينها عن النبي ﷺ اختلف السلف فيه وروى عنهم في ذلك أنواع . وقد جمعت تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًاً مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ .

= (٢٣٨٤) والحاكم (١٦) والبغوي في شرح السنة (١٢٥٧) والخطابي في شأن الدعاء ص (٩٨) والرّجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص (٢١) من طرق عن صفوان بن صالح الدمشقي عن الوليد بن مسلم ثنا شعيب بن أبي حزنة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ اللَّهَ تَسْعَةُ وَتِسْعِينَ اسْمًاً مَا تَلَهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ثم ذكر فيه الأسماء . وقال الترمذى : « غريب » . وقال الحاكم : « هذا حديث قد خرج به في الصَّحِيحَيْنِ بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسمى فيه ، والعلة فيه عندهما أنَّ الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بظوله وذكر الأسمى فيه ولم يذكرها غيره وليس هذا بعلة ... » ثم ذكر له طريقاً آخر فيه سُرُّدُ الأسماء من طريق عبد العزيز بن الحُصين عن أبوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به . قال الحافظ في الفتح (١١ / ٢١٥) : « ليست العلة عند الشيّخين تفرد الوليد فقط ، بل الاختلاف فيه ، والاضطراب ، وتديليه واحتمال الإدراجه » أ. هـ وقد أخرجه ابن ماجه (٣٧٦١) من طريق أخرى عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بسْحُواً ما تقدم بزيادة ونقصان . وقال البوصيري : « لم يخرج أحد من الأئمة السُّنَّةَ عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه ولا غيره غير ابن ماجة والترمذى مع تقديم وتأخير ، وطريق الترمذى أَصْحَحُ شيء في الباب ، وفي إسناد طريق ابن ماجة ضعف لضعف عبد الملك بن محمد الصعائى » أ. هـ . وقول البوصيري : « طريق الترمذى أَصْحَحُ شيء في الباب » لا يعني أنه صحيح بل هو أحسن حالاً من غيره فقط . وقال الحافظ في تخريج الأذكار : « وهذا الطريقان يرجعان إلى روایة الأعرج وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء وزيادة ونقص » أ. هـ وقد ضعف ابن حزم الأحاديث الواردة في سرد الأسماء كما في الفتح (١١ / ٢١٧) والحق أنَّ الحديث ثابت دون ذكر الأسماء ، وأنَّ ذكر الأسماء فيه مدرج .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٢٦٩) : « والذى عُولَى عليه جماعة من المخاطب أنَّ سُرُّدَ الأسماء في هذا مدرج ، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصفانى عن زهير بن محمد اللئعنة عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك ، أي أنهم جمعوها من القرآن كما روى عن جعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبوب زيد اللغوى والله أعلم » أ. هـ وراجع كلام البغوي في شرح السنة (٥ / ٣٥) . والحديث أشار إلى تضعيشه الألبانى في تعليقه على مشكك المصابيح (٢ / ٧٠٨) وعبد القادر الأرناؤوط في تخريجه لجامع الأصول (٤ / ١٧٤) .

. (١٧٥)

● فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى :

- ١ - اللَّهُ ٢ - الْأَحَدُ ٣ - الْأَعْلَى ٤ - الْأَكْرَمُ ٥ - إِلَهٌ ٦ - الْأُولُّ
- ٧ - وَالآخِرُ ٨ - وَالظَّاهِرُ ٩ - وَالبَاطِنُ ١٠ - الْبَارِيُّ ١١ - الْبُرُّ ١٢ - الْبَصِيرُ
- ١٣ - التَّوَابُ ١٤ - الْجَبَارُ ١٥ - الْحَافِظُ ١٦ - الْحَسِيبُ ١٧ - الْحَفِظُ ١٨ - الْحَفِيْظُ
- ١٩ - الْحَقُّ ٢٠ - الْمُبِينُ ٢١ - الْحَكِيمُ ٢٢ - الْحَلِيمُ ٢٣ - الْحَمِيدُ ٢٤ - الْحَيُّ
- ٢٥ - الْقَيْوُمُ ٢٦ - الْحَبِيرُ ٢٧ - الْخَالِقُ ٢٨ - الْخَلَقُ ٢٩ - الرَّوْفُ ٣٠ - الرَّحْمَنُ
- ٣١ - الرَّحِيمُ ٣٢ - الرَّزَاقُ ٣٣ - الرَّقِيبُ ٣٤ - السَّلَامُ ٣٥ - السَّمِيعُ ٣٦ - الشَّاكِرُ
- ٣٧ - الشَّكُورُ ٣٨ - الشَّهِيدُ ٣٩ - الصَّمَدُ ٤٠ - الْعَالَمُ ٤١ - الْعَزِيزُ ٤٢ - الْعَظِيمُ
- ٤٣ - الْعَفُوُّ ٤٤ - الْعَلِيمُ ٤٥ - الْعَلَيُّ ٤٦ - الْعَفَارُ ٤٧ - الْعَفُورُ ٤٨ - الْعَنْيُ
- ٤٩ - الْفَتَاحُ ٥٠ - الْقَادِرُ ٥١ - الْقَاهِرُ ٥٢ - الْقُدُوسُ ٥٣ - الْقَدِيرُ ٥٤ - الْقَرِيبُ
- ٥٥ - الْقَوْيُ ٥٦ - الْقَهَّارُ ٥٧ - الْكَبِيرُ ٥٨ - الْكَرِيمُ ٥٩ - الْلَّطِيفُ ٦٠ - الْمُؤْمِنُ
- ٦١ - الْمُتَعَالِي ٦٢ - الْمُتَكَبِّرُ ٦٣ - الْمُتَبَّنِ ٦٤ - الْمُجِيبُ ٦٥ - الْمَجِيدُ ٦٦ - الْمُجِيْطُ
- ٦٧ - الْمُصَوِّرُ ٦٨ - الْمُقْتَدِرُ ٦٩ - الْمُقْبِطُ ٧٠ - الْمَلِكُ ٧١ - الْمَلِكُ ٧٢ - الْمَوْلَى
- ٧٣ - الْمَهِيمُونُ ٧٤ - النَّصِيرُ ٧٥ - الْوَاحِدُ ٧٦ - الْوَارِثُ ٧٧ - الْوَاسِعُ ٧٨ - الْوَدُودُ
- ٧٩ - الْوَكِيلُ ٨٠ - الْوَلِيُّ ٨١ - الْوَهَابُ

● وَمِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) :

- ٨٢ - الْجَبِيلُ ٨٣ - الْجَوَادُ ٨٤ - الْحَكَمُ ٨٥ - الْحَيُّ ٨٦ - الرَّبُّ
- ٨٧ - الرَّفِيقُ ٨٨ - السُّبُوحُ ٨٩ - السَّيِّدُ ٩٠ - الشَّافِي ٩١ - الطَّيِّبُ
- ٩٢ - الْقَابِضُ ٩٣ - الْبَاسِطُ ٩٤ - الْمُقْدَمُ ٩٥ - الْمُؤْخَرُ ٩٦ - الْمُحِسِّنُ
- ٩٧ - الْمُعْطِي ٩٨ - الْمَنَانُ ٩٩ - الْوَتَرُ

(١) وإذا تقرئ رجحان أن سرداً الأسماء ليس مرفوعاً فقد اعتبرت جماعة تتبعها من القرآن من غير تقييد بعده كما قال الحافظ (١١ / ٢١٧) وذكر هناك طرفاً من أهل العلم وطريقة كل منهم في ذلك ثم قال (١١ / ٢٢١) : « والحوالة على الكتاب العزيز أقرب وقد حصل محمد الله تتبعها كما قدمته وبقى أن يعمد إلى ما تكرر لفظاً ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويقتصر من الأحاديث الصحيحة تكملاً العدة المذكورة فهو نعط آخر من التبع عسى الله أن يعين عليه بمحوله وقوته آمين » أ.هـ . وراجع الفتح حيث ذكر الحافظ الأسماء التي تتبعها أهل العلم =

= وكذا من رجع إلى كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ص (١٢ : ١٢٠) وجد فيه بغيته من الأدلة القرآنية والأخبار الصحيحة على أسماء الله بطريقة فريدة في القسم .

وقد رأيت أن أقوم بخراج الأحاديث التي أشار إليها الشَّيخ العثيمين حفظه الله [إ] ائية عشر إسماً التي قام بتبنيها من السنة لئن الفائدة ومن أراد شرح أسماء الله الحُسْنَى فليرجع إلى شأن الدُّعاء للخطابي وكذا تفسير أسماء الله الحُسْنَى للزجاج وغير ذلك مما صنَّف في شرح أسماء الله الحُسْنَى .

وأستعين بالله العظيم فأقول : ● أمَّا اسم الجَمِيلِ :

فقد ورد ضمن حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : « ... إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ » .

آخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب ثورم الكبير وبيانه (١٤٧) .

وفي الباب عن أبي أمامة وابن عمر وجابر وأبي سعيد رضي الله عنهم .

● وأمَّا اسم الجَوَادِ :

فيشير الشَّيخ حفظه الله إلى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبِ ، نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةِ ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمِ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوَادِ ، فَتَنْتَظِفُوا ... » الحديث . آخرجه الترمذى (٢٧٩٩) وابن حبان في المجموعين (١ / ٢٧٩) ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤) . وضعفه الترمذى بقوله : « حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف » وإسناده ضعيف جداً . فخالد بن إلياس متزوك الحديث كما في التقريب (١ / ٢١١) .

وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الثقات حتى يسقى إلى القلب أنه الواضع لها لا يحمل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » . وقال ابن الجوزى : « لا يصح » وأعلمه بخالد بن إلياس ومع هذا فقد رمز السيوطي لحسنه في الجامع الصغير وتبعه المناوى (٢ / ٢٣١) وهذا تساهل منهما . وأورده الألبانى في ضعيف الجامع الصغير (٢ / ٩٢) إلا أن هذا الجزء من الحديث : « إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوَادِ » ثابت من طرق أخرى وله شواهد يتفقى بها فمن ذلك :

١ - ما رواه ابن عساكر والضياء كأبي في الجامع الصغير عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً ولفظه : « إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكُرَمَاءَ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوَادَةَ ، يُحِبُّ مَعَالِي الْأَمْرِ وَيُكْرِهُ سُفَافَهَا » وقد صححه الألبانى في صحيح الجامع (١٧٩٦) .

٢ - ومارواه الدُّولَانِيُّ فِي الْكُنْتِ (٢ / ١٣٧) من طريق عامر بن سعد عن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ ، جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوَادَ ، كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ ، طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبِ ... » الحديث .

٣ - وأخرج المخزائلي من طريق الحجاج بن أرطاة عن سليمان بن سحيم عن طلحة بن عبيد الله بن كريز قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجَوَادَ يُحِبُّ الْمَوْلَى يُحِبُّ الْمَوْلَى ... » هكذا مرسلاً ؛ فإن عبيد الله بن كريز تابعى ثقة ، وأيضاً الحجاج بن أرطاة مدلساً وقد عنته .

وقد رواه عنه نوح بن أبي مريم موصولاً فقال : عنه عن طلحة بن مصرف عن كريز عن ابن عباس مرفوعاً =

= به . أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥ / ٢٩) .

وقال الألباني في الصحيحعة (٤ / ١٧٠) : « وهذا من أوهام نوح أو وضعه فإنه كذاب »

● وأمّا اسمُ الحَكْمِ :

فيشير الشيخ حفظه الله إلى حديث المقدام بن شريح عن أبيه عن جده هانيه أنه لما وفد على النبي ﷺ مع قومه سمعهم يُكتُّنُه بأبي الحكْم فدعاه النبي ﷺ فقال : « إن الله هو الحَكْمُ والهُوَ الْحُكْمُ ... » الحديث . رواه أبو داود (٤٩٥٥) والنسائي (٨ / ٢٢٦ ، ٢٢٧) والبخاري في الأدب (٨١١) وفي التاریخ الكبير (٨ / ٢٢٧) . وإسناده جيد رجاله ثقات رجال مسلم غير بزيد بن المقدام صدوق كما في التقریب . وقد صحّحه الألباني في الإرواء (٢٦١٥) والأرثوذکس في تغزیجه لشرح السنة للبغوی (١٢ / ٣٤٤) .

● وأمّا اسمُ الْحَيِّ :

فورد ذلك ضمن حديث سلمان مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ ، إِذَا رَفَعَ الْعَبْدَ إِلَيْهِ يَسْتَحِي أَنْ يَرَدَهَا صُفْرًا » . الحديث . أخرجه أبو داود (١٤٨٨) والترمذی (٣٥٥١) وابن ماجة (٣٨٦٥) وصحّحه ابن حبان (٢٣٩٩) ، والحاکم (١ / ٤٩٧) وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١ / ٤٩٧) والبغوی في شرح السنة (١ / ١٨٦) والأرثوذکس في تغزیجه لشرح السنة والألباني في صحيح الجامع (١٧٥٣) . وفي الباب عن يعلى بن أمیة مرفوعاً بلفظ : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ سَيِّرْ يُحِبُّ الْحَيَاةَ وَالسُّتُّرَ ... » الحديث . أخرجه أبُو داود (٤٠١٢) والنسائي (١ / ٢٠٠) وصحّحه الألباني في الإرواء (٢٧٩٣) . وفي الباب أيضاً عن أنس بلطف : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ ... » أخرجه الحاکم (١ / ٤٩٧ ، ٤٩٨) والبغوی في شرح السنة (٥ / ١٨٦) وفي إسناده أبُان ابن أبی عیاش وهو ضعیف .

● وأمّا اسمُ الرَّبِّ :

فورد ذلك ضمن أحادیث كثیرة ، والشيخ حفظه الله يشير إلى حديث عمرو بن عبیس أنه سمع النبي ﷺ يقول : « أقرب ما يكون الرَّبُّ من العبد في جوف الليل الآخر ... » الحديث . رواه الترمذی (٣٥٧٩) وقال : « حديث حسن صحيح » ، والحاکم (١ / ٣٠٩) وصحّحه على شرط مسلم ووافقه الذہبی وهو كما قالاً . وقد صحّحه الألباني في تخریج الكلم الطیب (ص ٤٨)

وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً : « أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً وَسَاجِداً ، فَإِنَّ الرُّكُوعَ فَعَظِمَوا فِيهِ الرَّبُّ عَزٌّ وَجَلٌ ... » الحديث . رواه مسلم (٤٧٩) (٢٠٧) .

● وأمّا اسمُ الرَّفِيقِ :

فورد ضمن حديث عائشة رضی الله عنها مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يَحُبُّ الرِّفْقَ ... » الحديث . أخرجه مسلم : كتاب البر والصلة : باب فضل الرفق (٢٥٩٣) (٧٧) .

وفي الباب عن خالد بن معدان وعبد الله بن مغفل وأبى هريرة وأبى أمامة وأبى الصنفان رضي الله عنهم . وليس حديث عائشة عند البخاري في الصحيح كما خرّجه الشيخ إثنا حديث خالد بن معدان هو الذي عند البخاري في الأدب المفرد وليس الصحيح أيضاً .

● وأمّا اسمُ السُّرُوحِ :

فورد ذلك ضمن حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبُوحْ قُدُوسْ ربُ الملائكة والروح». أخرجه مسلم: كتاب الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٧) (٢٢٣).

قال الخطابي في شأن الدعاء ص (١٥٤): «السبُوح: المنزه عن كل عيب، جاء بلفظ فول من قوله: سبحت الله، أى: نَزَّهْتَهُ، وقال ص (٤٠): والقدوس: هو الظاهر من العيوب المنزه عن الأنداد» أ.هـ.

● وأمّا اسمُ السَّيِّدِ :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث عبد الله بن الشّيخ رضي الله عنه قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا فقال: «السَّيِّدُ اللهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى» رواه أحمد (٤ / ٢٤) وأبو داود (٤٨٠٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٥٩٤).

● وأمّا اسمُ الشَّافِيِ :

فورد ذلك ضمن حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يُؤْدَّبُ بعض أهله بمسح بيده اليمنى ويقول: «اللَّهُمَّ ربُّ النَّاسِ اذْهَبْ لَهُ الْبَأْسَ، وَاشْفَ أَنْتَ الشَّافِ لَا شَفَاوْكَ، شَفَاءً لَا يَغَادِرْ سَقْمًا» آخرجه البخاري: كتاب الطهارة: باب رقية النبي ﷺ (٥٧٤٢). ومسلم: كتاب السلام: باب استحباب رقية المريض (٢١٩١) (٤٦).

● وأمّا اسمُ الطَّيِّبِ :

فورد ذلك ضمن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطويل قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبِلُ إِلَّا طَيِّبًا ...» الحديث.

رواه مسلم: كتاب الرزaka: باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (١٠١٥) (٦٥).

● وأمّا اسمُ الْقَابِضِ وَالْبَاسِطِ :

فقد ورد ضمن حديث أنس رضي الله عنه قال: قال الناس: يا رسول الله! غلا السُّقُرُ، فسُعِّرَ لنا، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الْرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأُرْجُو اللَّهَ أَنْ أَلْقِي اللَّهَ وَلِيُّسْ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِعِظَلَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». أخرجه أبو داود (٣٤٥١) والترمذى (١٣١٤) وأبي ماجة (٢٢٠٠) والدارمى (٢ / ٢٤٩) وأحمد (٣ / ١٥٦، ٢٨٦) والبيهقي (٦ / ٢٩) والطبرانى في الكبير (٢٢ / ١٢٥) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه. وقال الترمذى: «Hadith حسن صحيح». وقال الحافظ في التلخيص (٣ / ١٤): «إسناده صحيح على شرط مسلم». وقد صححه الألباني في غاية المرام (٣٢٣).

فائدة: قال الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص (٤٠): «الأدب في هذين الإسمين، أن يذكرا معاً، لأن تمام القدرة بذكرها معاً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: إلى فلان قبض أمري وبسطه، دلّا بمجوومعهما أنك تريد جميع أمرك إليه.

ونقول: ليس إليك من أمرى بسط ولا قبض، ولا حل ولا عقد. أراد ليس إليك منه شيء، وقال الشاعر: متى لامتى أدركتُمْ لَا أَبِالكُمْ بِأَبِيَدِكُمْ اللَّذَاتِ بَسْطَتِي أَوْ قَبْضَتِي

● وأما اسم المقدم والمؤخر :

فقد ورد في حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ أنه كان يقول من آخر ما يقول بين الشهد والتسليم : « اللهم اغفر لي ما أقدمت ، وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت وما أشرفت ، وما أنت به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ». رواه مسلم : كتاب المسافرين : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه . (٧٧١) (٢٠١) .

وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما : أخرجه البخاري (١١٢٠) .

● وأما اسم المحسن :

فقد عزاه الشيخ للطبراني في الأوسط وتردد فيه لأنه لم يطلع على رواهته في الطبراني كذا قال . والحق أن الحديث ثابت وقد ورد عن - مع من الصحابة منهم شداد بن أوس وأنس وسمرة .

١ - أما حديث شداد بن أوس : فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٦٠٣) وعنه الطبراني في الكبير (٧١٢١) . قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبرى أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معاشر عن أبيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشع الصنفاني عن شداد بن أوس قال : حفظت من رسول الله ﷺ أثنتين أنه قال : « إن الله عز وجل مُحسن يحب الإحسان فإذا قلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ... » الحديث .

وإسناده صحيح . رجاله ثقات كما قال الهيثمي في الجمع .

وشيخ الطبراني إسحاق بن إبراهيم الدبرى وثقة الذهبي في الميزان (١ / ١٨١) وأشار إليه بعلامة (صح) التي تعنى أن العمل جرى على توقيه .

وقد أخرجه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (٢٧٩٧) والنسائي (٧ / ٢٢٧) وابن ماجة (٣١٧٠) وأحمد (٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥) والدارمى (١٩٧٩) والطیالسى (١٧٤٠) والبیهقی (٦ / ١٢٨٠) وابن المخارود (٨٩٩) والطحاوى (٢ / ١٠٥) وعبد الرزاق (٨٦٠٤) والبغوى في شرح السنة (٢٨٧٣) والطبراني في الكبير (٧١١٤) ، ٧١١٥ ، ٧١١٦ ، ٧١١٧ ، ٧١١٨ ، ٧١١٩ ، ٧١٢٢ ، ٧١٢٠ ، ٧١٢٣) وليس فيه عندهم جملة : « إن الله عز وجل مُحسن ... » .

٢ - أما حديث أنس : فأخرجه ابن أبي عاصم في الديات ص (٥٦) وابن عدى في الكامل (٢ / ٣٢٨) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ١١٣) من طرق عن محمد بن بلاط ثنا عمران عن قادة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا حكمتم فاغدُلُوا ، وإذا قلتم فأحسنوا ، فإن الله مُحسن يحب المحسنين ». قال الألبانى في الصحيح (٤٦٩) : « وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير محمد بن بلاط وهو البصري الكندى قال ابن عدى : أرجو أنه لأنس به ، وقال الحافظ : صدوق يغرب « أ.ه. » .

٣ - أما حديث سمرة : فأخرجه ابن عدى في الكامل بلفظ : « إن الله تعالى محسن فأحسنوا » وصححه الألبانى في صحيح الجامع الصغير (١٨١٩) .

وبالجملة فالحديث صحيح ثابت بهذه الروايات والله أعلم . وبهذا يزول التردد الذى عنده الشيخ بقوله : « وإن كان عندنا تردد في إدخال ... (الحسن) لأننا لم نطلع على رواهته في الطبراني » .

● وأما اسم المغطى :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث معاوية رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من يُرِدُ الله به خيراً يفقه في الدين ، والله يعطيه وأنا القاسم ... » الحديث أخرجه البخاري : كتاب فرض الحُمس : باب قوله تعالى : « فَإِنَّ اللَّهَ تُحِسْهُ وَلِرَسُولِهِ » (٣١٦) والله لفظ له .

وليس عند مسلم في رواياته كلمة « والله يعطيه » وإنما الرواية التي اتفق عليها الشيوخان بلفظ « يعطي الله » البخاري (٧٣١٢) ومسلم (١٠٣٧) ومسلم (١٠٠) وفي روايه للبخاري : « والله يعطي » في كتاب العلم : باب من يرد الله به خيراً (٧١) فالحديث ليس عند مسلم بل بلفظ « يعطي » وهي محل الشاهد فتهيئ لذلك فقد عزاه الشیخ إلى البخاري ومسلم وقد رأي أن محل الشاهد في رواية البخاري فقط .

● وأمّا اسم المثان :

فيشير الشيخ حفظه الله إلى حديث أنس رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل يصلى ثم دعا : « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المثان يديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام ياحي ياقيوم ، فقال النبي ﷺ : لقد دعا الله باسم العظيم الذي إذا دعى به أحباب وإذا سُئل به أعطى » رواه أبو داود (١٤٩٥) والترمذى (٢٥٤٤) والنسائى (٣ / ٥٢) وابن ماجة (٣٨٥٨) وصححه ابن حبان (٢٣٨٢) - موارد والحاكم (١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤) ووافقه الذهبي . وإسناده صحيح كما قال الأرناؤوط في تخریج شرح السنة للبغوي (٥ / ٣٧) .

فائدة : قال ابن الأثير في النهاية (٤ / ٣٦٥) : « المثان هو المعطى من المُنْ : العطاء ، لامن الملة ، وكثيراً ما يرد المن في كلامهم يعني الإحسان إلى من لا يستحبه ولا يطلب الجزاء عليه ، فالمثان من أبینة المبالغة كالسفاك والوهاب » أ.هـ .

● وأمّا اسم الوتر :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « الله تسبعة وتسعون اسمها من حفظها دخل الجنة ، وإن الله وتر يحب الوتر » .

أخرجه البخاري : كتاب الدعوات : باب الله مائة اسم غير واحد (٦٤١٠) .

وسلم : كتاب الذكر والدعاء .. : باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧) (٥) .

وقب الباب عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم .

(تبيه) حذفت من المامش تخریج الشیخ محمد الصالح العثيمین للأحادیث وأشارت إليه ضمناً في التخریجات السابقة .

هذا ما اخترناه بالشُّبُّحُ واحد وثمانون اسماً في كتاب الله تعالى وثمانية عشر اسماءً في
سُنَّة رسول الله ﷺ وإن كان عندنا تردد في إدخال (الحفي) لأنه إنما ورد مقيداً في
قوله تعالى عن إبراهيم : ﴿إِنَّهُ كَانَ بَنِي حَفِيَّا﴾ [مريم : ٤٧] وكذلك (المُحسِّنُ)
لأننا لم نطلع على رواهه في الطَّبراني وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء .

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل : « مَالِكُ الْمُلْكِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » .

الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها : وهو أنواع :

الأول : أن يُنكر شيئاً منها أو مما دلت عليه الصفات والأحكام كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم . وإنما كان ذلك إلحاداً لوجوب إيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات الالائفة بالله فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها .

الثاني : أن يجعلها دالة على صفات تُشابه صفات الخلقين كما فعل أهل التشبيه وذلك لأن التشبيه يعني باطل لا يمكن أن تدل عليه التصوص بل هي دالة على بطلانه فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها .

الثالث : أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه كتسمية النصارى له : (الأب) وتسمية الفلاسفة إياه : (العلة الفاعلة) وذلك لأن أسماء الله تعالى توقفية فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها كما أن هذه الأسماء التي سمّوه بها نفسها باطلة يُنَزَّهُ الله تعالى عنها .

الرابع : أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام كما فعل المشركون في اشتقاد العزى من العزيز واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين فسموا بها أصنامهم وذلك لأن أسماء الله تعالى مُختصّة به لقوله تعالى : ﴿وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف : ١٨٠] وقوله : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه : ٨] وقوله : ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحشر : ٢٤١] فكما اختص بالعبادة وباللوهية الحق وبأنه يسبح له ما في السموات والأرض فهو مُختص بالأسماء الحُسْنَى فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل ميل بها عما يجب فيها .

ومنه ما يكون شيراً أو كفراً حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية .

الفصل الثاني

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى :

صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا تفوت فيها بوجه من الوجه :

الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والرحمة والعزّة والحكمة والعلو والعظمة وغير ذلك . وقد دلّ على هذا السمع والعقل والفطرة .

● أاما السمع : فمنه قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثُلُ السَّوِءِ وَلَهُ الْمُثُلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل : ٦٠] والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى .

● وأما العقل : فوجبه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة إما صفة كمال وإما صفة نقص والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة وهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام بتصافها بالقص وعجز فقال تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَحِي لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ [الأحقاف : ٥] وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَحْلِقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُحْلِقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُعَثِّرُونَ﴾ [النحل : ٢٠ ، ٢١] وقال عن إبراهيم وهو يختج على أبيه : ﴿يَا أَبَتِ لَمْ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَقْرِئُ وَلَا يُعْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم : ٤٢] وعلى قومه : ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلَا يَضُرُّكُمْ أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء : ٦٦ ، ٦٧]

ثم إنّه قد ثبت بالحسن والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال وهي من الله تعالى فمعطى الكمال أولى به .

● وأما الفطرة : فلأنّ النّفوس السليمة مجبرة مفطورة على محبة الله وتعظيمه وعبادته

وهل تُحِبُّ وتعظِّمُ وتَعْبُدُ إِلَّا مَنْ عِلِّمَ أَنَّهُ مُتَصِّفٌ بِصَفَاتِ الْكَمَالِ الْلَّاتِقَةِ بِرَبِّيَّتِهِ وَالْوَهِيَّتِهِ؟

وإِذَا كَانَتِ الصُّفَّةُ نَقْصًا لَا كَالَ فِيهَا فَهِيَ مُمْتَنَعَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَلْمَوْتُ وَالْجَهْلُ وَالْسَّيْانُ وَالْعَجْزُ وَالْعَمَى وَالصَّمْمُ وَنَحْوُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨] وَقَوْلُهُ عَنْ مُوسَى : ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضُلُّ رَبِّيٍّ وَلَا يَنْسَى ﴾ [فاطر: ٤٤] وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [طه: ٥٢] وَقَوْلُهُ : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرَسَّلْنَا لِدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزُّخْرُفُ: ٨٠] وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدِّجَالِ : « إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيَسَّ بِأَعْوَرٍ » ^(١) وَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا » ^(٢).

وَقَدْ عَاقَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَاصِفِينَ لَهُ بِالنَّقْصِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُوَّةٌ غُلْتُ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ بِهِ ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦٤] وَقَوْلُهُ : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكُبُّ مَا قَالُوا وَقَتَلُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [آلِ عُمَرَ: ١٨١].

وَنَزَّهَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُونَ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ فَقَالَ سَبَّحَانَهُ : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الصَّافَاتُ: ١٨٠ - ١٨٢] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ مَا أَنْخَدَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَهُبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعْلَأَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٩١].

(١) البخاري : كتاب الفتن : باب ذكر الدجال (٧١٣١).

ومسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة : باب ذكر الدجال وصفة مامعه (٢٩٣٣) (١٠١) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) البخاري : كتاب المغازي : باب غرفة خير (٤٢٠٥).

ومسلم : كتاب الذكر والدُّعاء : باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٤٤) (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى ع

وإذا كانت الصفة كالأ في حال ونقصاً في حال لم تكن جائزة في حق الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق فلا ثبت له إثباتاً مطلقاً ولا ثنى عنه نفياً مطلقاً بل لا بد من التفصيل فتجوز في الحال التي تكون كالأ ومتى في الحال التي تكون نقصاً وذلك كالمكر والكيد والخداع ونحوها فهذه الصفات تكون كالأ إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد وتكون نقصاً في غير هذه الحال وهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها كقوله تعالى : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاْكِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٣٠] وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق : ١٥ ، ١٦] وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدِرُّ جُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ . وَأَمْلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتَّيْنِ ﴾ [الأعراف : ١٨٢ ، ١٨٣] وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [النساء : ١٤٢] وقوله : ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا تَحْنُّ مُسْتَهْزِئُونَ . اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤ ، ١٥] .

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه فقال تعالى : ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا بِخَيَانَتِكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ فَأُمْكِنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٧١] فقال : ﴿ فَأُمْكِنَ مِنْهُمْ ﴾ و لم يقل : فخانهم لأن الخيانة تُعدّ في مقام الاتهام وهي صفة ذم مطلقاً . وبذا عُرف أن قول بعض العوام : « خان الله من يخون » منكر فاحش يجب النهي عنه .

= الأشعري رضى الله عنه .

باب الصّفات أَوْسَعَ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ :

وذلك لأنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٌ لِصَفَةٍ كَمَا سُقِّ في القاعدة الثَّالِثَةِ مِنْ قَوَاعِدِ الْأَسْمَاءِ وَلَأَنَّ مِنَ الصّفَاتِ مَا يَتَعَلَّمُ بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَفْعَالَهُ لَا مُنْتَهَى لَهَا كَمَا أَنَّ أَفْوَالَهُ لَا مُنْتَهَى لَهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧]

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ صَفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَجِيِّءُ وَالْإِتَانُ وَالْأَخْذُ وَالْمُسَاكُ وَالْبَطْشُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصّفَاتِ الَّتِي لَا تُخَصِّي كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] وَقَالَ : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلْلٍ مِنَ الْعَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] وَقَالَ : ﴿ فَأَخْذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [آلِ عُمَرَانَ : ١١] وَقَالَ : ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [الحج : ٦٥] وَقَالَ : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [البروج : ١٢] وَقَالَ : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « يَنْزُلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الْدُّنْيَا » (١).

فَتَصِفُّ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الصّفَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَارِدِ وَلَا تُسَمِّيهُ بِهَا فَلَا نَقُولُ إِنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ : الْجَاهِيَّ وَالْأَتَيَّ وَالْأَخْذُ وَالْمُمْسِكُ وَالْبَاطِشُ وَالْمُرِيدُ وَالنَّازِلُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ تُعْبَرُ بِذَلِكَ عَنْهُ وَتُصِفُّهُ بِهِ .

(١) جزءٌ مِنْ حِدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي أَخْرَجَهُ :

الْبَخَارِيُّ : كِتَابُ التَّهْجِيدُ : بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ (١١٤٥) .

وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ : بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْإِجَابَةِ فِيهِ (٧٥٨) (١٦٨) وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٥٨) (١٧٢) .

وَرَاجِعٌ لِشَرْحِ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ بِاسْتِفَاضَةٍ « شَرْحُ حِدِيثِ النَّزْوَلِ » ، لِشِيخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ .

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين : ثبوتية وسلبية :

□ فالثبوتية : ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله عليه السلام وكلها صفات كمال لا تُنفيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والوجه واليدين ونحو ذلك .

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل .

● أمّا السمع : فمنه قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ وَمَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾** [النساء : ١٣٦] فالأيمان بالله يتضمن الإيمان بصفاته والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله وكون محمد عليه السلام رسوله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله وهو الله عز وجل .

● وأمّا العقل : فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بها من غيره وأصدق قيلا وأحسن حديثا من غيره فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد فإن التردد في الخبر إنما يتاتى حين يكون الخبر صادرا من يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العي بحيث لا يُفصح بما يريد وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله عز وجل فوجب قبول خبره على ما أخبر به .

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي عليه السلام عن الله تعالى فإن النبي عليه السلام أعلم الناس بربه وأصدقهم خبراً وأنصصحهم إرادةً وأنصصحهم بياناً فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه .

□ والصفات السلبية : ما نفاه الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله عليه السلام وكلها صفات تُنفي في حقه كالموت والتوم والجهل والنسيان والعجز والتعب .

فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات صدتها على الوجه الأكمل وذلك لأنَّ
ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفاءه لثبت كمال صدتها لا مجرد نفيه لأنَّ
النَّفَى ليس بكمال إلَّا أنْ يتضمنَ ما يدل على الكمال وذلك لأنَّ النَّفَى عدم والعدم
ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كاماً ولأنَّ النَّفَى قد يكون لعدم قابلية الحل له فلا
يكون كاماً كما لو قلت : الجدار لا يظلم . وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نفيناً
كما في قول الشاعر :

قِيلَةٌ لَا يَعْدُونَ بِذَمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةً حَرْدَلٌ
وقول الآخر :

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذُوِي حَسَبٍ لَيُسُوَّا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَيَا
مَثَلٌ ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾
[الفرقان : ٥٨] فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته .

مَثَلٌ آخَرَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٩] نفي الظلم
عنه يتضمن كمال عدله .

مَثَلٌ ثَالِثٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي
الْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٤] فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته وهذا قال
بعده : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر : ٤٤] لأنَّ العجز سببه إما الجهل بأسباب
الإيجاد وإما قصور القدرة عنه فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في
السماءات ولا في الأرض .

وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال .

القاعدة الرابعة :

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر :

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السُّلْبِيَّة كما هو معلوم .

أما الصفات السُّلْبِيَّة فلم تذكر غالباً إلا في الأحوال التالية :

الأولى : بيان عموم كماله كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِيلٌ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] .

الثانية : نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون كما في قوله : ﴿ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنَ وَلَدًا وَمَا يَبْغِي لِلرَّحْمَنُ أَنْ يَتَخَذَ وَلَدًا ﴾ [مريم : ٩١ ، ٩٢] .

الثالثة : دفع تَوْهُمَ نَفْصُ من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين كما في قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَبْنُهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَبْنُهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لَعْوبٍ ﴾ [ق : ٣٨] .

القاعدة الخامسة :

الصّفات التّبوّية تنقسم إلى قسمين :
ذاتية وفعالية :

- فالذاتية : هي التي لم يزل ولا يزال مُتصفًا بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والغُرَّة والحكمة والعلو والعظمة ومنها الصّفات الخبرية كالوجه واليدين والعينين .
- والفعالية : هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعَلَها وإن شاء لم يفعلها كلاستواء على العرش والتَّنَزُول إلى السَّماء الدنيا .

وقد تكون الصّفة ذاتية فعالية باعتبارين كالكلام فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال مُتكلّمًا . وباعتبار أحد الكلام صفة فعالية لأن الكلام يتعلق بمشيئته يتكلّم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] . وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنّها تابعة لحكمته . وقد تكون الحكمة معلومة لنا وقد تُعْجِزُ عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنّه سبحانه لا يشاء شيئاً إلّا وهو موافق للحكمة كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان : ٣٠] .

يلزم في إثبات الصفات التخلٰ عن محدودرين عظيمين :

أحدٰها : التّمثيل . والثاني : التّكثيف .

□ فاما التّمثيل : فهو اعتقاد المُثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين وهذا اعتقاد باطل بدليل السّمع والعقل .

● أمّا السّمع : فمنه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] وقوله : ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَعْلَقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [التحل : ١٧] وقوله : ﴿هُلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] .

● وأما العقل : فمن وجوه :

الأول : أَنَّه قد عُلِمَ بالضرورة أَنَّ بَيْنَ الخالق والمخلوق تَبَانِيَ فِي الدَّلَالَاتِ وَهَذَا يَسْتَلزمُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَبَانِيَ فِي الصَّفَاتِ لَأَنَّ صَفَةَ كُلِّ مُوصَوفٍ تَلِيقُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي صَفَاتِ الْمُخْلوقَاتِ الْمُتَبَانِيَةِ فِي الدَّلَالَاتِ فَقُوَّةُ الْبَعْرِيِّ مَثَلًا غَيْرُ قُوَّةِ الْذَرَّةِ إِذَا ظَهَرَ التَّبَانِيَ بَيْنَ الْمُخْلوقَاتِ مَعَ اشْتِراكِهَا فِي الْإِمْكَانِ وَالْحُدُوْثِ فَظُهُورُ التَّبَانِيَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْخَالقِ أَجْلَى وَأَفْوَى .

الثاني : أَنْ يُقَالَ كَيْفَ يَكُونُ الرَّبُّ الْخَالقُ الْكَامِلُ مِنْ جَمِيعِ الْوِجُوهِ مُشَابِهًا فِي صَفَاتِهِ لِلْمُخْلوقِ فِي الْمَرْبُوبِ التَّاقِصِ الْمُفْتَيَرِ إِلَى مَنْ يَكْمِلُهُ وَهُلْ اعْتِقَادُ ذَلِكِ إِلَّا تَنْقُصُ لَهُ الْخَالقُ ؟ فَإِنْ تَشَيَّهَ الْكَامِلُ بِالْتَّاقِصِ يَجْعَلُهُ تَاقِصًا .

الثالث : أَنَّا نَشَاهِدُ فِي الْمُخْلوقَاتِ مَا يَتَفَقَّدُ فِي الْأَسْمَاءِ وَيَخْتَلِفُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْكِيفِيَّةِ فَنَشَاهِدُ أَنَّ لِلإِنْسَانِ يَدًا لَيْسَ كِيدُ الْفَيْلِ وَلَهُ قُوَّةٌ لَيْسَ كُوَّةُ الْجَمَلِ مَعَ الْاِتْفَاقِ فِي الْأَسْمَاءِ فَهَذِهِ يَدٌ وَهَذِهِ قُوَّةٌ وَهَذِهِ قُوَّةٌ وَبَيْنَهُمَا تَبَانِيٌ فِي الْكِيفِيَّةِ وَالْوَصْفِ فَعُلِمَ بِذَلِكِ أَنَّ الْاِتْفَاقَ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْاِتْفَاقَ فِي الْحَقِيقَةِ .

والتشبيه كالتمثيل وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات والتشبيه التسوية في أكثر الصفات لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١].

□ وأما التكثيف : فهو أن يعتقد المثبت أن كيـفـيـة صـفـات الله تـعـالـى كـذـا وـكـذـا من غير أن يـقـيـدـها بـمـمـاـئـلـ . وهذا اعتقاد باطل بـدـلـيلـ السـمـعـ والـعـقـلـ :

● أمـاـ السـمـعـ : فـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بـهـ عـلـمـ﴾ [طـهـ : ١١٠] وـقـوـلـهـ : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لـيـسـ لـكـ بـهـ عـلـمـ إـنـ السـمـعـ وـالـبـصـرـ وـالـفـوـادـ كـلـ أـوـلـكـ كـانـ عـنـهـ مـسـؤـلـاـ﴾ [الـإـسـرـاءـ : ٣٦] وـمـنـ الـعـلـمـ أـنـهـ لـاـ عـلـمـ لـنـاـ بـكـيـفـيـةـ صـفـاتـ رـبـنـاـ لـأـنـهـ تـعـالـىـ أـخـبـرـنـاـ عـنـهـ وـلـمـ يـخـبـرـنـاـ عـنـ كـيـفـيـتـهـ فـيـكـونـ تـكـيـفـنـاـ قـفـوـاـ لـاـ لـيـسـ لـنـاـ بـهـ عـلـمـ وـقـوـلـاـ بـمـاـ لـاـ يـمـكـنـنـاـ الإـحـاطـةـ بـهـ .

● وأـمـاـ العـقـلـ : فـلـأـنـ الشـئـ لـاـ تـعـرـفـ كـيـفـيـةـ صـفـاتـهـ إـلـاـ بـعـدـ الـعـلـمـ بـكـيـفـيـةـ ذـاـتـهـ أـوـ الـعـلـمـ بـنـظـيرـهـ الـمـسـاـوـيـ لـهـ أـوـ بـالـخـبـرـ الصـادـقـ عـنـهـ وـكـلـ هـذـهـ الـطـرـقـ مـسـتـفـيـةـ فـيـ كـيـفـيـةـ صـفـاتـ اللهـ عـزـ وـجـلـ فـوـجـبـ بـطـلـانـ تـكـيـفـهـ .

وـأـيـضاـ فـإـنـاـ نـقـولـ : أـيـ كـيـفـيـةـ تـقـدـرـهـ لـصـفـاتـ اللهـ تـعـالـىـ ؟

إـنـ أـيـ كـيـفـيـةـ تـقـدـرـهـ فـيـ ذـهـنـكـ فـالـلـهـ أـعـظـمـ وـأـجـلـ مـنـ ذـلـكـ .

وـأـيـ كـيـفـيـةـ تـقـدـرـهـ لـصـفـاتـ اللهـ تـعـالـىـ فـإـنـكـ سـتـكـونـ كـذـبـاـ فـيـهـ لـأـنـهـ لـاـ عـلـمـ لـكـ بـذـلـكـ .

وـحـيـنـذـ يـجـبـ الـكـفـ عـنـ التـكـيـفـ تـقـدـيرـاـ بـالـجـنـانـ أـوـ تـقـرـيرـاـ بـالـلـسـانـ أـوـ تـخـرـيرـاـ بـالـبـيـانـ .

وـهـذـاـ لـمـ سـئـلـ مـالـكـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طـهـ : ٥] كـيـفـ اسـتـوـىـ ؟ أـطـرـقـ رـحـمـهـ اللـهـ بـرـأـسـيـهـ حـتـىـ عـلـاـهـ الرـحـضـاءـ (الـعـرـقـ) ثـمـ قـالـ : «الـاسـتـوـاءـ غـيـرـ مـجـهـولـ وـالـكـيـفـ غـيـرـ مـعـقـولـ وـالـإـيمـانـ بـهـ وـاجـبـ

والسؤال عنه بِدَعَةٍ »^(١) وروى عن شيخه ربيعة أيضاً : « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول »^(٢) وقد مَشَى أهل العلم بِعَدَّهُما على هذا الميزان . وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقل والشرع فوجب الكف عنه .

فالحذر الخدر من التكليف أو محاولته فإنك إن فعلت وقعت في مَفَازِ لا تُسْتَطِعُ الخلاص مِنْها وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أَنَّه من نَزَغَاتِه فاجْرِأْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّه مَعَاذُكْ وافعل ما أَمْرَكْ به فَإِنَّه طَبِيعَكَ قال الله تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنَزَّغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [فصلت : ٣٦] .

(١) أَثْرٌ صَحِيفٌ : أَخْرَجَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ ص (١٤١ ، ١٤٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦) وَأَبُو نَعِيمُ فِي الْحَلِيلِ (٦ / ٦٠) وَعَثَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ ص (٥٥) ، وَاللَّالِكَانُ فِي شَرْحِ أَصْوَلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنْنَةِ (٦٦٤) وَأَبُو عَثَانِ الصَّابُونِيِّ فِي عِقِيدَةِ السَّلْفِ (٢٤ - ٢٦) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ ص (٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ يَقُوَى بَعْضُهَا بَعْضًا وَصَحَّحَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ وَكَذَا قَوَاهُ الْأَبْيَانِ فِي مُخْتَصِرِهِ لِلْعُلُوِّ . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (١٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧) : « وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنِدِ جَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ . . . فَذَكَرَهُ . . . »

(٢) أَثْرٌ صَحِيفٌ : أَخْرَجَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ ص (٩٨) بِإِسْنَادِ صَحِيفٍ عَنْ رَبِيعَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ آخِرِ الْلَّالِكَانِ (٦٦٥) وَابْنِ قَدَّامَةَ فِي إِثْبَاتِ صَفَةِ الْعُلُوِّ (٩٠) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ ص (٤٠٨ ، ٤٠٩) . وَعَزَاهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمَةَ فِي الْفَتْوَى الْحَمْوَيَّةِ ص (٢٧) إِلَى الْخَلَالِ وَقَالَ : « بِإِسْنَادِ كُلِّهِمْ أَثْمَةَ ثَقَاتٍ » أَه . وَقَالَ فِي مُجَمَّعِ الْفَتاوَىِ (٥ / ٣٦٥) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ مَالِكَ : « وَمِثْلُ هَذَا الْجَوَابِ ثَابَتْ عَنْ رَبِيعَةَ شَيْخِ مَالِكِ » أَه .

صفات الله تعالى تُؤْكِلْيَة لا مجال للعقل فيها :

فلا ثُبْتَ لله تعالى من الصَّفَاتِ إِلَّا مَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ عَلَى ثُبُوتِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ لَا يَتَجَوَّزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ » (انظر القاعدة الخامسة في الأسماء) .

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه :

الأول : التَّصْرِيفُ بِالصَّفَةِ كَالْعِزَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْبَطْشِ وَالْوِجْهِ وَالْيَدِينِ وَنَحْوِهِمَا .

الثَّالِثُ : تَضَمَّنُ الْأَسْمَاءُ لَهَا مَثَلٌ : الْعَفْوُرُ مُتَضَمِّنٌ لِلْمُغْفِرَةِ وَالسَّمِيعُ مُتَضَمِّنٌ لِلْسَّمْعِ وَنَحْوُ ذَلِكَ . (انظر القاعدة الثالثة في الأسماء) .

الثَّالِثُ : التَّصْرِيفُ بِيَفْعُلٍ أَوْ وَصْفٍ دَالِّ عَلَيْهَا كَالْاِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَالتَّنْزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالْمَجِيءِ لِلْفَصْلِ بَيْنِ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالانتِقامِ مِنَ الْمُجْرِمِينَ . الدَّالُّ عَلَيْهَا - عَلَى التَّرْتِيبِ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » الْحَدِيثُ^(١) . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا ﴾ [الفَجْرُ : ٢٢] وَقَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُتَقْمِنُونَ ﴾ [السَّجْدَةُ : ٢٢] .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تَقْدِيمٌ لِغَرِبَجِهِ .

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى :

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنته رسوله عليه السلام :

فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرها .

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسنة وجَب إثباته .

وما ورد نفيه فيما وجَب نفيه مع إثبات كمال ضيده .

ومالِم يَرِد إثباته ولا نفيه فيما وجَب التوقف في لفظه فلا يُثْبَت ولا يُنْفَى لعدم ورود الإثبات والنفي فيه .

وأمّا معناه فيفصل فيه فإن أريد به حق يليق بالله تعالى فهو مقبول . وإن أريد به معنى لا يليق بالله عزّ وجلّ وجَب ردّه .

* فِيمَا ورد إثباته لله تعالى : كُل صفة دلّ عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مُطابقة أو تضمن أو التزام .

- ومنه : كل صفة دلّ عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والمجيء للفصل بين عباده يوم القيمة ونحو ذلك من أفعاله التي لا تختص أنواعها فضلا عن أفرادها ﴿ وَيَقْعُلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

- ومنه : الوجه والعينان واليدان ونحوها .

- ومنه : الكلام والمشيئة والإرادة بِقِسْمِيهَا الكوني والشَّرعي . فالكونية بمعنى المشيئة والشَّرعية بمعنى المحبة .

- ومنه : الرّضا والمحبّة والغضب والكرّاهة ونحوها^(٤) .

* وممّا ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفاءه وثبوت كمال ضيده : الموت والثّوم والسنّة والعجز والإعياء والظلم والغفلة عن أعمال العباد وأن يكون له مثيل أو كفؤ ونحو ذلك^(٥) .

* وممّا لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة) فلو سأّل سائل هل ثبتت الله تعالى جهة؟ فلتنا له : لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنّة إثباتاً ولا نفيّاً ويعني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء . وأما معناه فإنّما أن يُراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله أو جهة علو لا تحيط به .

فالأول : باطل ؛ لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة والإجماع .

والثاني : باطل أيضاً ؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته .

والثالث : حُقّ ؛ لأن الله تعالى العلي فوق حُلْقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته .

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل :

● **فأمّا السمع** : فمنه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارِكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَأَنْقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٥] وقوله : ﴿ فَامْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأَمِيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] وقوله : ﴿ وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] وقوله : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [النساء : ٨٠] وقوله : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ ثَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] وقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمْ بِيَتْهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٩] .

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنّة .

(٤) أدلة هذه مذكورة في مواضعها من كتب العقاديد .

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرد إليه عند التنازع . والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته .

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول ﷺ المأمور به في القرآن ؟

وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يردد التزاع إلى النبي ﷺ وقد أمر الله به في القرآن ؟

وأين الإيمان بالرسول الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته ؟

ولقد قال الله تعالى : ﴿ وَنَرَأَنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيَّنَا لَكُلَّ شَيْءٍ ﴾ [التحل : ٨٩] ومن المعلوم أنَّ كثيراً من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن .

● وأما العقل : فنقول إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكتها بالعقل فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة .

القاعدة الثانية :

الواجب في نصوص القرآن والسنّة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لا سيما
نَصوص الصَّفَات حيث لا مجال للرأي فيها :
ودليل ذلك السَّمْع والعقل .

● أَمَّا السَّمْع : فقوله تعالى : ﴿تَرَأَّلِي بِالرُّوحِ الْأَمِينِ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذَرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُّبِينٍ﴾ [الشعراء : ١٩٣ - ١٩٥] قوله : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف : ٢] قوله : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف : ٣] وهذا يدلّ على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللّسان العربي
إِلَّا أَنْ يَمْنَعْ مِنْهُ دَلِيلٌ شرعيٌ .

وقد ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى الْيَهُودَ عَلَى تَحْرِيفِهِمْ وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ بَتَحْرِيفِهِمْ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْإِيمَانِ
فَقَالَ : ﴿أَفَتَطْمَئِنُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ
مِنْ بَعْدِمَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٧٥] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَّ عَنْ مُوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ الآية [النساء : ٤٦] .

● وَأَمَّا العَقْل : فَلَأَنَّ الْمُنْكَلِمَ بِهَذِهِ النَّصُوصِ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَقَدْ خَاطَبَنَا
بِاللّسانِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ فَوَجَبَ قُبُولُهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَإِلَّا لَا خَلَفَتِ الْآرَاءُ وَتَفَرَّقَتِ الْأَمَّةُ .

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار مجهلة لنا باعتبار آخر :

فباعتبار المعنى هي معلومة وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهلة .

وقد دلَّ على ذلك السَّمْع والعقل .

● أَمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكُمْ مُبَارَكٌ لِيَدَبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَاب﴾ [ص: ٢٩] وقوله تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] وقوله جَلَ ذكره : ﴿وَأَنَّزَلْنَا إِلَيْكُمْ الْذِكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] .

والتدبر لا يكون إِلَّا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليذكر الإنسان بما فهمه منه .

وكون القرآن عَرَبِيًّا لِيَعْقِلُهُ من يفهم العربية يَدُلُّ على أنَّ معناه معلوم وإِلَّا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها .

وَبِيَانِ النَّبِيِّ ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه .

● وأما العقل : فلأنَّ من المُحال أن يُنَزَّلَ الله تعالى كِتَابًا أو يَتَكَلَّمُ رَسُولُه ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هدایة للخلق ويُبَقِّي في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهل المعنى بمنزلة الحروف المجازية التي لا يُفهم منها شيء لأنَّ ذلك من السُّفَهِ الذي تَأْبِاه حِكْمَةُ الله تعالى وقد قال الله تعالى عن كتابه : ﴿كِتَابٌ أَخْرَكْمَثُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لُدْنٍ حَكِيمٌ حَبِيرٌ﴾ [هود: ١] .

هذه دلالة السَّمْع والعقل على عِلْمِنَا بمعانِي نصوص الصفات .

وأَمَّا دلَالَتَهَا على جَهْلِنَا لها باعتبار الكيفية فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات .

وبهذا عُلِمَ بطلان مذهب المُفَوَّضَةِ الذين يُفَوِّضُونَ علم معانِي نصوص الصفات ويَدَعُونَ أَنَّ هذا مذهب السَّلْفِ . والسلف بريعون من هذا المَذْهَب وقد تواترت

الأقوال عنهم بإثبات المعانى لهذه النصوص إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ (العقل والنقل) ص (١١٦) ج (١) المطبوع على هامش (منهاج السنة) : « وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن وحضرنا على عقله وفهمه فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله ؟ » إلى أن قال ص (١١٨) : « وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه بل يقولون كلاماً لا يعلوون معناه »

قال : « ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخير الله جعله هدى وبياناً للناس وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به رب عن صفاته ... لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم ولا بلغ البلاغ المبين وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع الحق في نفس الأمر ما علمته برأي وعقله وليس في النصوص ما ينافي ذلك لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة ولا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به فيبقى هذا الكلام سداً لباب الهوى والبيان من جهة الأنبياء وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول : إن الهوى والبيان في طريق الأنبياء لأننا نحن نعلم ما نقول ونبيه بالأدلة العقلية والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبيتوا مراءهم فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد » أ . هـ كلام الشيخ وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد وما عليه مزيد رحمة الله تعالى رحمة واسعة وجمعنا به في جنات النعيم .

القاعدة الرابعة :

ظاهر النصوص ما يَبَدُرُ منها إلى الْدَّهْنِ من المعانِي وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسْبِ السِّيَاقِ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ :

فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق . وتركيب الكلام يُفيد معنى على وجه ومعنى آخر على وجه .

فلفظ (القرية) مثلاً يَرَادُ به الْقَوْمَ تَارَةً وَمَسَاكِنَ الْقَوْمَ تَارَةً أُخْرَى .

فمن الْأَوَّلِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوْهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الإِسْرَاءُ : ٥٨] .

وَمِنَ الْثَّانِي قَوْلَهُ تَعَالَى عَنِ الْمَلَائِكَةِ ضِيَافَ إِبْرَاهِيمَ : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوْا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾ [العنكبوتُ : ٣١] .

وَتَقُولُ : صنعتُ هَذَا يَدِي فَلَا تَكُونُ الْيَدُ كَالْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ [صَ : ٧٥] لَأَنَّ الْيَدَ فِي الْمَثَالِ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَخْلُوقِ فَتَكُونُ مُنَاسِبَةً لَهُ وَفِي الْآيَةِ أُضِيفَتْ إِلَى الْخَالِقِ فَتَكُونُ لَائِقَةً بِهِ فَلَا أَخَدُ سَلَيمَ الْفَطْرَةِ صَرِيعَ الْعُقْلِ يَعْتَقِدُ أَنَّ يَدَ الْخَالِقِ كَيْدُ الْخَلُوقِ أَوْ بِالْعَكْسِ .

وَتَقُولُ : مَا عَنْدَكَ إِلَّا رَيْدٌ ، وَمَا زِيدٌ إِلَّا عَنْدَكَ فَتَفِيدُ الْجَمْلَةُ الثَّانِيَةُ مَعْنَى غَيْرِ مَا تَفِيدُهُ الْأُولَى مَعَ اِتْحَادِ الْكَلِمَاتِ لَكِنَّ اِخْتِلَافَ التَّرْكِيبِ فَتَغْيِيرُ الْمَعْنَى بِهِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَظَاهِرٌ نُصُوصُ الصُّفَّاتِ مَا يَبَدُرُ مِنْهَا إِلَى الْدَّهْنِ مِنَ الْمَعَانِي .

وَقَدْ انْقَسَمَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

الْقَسْمُ الْأَوَّلُ : مِنْ جَعَلُوا الظَّاهِرَ الْمُبَتَدَّرَ مِنْهَا مَعْنَى حَقَّاً يَلِيقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَبْقَوْا دِلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ وَهُؤُلَاءِ هُمُ السَّلْفُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ وَالَّذِينَ لَا يَصْنَدِقُ لَقَبُ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَّا عَلَيْهِمْ .

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ أَبْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَالَ : « أَهْلُ السُّنْنَةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الإِقْرَارِ »

بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنّة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على الجاز إلا أنّهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة مخصوصة » أهـ وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل : « لا يجوز رد هذه الأخبار ولا الشّتائغل بتأويلها والواجب حملها على ظاهرها وأنّها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق ولا يعتقد التّشبيه فيها لكن على ما روى عن الإمام أحمد وسائر الأئمة » أهـ نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧ - ٨٩) ج (٥) من مجموع الفتاوى لابن القاسم .

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم وذلك لوجهين :

الأول : أنة تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنّة من وجوب الأخذ بما جاء فيما من أسماء الله وصفاته كما يعلم ذلك من تبعه يعلم وينصّاف .

الثاني : أن يقال إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم والثاني باطل لأنّه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتّابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصرّحـاً أو ظاهراً ولم يتكلموا مرة واحدة لاتصرّحـاً ولا ظاهراً بالحق الذي يجب اعتقاده . وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق وإما عالـمـين به لكن كتموه وكلاهم باطل وبطلان اللازم يدّل على بطلان المزوم فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم .

القسم الثاني : من جعلوا الظاهر المتبادر من تصور الصفات معنى باطلـا لا يلبي بالله وهو التّشبيه وأيقوا دلالتها على ذلك . وهؤلاء هم المُشـبـهـةـ وـمـذـهـبـهـ باطل مـحـرـمـ من عـدـةـ أـوـجـهـ .

الأول : أنة جنـاهـةـ عـلـىـ التـصـوـصـ وـتـعـطـيلـ لهاـ عـنـ المـرـادـ بهاـ فـكـيفـ يـكـيفـ يـكـونـ المـرـادـ بهاـ التـشـبـيـهـ وـقـدـ قـالـ اللـهـ تـعـالـىـ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

الثاني : أنة العقل دـلـلـ عـلـىـ مـبـاـيـنـةـ الـحـالـقـ لـلـمـخـلـوقـ فـيـ الـذـاتـ وـالـصـفـاتـ فـكـيفـ يـحـكـمـ بـدـلـالـةـ التـصـوـصـ عـلـىـ التـشـابـهـ بـيـنـهـماـ ؟

الثالث : أن هذا المفهوم الذى فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون باطلًا .

فإن قال المشبه أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ماللمخلوق من ذلك والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله فجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الذى خاطبنا بذلك هو الذى قال عن نفسه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ۱۱] ونرى عباده أن يصرروا له الأمثال أو يجعلوا له أندادا فقال : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا اللَّهَ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ۷۴] وقال : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ أَنَّدَادًا وَأَنَّهُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ۲۲] . وكلامه تعالى كله حق يصدق بعضاً بعضاً ولا يتناقض .

ثانيها : أن يقال له أنت تعقل الله ذاتا لا تشبه الذوات فسيقول بلى فيقال له فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات فإن القول في الصفات كالقول في الذات ومن فرق بينهما فقد تناقض .

ثالثها : أن يقال أنت تشاهد في الخلوقات ما يتحقق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية فسيقول بلى فيقال له إذا عقلت التباين بين الخلوقات في هذا فلماذا لا تعقله بين الخالق والخلق مع أن التباين بين الخالق والخلق أظهر وأعظم بل التماثل مستحيل بين الخالق والخلق كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات .

القسم الثالث : من جعلوا المعنى المُتَبَادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله وهو التشبيه ثم إنهم من أجل ذلك أثكروا ما دلت عليه من المعنى اللاقن بالله وهم أهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات أم خاصاً فيما أو في أحدهما فهو لاء صرفا التصوص عن ظاهرها إلى معانٍ غيرها بعقولهم واضطربوا في تعيينها اضطراباً كثيراً وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف .

ومذهبهم باطل من وجوه :

أحدها : أنه جنابة على التصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله

ولا مُراد له .

الوجه الثاني : أَنَّه صَرْفُ كلامَ الله تَعَالَى وَكَلَامُ رَسُولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ظَاهِرِه . وَالله تَعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بِلِسَانِ عَرَبٍ مُّبِينٍ لِيَعْقُلُوا الْكَلَامَ وَيَفْهَمُوهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الْلِسَانُ الْعَرَبِيُّ وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاطَبَهُمْ بِأَفْصَحِ لِسَانِ الْبَشَرِ فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامَ الله وَرَسُولِه عَلَى ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ بِذَلِكِ الْلِسَانِ الْعَرَبِيِّ غَيْرَ أَنَّهُ يُجُبَ أَنْ يُصَانَ عَنِ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ فِي حَقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ .

الوجه الثالث : أَنَّ صَرْفَ كلامَ الله وَرَسُولِه عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى يُخَالِفُهُ قَوْلُ عَلَى الله بِلَا عِلْمٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبُّكَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِعِيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِالله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] وَلِقَوْلِهِ سَبَحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

فَالصَّارِفُ لِكَلَامَ الله تَعَالَى وَرَسُولِه عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى يُخَالِفُهُ قَدْ قَدَّمَ لِيَسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ وَقَالَ عَلَى الله مَا لَا يَعْلَمُ مِنْ وَجْهِينِ :

الأول : أَنَّه زَعَمَ أَنَّه لَيْسَ الْمَرَادُ بِكَلَامِ الله تَعَالَى وَرَسُولِهِ كَذَا مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْكَلَامِ .

الثَّانِي : أَنَّه زَعَمَ أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ كَذَا لِمَعْنَى آخَرَ لَا يَدْلِي عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْكَلَامِ .

وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَعْيِنَ أَحَدَ الْمَعْنَينِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْاِحْتِمَالِ قَوْلًا بِلَا عِلْمٍ فَمَا ذَنَكَ بِتَعْيِنِ الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ الْمُخَالِفِ لِظَاهِرِ الْكَلَامِ ؟

مَثَلُ ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى لِإِبْلِيسِ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي ﴾ [ص : ٧٥] فَإِذَا صَرْفَ الْكَلَامَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَقَالَ : لَمْ يَرِدْ بِالْيَدِينِ الْحَقِيقَيْتَيْنِ وَلَمْ يَأْرِدْ كَذَا وَكَذَا قَلَنَا لَهُ : مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا نَفَيْتَ وَمَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا أَتَبَثَ فَإِنْ أُقْتَ بِدَلِيلٍ - وَأُقْتَ لَهُ ذَلِكَ - وَإِلَّا كَانَ قَائِلًا عَلَى الله بِلَا عِلْمٍ فِي نَفِيَهِ وَإِثْبَاتِهِ .

الوجه الرابع : في إبطال مذهب أهل التعطيل أنَّ صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمَّتها فيكون باطلاً لأنَّ الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمَّتها .

الوجه الخامس : أن يُقال للمنعَلْ :

هل أنت أعلم بالله من نفسِه ؟ فسيقول : لا .

ثُمَّ يُقال له : هل ما أخبر الله به عن نفسه صدقٌ وَحْقٌ ؟ فسيقول : نعم .

ثُمَّ يُقال له : هل تعلم كلاماً أَفْصَحَ وأَبَيَّنَ من كلام الله تَعَالَى ؟ فسيقول : لا .

ثُمَّ يُقال له : هل تَظُنُّ أنَّ الله سبحانه وتعالى أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليَسْتَخْرُجُوه بعقولهم ؟ فسيقول : لا .

هذا ما يُقال له باعتبار ما جاء في القرآن

أما باعتبار ما جاء في السنة فيقال له :

هل أنت أعلم بالله من رَسُولِه ﷺ ؟ فسيقول : لا .

ثُمَّ يُقال له : هل ما أُخْبِرَ به رسول الله ﷺ عن الله صدقٌ وَحْقٌ ؟ فسيقول : نعم .

ثُمَّ يُقال له : هل تعلم أنَّ أحداً من الناس أَفْصَحَ كلاماً وأَبَيَّنَ من رَسُولِ الله ﷺ ؟ فسيقول : لا .

ثُمَّ يُقال له : هل تعلم أنَّ أحداً من الناس أَنْصَحَ لِعِبَادَ الله من رَسُولِ الله ﷺ ؟ فسيقول : لا .

فَيُقال له : إذا كنت تُقْرِئُ بذلك فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أُثْبَتَه الله تعالى لنفسه وأثبته له رَسُولُه ﷺ على حقيقته وظاهره الالئن بالله ؟ وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك وصُرْفُه إلى معنى يخالف ظاهره غير علم ؟

وماذا يضيرك إذا أثبتت الله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه أو سُنّة نبيه ﷺ على الوجه اللائق به فأخذت بما جاء في الكتاب والسنّة إثباتاً ونفياً؟ .

أليس هذا أسلماً لك وأقوم لجوابك إذا سُئلْتَ يوم القيمة : ﴿مَاذا أَجْبَثُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص : ٦٥] .

أَلَيْسَ صَرْفُكَ هذِهِ التُّصُوصُ عن ظاهرها وتعيين معنى آخر مُخاطرة منك فعل المراد يكون - على تقدير جواز صرفها - غير ما صرفها إليه .

الوجه السادس : في إبطال مذهب أهل التَّعْطيل : أَنَّهُ يَنْزَمُ عَلَيْهِ لَوْازِمُ باطِلَةِ وَبَطْلَانِ الْلَّازِمِ يَدْلِي عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ .

فمن هذه اللوازم :

أولاً : أَنَّ أَهْلَ التَّعْطيلِ لَمْ يَصْرُفُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا حِيثُ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ مُسْتَلِزٌمٌ أَوْ مُوْهِمٌ لِتَشْبِيهِ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ وَتَشْبِيهِ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ كُفُّرًا لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] قال نعيم بن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري رحمة الله : « وَمَنْ شَبَهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهُ » أ.هـ^(١) .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَبْطَلَ الْبَاطِلَ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ تَشْبِيهًَا وَكُفُّرًا أَوْ مُوْهِمًا لِذَلِكَ .

ثانياً : أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَهُ بِيَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدِيَ لِلنَّاسِ وَشَفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَنُورًا مُبِينًا وَقُرْآنًا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لَمْ يَبْيَنِ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ مَا يَجْبَرُ عَلَى الْعِبَادِ اعْتِقَادُهُ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ مُؤْكُلًا إِلَى عَقُولِهِمْ يُبَيِّنُونَ اللَّهَ مَا يَشَاؤُونَ وَيَنْكِرُونَ مَا لَا يُرِيدُونَ . وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ .

ثالثاً : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَأَصْحَابِهِ وَسَلْفِ الْأُمَّةِ وَأَئْمَانُهَا كَانُوا قَاصِرِينَ

(١) أَتَرْ صَحِحَّ : أَخْرِجَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ بِإِسْنَادٍ صَحِحٍ . وَصَحَحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مُختَصِّرِهِ لِلْعُلُوِّ ص (١٨٤) .

أو مُقْصِرِين في معرفة وتبين ما يجب لله تعالى من الصُّفات أو يمْتَنَعُ عليه أو يجوز إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التَّعْطيل في صفات الله تعالى وسموه تأوِيلًا.

وحيثُنَدَ إما أن يكون النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وخلفاؤه الرَّاشِدون وسلف الأُمَّة وأئمَّتها قاصِرِين في جهلِهم بذلك وعجزِهم عن معرفته أو مُقْصِرِين لعدم بيانِهم للأُمَّة وكِلا الأمْرَيْن باطل.

رابعًا: أنَّ كلامَ الله وَرَسُولِه ليس مُرْجِعًا للنَّاس فيما يعتقدونه في ربِّهم وإلهِهم الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشَّرائِعَة بل هو زُبْدَة الرِّسالَات وإنما المرجع تلك العقول المُضطربة المتناقضة وما خالفها فسيلِه التَّكْذِيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً أو التَّحرِيف الذي يسمونه تأوِيلًا إن لم يتمكُنُوا من تَكْذِيبِه.

خامسًا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فيقال في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] إنه لا يجيء وفي قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَنْزُلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الْدُّنْيَا» إنه لا ينزل لأنَّ إسنادَ المُجَيَّءِ والرُّتُولَ إلى الله مجاز عندَهُم ، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صِحَّةَ تَقْيِيهِ ونفي ما أثبته الله ورسوله من أبطل الباطل ولا يمكن الانفكاك عنه بتأوِيله إلى أمره لأنَّه ليس في السُّياق ما يُدْلِلُ عليه.

ثُمَّ إنَّ من أهل التَّعْطيل من طرد قاعده في جميع الصُّفات أو تَعَدَّى إلى الأسماء أيضًا ومنهم من تناقض فَأَثَبَتَ بعض الصُّفات دون بعض كالأشعرية والماتريدية: أثبتو ما أثبتوه بحجَّة أنَّ العقل يدلُّ عليه ونفوا ما نفوه بحجَّة أنَّ العقل ينفيه أو لا يدلُّ عليه.

فتقول لهم نفيكم لما نفيتموه بحجَّة أنَّ العقل لا يدلُّ عليه يمكن إثباته بالطَّرِيق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه كَمَا هو ثابت بالدَّلِيل السُّمعي.

مثال ذلك: أنَّهم أثبتو صفة الإرادة ونفوا صفة الرَّحْمَة.

أثبتو صفة الإرادة لدلالة السُّمعَ و العقل عليها.

● أما السُّمع: فمنه قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

● وأما العقل: فإنَّ اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص بها من ذات أو

وصف دليل على الإرادة .

ونفوا الرّحمة قالوا : لأنها تَسْتَلِم لِين الرَّاحِم ورقه للمرحوم وهذا مُحال في حق الله تعالى .

وأَوْلَوا الأَدْلَة السَّمْعِيَّة المُبَتَّة لِلرّحْمَة إِلَى الْفَعْل أَوْ إِرَادَة الْفَعْل فَسَرُّوا الرَّحِيم بِالْمُنْعِم أَوْ مُرِيدُ الْإِنْعَام .

فقول لهم : الرّحمة ثابتة الله تعالى بالأدلة السمعية وأدلة ثبوتها أكثر عدداً وتنوعاً من أدلة الإرادة . فقد وردت بالاسم مثل : ﴿ الرَّحْمَن الرَّحِيم ﴾ [الفاتحة : ١] والصفة مثل : ﴿ وَرَبُّكَ الْفَقُورُ ذُو الرَّحْمَة ﴾ [الكهف : ٥٨] والفعل مثل : ﴿ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاء ﴾ [العنكبوت : ٢١] .

ويمكِّن إثباتها بالعقل فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه والنقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرّحمة الله عز وجل دلالتها على ذلك أَيّْنَ وَأَجْلَى من دلالة التّخصيص على الإرادة لظهور ذلك للخاصة والعامة بخلاف دلالة التّخصيص على الإرادة فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس .

وأمّا نفيها بحجّة أنها تستلزم اللّين والرّقة فجوابه أنّ هذه الحجّة لو كانت مُستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمتلها فِيقال : الإرادة ميل المُرِيد إلى ما يرجو به حصول مُنفعة أو دفع مضره وهذا يَسْتَلِم الحاجة والله تعالى مُنَزَّه عن ذلك .

فإن أُجيب بأن هذه إرادة المخلوق أمكن الجواب بمتلها في الرّحمة بأن الرّحمة المُسْتَلِزِمة للنّقص هي رحمة المخلوق .

وبهذا تبيّن بطلان مذهب أهل التّعطيل سواء كان تعطيلًا عاماً أم خاصاً .

وبه علّم أن طریق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتججوا به لذلك لا تدفع به شبهة المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين :

أحداهما : أنّ طریق مُبتدئ لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها والبدعة لا تُدفع بالبدعة وإنّما تدفع بالسّنة .

الثاني : أن المعتزلة والجهمية ينكرون أن يحتاجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتاج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة فيقولون : لقد أبْحَثْتُ لأنفسكم نفني ما ظَفَيْتُم من الصِّفَات بما زعمتموه دليلاً عقلياً وأَوْلَئِم دليله السَّمْعِي فلماذا تحرّمون علينا نفني ما نفينا بما نراه دليلاً عقلياً ونؤلّم دليله السَّمْعِي فلتنا عقول كأن لكم عقولاً فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التَّحْكُم واتِّباع الهوى .

وهذه حجة دَامِغَةٌ وَالْزَّامْ صَحِيحٌ من الجهمية والمُعْتَزِلَةِ لِلأشعريَّةِ والماتريديَّةِ وَلَا مَدْفعٌ لِذَلِكَ وَلَا مَحِيصٌ عَنْهِ إِلَّا بِالرُّجُوعِ لِمَذَهَبِ السَّلَفِ الَّذِينَ يَطْرُدُونَ هَذَا الْبَابَ وَيُشْتَرِكُونَ اللَّهَ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبْرَاهِيمَ لَا تَمْثِيلُ فِيهِ وَلَا تَكْيِفُ وَتَنْزِيهٌ لَا تَعْطِيلٌ فِيهِ وَلَا تَحْرِيفٌ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللَّهَ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ .

(تبنيه) علم ممّا سبق أن كل مُعَطَّلٌ مُمَثَّلٌ وكل مُمَثَّلٌ مُعَطَّلٌ .

أَمَّا تعطيل المُعَطَّلٌ فظاهر وَأَمَّا تمثيله فلأنه إِنَّمَا عَطَّل لاعتقاده أَنَّ إِثبات الصِّفَاتِ يَسْتُنْدُ إِلَى التَّشْبِيهِ فمثَلُ أَوْلَا وَعَطَّل ثَانِيَاً كَمَا أَنَّه بتعطيله مثَلُه بالنَّاقصِ .

وَأَمَّا تمثيل المُمَثَّلٌ فظاهر وَأَمَّا تعطيله فمن ثلاثة أوجه :

الأول : أَنَّه عَطَّل نفس النَّصِّ الَّذِي أَثْبَتَتْ بِهِ الصِّفَةَ حِيثُ جَعَلَهُ دَالًا عَلَى التَّمثيلِ مع أَنَّه لَا دِلَالَةَ فِيهِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَدْلُلُ عَلَى صِفَةٍ تَلْقِي بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

الثاني : أَنَّه عَطَّل كُلَّ نَصٍ يَدْلُلُ عَلَى نفني مُمَاثِلَةَ اللَّهِ لِحَلْقِهِ .

الثالث : أَنَّه عَطَّل اللَّهَ تَعَالَى عَنْ كَالِهِ الْوَاجِبِ حِيثُ مُمَثَّلٌ بِالْمُخْلُوقِ النَّاقصِ .

الفصل الرابع

شُبُهَاتُ وَالجَوَابُ عَنْهَا

اعلم أن بعض أهل التأویل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنّة في الصّفات ادعى أن أهل السنّة صرفوها عن ظاهرها ليلزم أهل السنّة بالموافقة على التأویل أو المدّاهنة فيه وقال : كيف تُنكرون علينا تأویل ما أُولناه مع ارتكابكم لثله فيما أُولئمُوه ؟ .

ونحن نجيب - بعون الله تعالى - عن هذه الشّبهة بجوابين مُجمل و مُفصّل .

أَمَا الْمُجْمَلُ فَيَتَلَخَّصُ فِي شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يُسْلِمَ أَنْ تَقْسِيرَ السَّلْفِ لَهَا صَرْفٌ عَنْ ظَاهِرِهَا فَإِنْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ مَا يَتَبَدَّلُ مِنْ الْمَعْنَى وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسْبِ السِّيَاقِ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ فَإِنَّ الْكَلَامَ يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بِحَسْبِ تَرْكِيبِ الْكَلَامِ وَالْكَلَامُ مَرْكَبٌ مِنْ كَلَامَاتٍ وَجُمِلٍ يَظْهَرُ مَعْنَاهَا وَيَتَعَيَّنُ بِضَمِّنِهَا إِلَى بَعْضٍ .

ثَانِيَهُمَا : أَنَّا لَوْ سَلَمْنَا أَنْ تَقْسِيرَهُمْ صَرْفٌ عَنْ ظَاهِرِهَا فَإِنْ لَمْ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا مِنَ الْكَتَابِ وَالسُّنْنَةِ إِمَّا مُتَّصِلًا وَإِمَّا مُفَصِّلًا وَلَيْسَ بِمُجْرِدِ شَبَهَاتٍ يَزْعُمُهَا الصَّارِفُ بِرَاهِينَ وَقَطْعَيَاتٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَمَّا الْمَفَصِّلُ فَعَلَى كُلِّ نَصٍ ادْعَى أَنَّ السَّلْفَ صَرَفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ .

وَلِنُمْثِلُ بِالْأَمْثَالِ التَّالِيَةِ فَنَبْدِأُ بِمَا حَكَاهُ أَبُو حَامِدُ الْغَزَالِيُّ عَنْ بَعْضِ الْحَبْلَيَّةِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتَأوَّلْ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أُشْيَاءِ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » « وَقُلُوبُ الْعِبَادِ يَبْيَنُ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ » « وَإِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنَ مِنْ قِبْلِ الْيَمَنِ » .

نَقْلَهُ عَنْهُ شِيخُ إِلْسَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ صِ (٣٩٨) جِ (٥) : مِنْ مُجْمَعِ الْفَتاوَىِ وَقَالَ : « هَذِهِ الْحَكَايَةُ كَذِبٌ عَلَى أَحْمَدَ » .

«الحجَرُ الأَسْوَدُ يَمْيِنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ»^(١)

والجواب عنه: أَنَّهُ حَدِيثٌ باطِلٌ لَا يَثْتَتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْعُلُلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ» وَقَالَ أَبْنُ الْعَرَبِيِّ: «حَدِيثٌ باطِلٌ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ» وَقَالَ شِيخُ الْإِسْلَامِ أَبْنُ تِيمِيَّةَ: «رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ لَا يَتَبَتَّأُ أَهْ وَعَلَى هَذَا فَلَا حَاجَةٌ لِلْخُوضِ فِي مَعْنَاهِ».

لَكِنَّ قَالَ شِيخُ الْإِسْلَامِ أَبْنُ تِيمِيَّةَ: «وَالْمُشَهُورُ يَعْنِي فِي هَذَا الْأَثْرِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمْيِنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَانَمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»^(٢) وَمِنْ تَدِيرِ الْلَّفْظِ الْمُتَقْوَلِ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالٌ فِيهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَمْيِنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ» وَلَمْ يَطْلُقْ فِي قَوْلِهِ: «يَمْيِنُ اللَّهَ» وَحُكْمُ الْلَّفْظِ الْمُقِيدِ يُخَالِفُ حُكْمَ الْمُطْلَقِ ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَانَمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُصَافَحَ لَمْ يُصَافَحْ يَمِينُ اللَّهِ أَصْلًا وَلَكِنْ شَبَهَ بِمَنْ يُصَافَحَ اللَّهَ فَأُولَئِكُمْ

(١) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي تَارِيْخِهِ (٦ / ٣٢٨) وَابْنُ عَدِيِّ فِي الْكَامِلِ (٢ / ١٧) وَعَزَّاهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْضَعِيفَةِ (١ / ٢٥٧) لِأَنَّ بَكْرَ بْنَ حَلَادَ فِي الْفَوَادِ (١ / ٢٢٤) وَابْنَ بَشْرَانَ فِي الْأَمْلَالِ (١ / ٣ / ٢) . وَفِي إِسْنَادِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشْرِ الْكَاهِلِ كَذَّبَهُ أَبُو بَكْرَ بْنَ أَنَّ شَيْبَهِ وَمُوسَى بْنَ هَارُونَ وَأَبُو زَرْعَهُ . وَقَالَ الْخَطِيبُ فِي تَرْجِمَتِهِ: «يَرُوَى عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الرُّفَاعَاءِ أَحَادِيثٌ مُنْكَرَةٌ» . ثُمَّ سَاقَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ . وَقَالَ أَبْنُ عَدِيِّ عَنْ الْحَدِيثِ: «هُوَ فِي عَدَادِ مَنْ يَضْعِفُ الْحَدِيثَ» وَكَذَّا قَالَ الدُّرَاقَطِنِيُّ كَمَا فِي الْمِيزَانِ (١ / ١٨٦) . وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْمَنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (٤١٠ / ٣) وَنَقْلُهُ إِنَّمَا تَضَعِيفُ أَبْنِ الْجُوزِيِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ لَهُ ، وَكَذَّا ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْضَعِيفَةِ (٢٢٣) .

(٢) ضَعِيفٌ جِدًا: الْأَثْرُ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَبْنُ قَبِيَّهِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْأَلْبَانِيِّ (١ / ٢٥٧) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَطَاءِ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ مُوْقَفًا عَلَيْهِ . وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جِدًا فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ هَذَا وَهُوَ الْجُوزِيُّ مُتَرَوِّكٌ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَرَاجَعَ تَرْجِمَتِهِ فِي الْمِيزَانِ (١ / ٧٥) .

تَبَيَّنَ: قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْضَعِيفَةِ (١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨): «إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَمَنْ عَجَابَ أَنْ يَسْكُتَ عَنِ الْحَدِيثِ الْحَافِظُ أَبْنُ رَحْبَنْهُ فِي ذِيلِ الْعَلَبَقَاتِ (٧ / ١٧٤ ، ١٧٥) وَيَتَأَوَّلُ مَارُوِيُّ عَنِ أَبْنِ الْفَاعُوسِ الْخَبْلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمْيِنُ اللَّهَ حَقِيقَةً» بَأْنَ الْمَرَادُ يَمِينَهُ أَنَّهُ حَلَ الْإِسْلَامَ وَالْقَبْلَةَ وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ حَقِيقَةٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَيْسَ مَجَازًا ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَوْهِمُ الصَّفَةَ الْذَّاتِيَّةَ أَصْلًا ، وَكَانَ يَعْنِيهِ عَنِ ذَلِكَ كَمَّهُ التَّبَيَّنُ عَلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ وَأَنَّهُ لَا دَاعِيٌّ لِتَفْسِيرِهِ أَوْ تَأْوِيلِهِ لَأَنَّ التَّفْسِيرَ فَرْعَ التَّصْحِيحِ كَمَا لَا يَخْفَى» أَهـ.

الحاديـث وآخـرـه يـبـيـن أـنـ الحـجـر لـيـس مـنـ صـفـاتـ اللهـ تـعـالـى كـاـمـاـ هوـ مـعـلـومـ عـنـ كـلـ عـاقـلـ » أـ .ـ هـ صـ (٣٩٨ـ)ـ مجلـدـ (٦ـ)ـ مـجـمـوعـ الفـتاـوىـ .ـ



□ المـثالـ الثـالـثـ :

« قـلـوبـ الـعـبـادـ بـيـنـ أـصـبـعـيـنـ (٥ـ)ـ مـنـ أـصـبـعـ الرـحـمـنـ » .ـ

وـالـجـوابـ :ـ أـنـ هـذـاـ حـدـيـثـ صـحـيـحـ روـاهـ مـسـلـمـ فـيـ الـبـابـ الثـالـثـ مـنـ كـتـابـ الـقـدـرـ (١ـ)ـ عـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ عـمـرـوـ بـنـ عـاصـمـ أـنـهـ سـمـعـ النـبـيـ عـلـيـهـ السـلـيـلـةـ يـقـولـ :ـ « إـنـ قـلـوبـ بـنـيـ آـدـمـ كـلـهـاـ بـيـنـ أـصـبـعـيـنـ مـنـ أـصـبـعـيـنـ الرـحـمـنـ كـلـقـلـبـ وـاجـدـ يـصـرـفـهـ حـيـثـ يـشـاءـ »ـ ثـمـ قـالـ رـسـوـلـ اللهـ عـلـيـهـ السـلـيـلـةـ :ـ « اللـهـمـ مـصـرـفـ قـلـوبـ صـرـفـ قـلـوبـنـاـ عـلـىـ طـاعـتـكـ »ـ .ـ

وـقـدـ أـخـذـ السـلـفـ أـهـلـ السـنـنـ بـظـاهـرـ الـحـدـيـثـ وـقـالـوـ إـنـ اللهـ تـعـالـىـ أـصـبـعـ حـقـيـقـةـ نـشـيـبـاـ لـهـ كـاـمـاـ أـثـبـتـهـ لـهـ رـسـوـلـهـ عـلـيـهـ السـلـيـلـةـ وـلـاـ يـلـزـمـ مـنـ كـوـنـ قـلـوبـ بـنـيـ آـدـمـ بـيـنـ أـصـبـعـيـنـ مـنـهـ أـنـ تـكـوـنـ مـمـاـسـةـ لـهـ حـتـىـ يـقـالـ إـنـ الـحـدـيـثـ مـوـهـمـ لـلـحـلـولـ فـيـجـبـ صـرـفـهـ عـنـ ظـاهـرـهـ .ـ فـهـذـاـ السـحـابـ مـسـحـرـ بـيـنـ السـمـاءـ وـالـأـرـضـ وـهـوـ لـاـ يـمـسـ السـمـاءـ وـلـاـ الـأـرـضـ وـيـقـالـ :ـ بـدـرـ بـيـنـ مـكـةـ وـالـمـدـيـنـةـ مـعـ تـبـاعـدـ مـاـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـهـاـ فـقـلـوبـ بـنـيـ آـدـمـ كـلـهـاـ بـيـنـ أـصـبـعـيـنـ مـنـ أـصـبـعـ الرـحـمـنـ حـقـيـقـةـ وـلـاـ يـلـزـمـ مـنـ ذـلـكـ مـمـاـسـةـ وـلـاـ حـلـولـ .ـ



□ المـثالـ الثـالـثـ :

(١ـ)ـ بـابـ تـصـرـيفـ اللهـ تـعـالـىـ قـلـوبـ كـيـفـ شـاءـ بـرـقـمـ (٢٦٥٤ـ)ـ (١٧ـ)ـ .ـ

(٥ـ)ـ أـصـبـعـ مـلـثـ المـهـمـةـ وـبـاءـ فـقـيـهـ تـسـعـ لـغـاتـ وـالـعـاـشـرـةـ أـصـبـوـعـ كـاـ قـبـلـ :

وـهـرـ أـنـلـيـةـ ثـلـثـ وـثـالـثـهـ التـسـعـ فـيـ أـصـبـعـ وـاـخـتـمـ بـأـصـبـوـعـ .ـ أـصـبـوـعـ بـضـمـ المـهـمـةـ .ـ

«إِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ»

والجواب : أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال قال النبي ﷺ : «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ وَأَجِدُ نَفْسَ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ»^(١) قال في مجمع الروايد : رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة قلت : وكذا قال في التقريب عن شبيب : ثقة من الثالثة وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير .

وهذا الحديث على ظاهره . والنَّفْسُ فيه اسم مصدر نَفْسٌ يَنْفَسُ تَنْفِيساً مثل فَرَّجٌ يُفَرِّجُ تَفْرِيجاً وَفَرَّجاً هكذا قال أهل اللغة كما في النهاية والقاموس ومقاييس اللغة قال في مقاييس اللغة : «النَّفْسُ كل شيء يفرج به عن مَكْرُوبٍ» فيكون معنى الحديث أنَّ تَنْفِيسَ الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وَهُؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ قاتلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَفَتَحُوا الْأَمْصَارَ فِيهِمْ نَفْسُ الرَّحْمَنِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُرُبَاتِ» . أ. ه ص (٣٩٨) ج (٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام لابن قاسم .



□ المثال الرابع :

قوله تعالى : «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» [البقرة : ٢٩]

والجواب : أن لأهل السنة في تفسيرها قولين :

أحدُهُما : أَنَّهَا بَعْنَى ارْتَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ أَبْنُ جَرِيرٍ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ : «وَأُولَئِنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَاهَنَ»» [البقرة : ٢٩] عَلَى عَلِيهِنَّ وَارْتَفَعَ فَدَبَّرَهُنَّ بِقَدْرَتِهِ وَخَلَقَهُنَّ سَبْعَ

(١) رواه أحمد (٢ / ٥٤١) وقال المخاوط في تخریج الكشاف ص (١٨٩) : «رواه الطبراني في الأوسط ومسند الشَّاميين من طريق جرير بن عثمان عن شبيب بن روح عن أبي هريرة به في حديث أوله «الإيمان يمان» ولا يأس بإسناده وله شاهد من حديث سلمة بن نفيل السكوني في مسند البزار والطبراني في الكبير والبيهقي في الأئمَّة وفي إسناده إبراهيم بن سليمان الأفطس قال البزار : إنه غير مشهور» أ. ه.

سَمَوَاتٍ » أَهٌ . وَذَكْرُهُ الْبَغْوَى فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَكْثَرِ مُفْسِرِيِ الْسَّلْفِ . وَذَلِكَ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ لَفْظِهِ (اسْتَوْى) وَتَفْوِيضاً لِعِلْمِ كِيفِيَّةِ هَذَا الْأَرْتِفَاعِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

الْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنَّ الْأَسْتَوْاءَ هُنَّا بِمَعْنَى الْقَصْدِ التَّامِ وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقْرَةِ وَالْبَغْوَى فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ فَصْلِتْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : « أَىْ قَصْدٍ إِلَى السَّمَاءِ وَالْأَسْتَوْاءِ هُنَّا ضَمِنٌ مَعْنَى الْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ لِأَنَّهُ عُدُّى بِإِلَيْ » . وَقَالَ الْبَغْوَى : « أَىْ عَمَدٍ إِلَى خَلْقِ السَّمَاءِ » .

وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ صَرْفًا لِلْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَعْلَ (اسْتَوْى) اقْتَرَنَ بِحُرْفٍ يَدْلُلُ عَلَى الْغَايَا وَالْأَنْتِهَاءِ فَانْتَقَلَ إِلَى مَعْنَى يُنَاسِبُ الْحُرْفَ الْمُقْتَرَنَ بِهِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَيْنَا يَشْرُبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإِنْسَانُ : ٦] . حِيثُ كَانَ مَعْنَاهَا يُرْوَى بِهَا عِبَادُ اللَّهِ لِأَنَّ الْفَعْلَ (يَشْرُبُ) اقْتَرَنَ بِالْبَاءِ فَانْتَقَلَ إِلَى مَعْنَى يُنَاسِبُهَا وَهُوَ يُرْوَى فَالْفَعْلُ يَضْمِنُ مَعْنَى يُنَاسِبُ مَعْنَى الْحُرْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ لِيُلَيِّنَ الْكَلَامَ .



□ المثال الخامس والسادس :

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الْحَدِيدُ : ٤] وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْمُجَادِلَةِ : ﴿وَلَا أَذْنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثُرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا﴾ [الْمُجَادِلَةُ : ٧]

وَالْجَوابُ : أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَاتِينِ الْآيَتَيْنِ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ . وَلَكِنَّ مَا حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرُهُ ؟

هَلْ يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهُ وَحَقِيقَتِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعِيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَلِطًا بِهِمْ أَوْ حَالًا فِي أَمْكِنَتِهِمْ ؟

أَوْ يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهُ وَحَقِيقَتِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ مَعِيَّةً تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِمْ عِلْمًا وَقَدْرَةً وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَتَدْبِيرًا وَسُلْطَانًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى رَبُوبِيَّتِهِ مَعَ عَلُوِّهِ

على عرشه فوق جميع خلقه ؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق ولا يدل عليه بوجه من الوجوه وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله عز وجل وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان وإنما تدل على مطلق مصاحبة ثم تفسر في كل موضع بحسبه .

وتفسير معية الله تعالى لخلقته بما يقتضي الحال والاختلاط باطل من وجوه :

الأول : أنه مخالف لإجماع السلف فما فسرها أحد منهم بذلك بل كانوا مجتمعين على إنكاره .

الثاني : أنه متأיף لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة وإجماع السلف وما كان متأفيا لما ثبت بدليل كان باطلأ بما ثبت به ذلك المتأفي وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقته بالحال والاختلاط باطل بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة وإجماع السلف

الثالث : أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه وتعالى .

ولا يمكن من عرف الله تعالى وقدرته حق قدره وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن يقول إن حقيقة معية الله لخلقته تقتضي أن يكون مختلطًا بهم أو حالًا في أمكنتهم فضلًا عن أن تستلزم ذلك ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة جاهل بعظمة رب جل وعلا .

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني وهو أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطًا بهم علمًا وقدرة وسماعًا وبصرًا وتدبرًا وسلطاناً وغير ذلك مما تقتضيه رُبوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه .

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب لأنهما حق ولا يكون ظاهر الحق إلا حقًا ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبداً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) ج (٥) من مجموع

الفتاوى لابن قاسم : « ثُمَّ هذه المعية تَحْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بحسب المَوَارِدِ فلما قال : ﴿يَعْلَمُ مَا يَأْلَجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [الحديد: ٤] إلى قوله : ﴿وَهُوَ مَعْكُمْ أَيْنَمَا كُشِّمْ﴾ [الحديد: ٤] دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه^(٤) وهذا ظاهر الخطاب وحقيقةه . وكذلك في قوله : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نُجُوْيٍ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَائِنُوا﴾ [المجادلة: ٧] الآية .

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار : « لَا تَحْزُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » كان هذا أيضاً حفراً على ظاهره ودللت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معيّنة الاطلاع والتّصر والتّأييد .

ثُمَّ قال : « فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسُّنَّةِ في مواضع يقتضى في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر فإِمَّا أَنْ تختلف دلالتها بحسب الموضع أو تَذَلُّل على قَدْرِ مشترك بين جميع مواردتها وإن امتاز كل موضع بخاصية فعل التّقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَ مُخْتَلَطَةً بالخلق حتّى يُقال قد صُرِفت عن ظاهرها » أ.هـ .

ويدلّ على أَنَّه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَ مُخْتَلَطَةً بالخلق أَنَّ اللَّهَ تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عُمُومِ عِلْمِه في أول الآية وآخرها فقال : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نُجُوْيٍ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرٌ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَائِنُوا ثُمَّ يَنْبُئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧] .

فيكون ظاهر الآية أَنْ مقتضى هذه المعية عِلْمُه بعباده وَأَنَّه لا يَخْفِي عليه شيء من أعمالهم لا أَنَّه سبحانه مُخْتَلَطُ بهم ولا أَنَّه معهم في الأرض .

أَمَّا في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مَسْبُوقةً بذكر استواه على عرشه وعموم

(٤) كان هذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه لأنَّه إذا كان معلوماً أنَّ الله تعالى معنا مع علوه لم يقِل إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا مطلع شهيد مهيمن لا أنَّه معنا بذاته في الأرض .

علمه متعلقة ببيان أنَّه بصير بما يَعْمَلُ العباد فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَحْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْمَانًا كُشْمَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد : ٤]

فيكون ظاهر الآية أنَّ مُقتضى هذه المعية عِلْمُه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه لا أنَّه سبحانه مُخْتَلِطٌ بهم ولا أنَّه معهم في الأرض وإنما كان آخر الآية مُنَاقِضاً لأوْلَاهَا الدَّالَّ على علوه واستوائه على عرشه .

فإذا ثَبَيَّنَ ذَلِكَ عَلَمْنَا أَنَّ مُقتضى كونه تعالى مع عباده أنَّه يعلم أحواهم ويسمع أقوالهم ويرى أفعالهم ويدبر شؤونهم فِيُحْسِنُ وَيُبَيِّنُ وَيُفْقِرُ وَيُؤْتِيُ الْمَلِكَ مِنْ يَشَاءُ وَيَنْزَعُ الْمَلِكَ مِنْ يَشَاءُ وَيُعَزِّزُ مَنْ يَشَاءُ وَيُذَلِّلُ مَنْ يَشَاءُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا تَقْضِيهِ رُبُوبِيَّتِهِ وَكَالْسُّلْطَانِ لَا يَحْجِبُهُ عَنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ وَمَنْ كَانَ هَذَا شَانُهُ فَهُوَ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَلَوْ كَانَ فَوْقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً^(١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١٤٢) ج (٣) من مجموع الفتاوى لابن قاسم في فصل الكلام على المعية قال : « وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه مِنْ أَنَّه فوق العرش وأنَّه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحرير ولكن يُصَانَ عن الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ » أهـ .

وقال في الفتوى الحموية ص (١٠٣ - ١٠٢) ج (٥) من المجموع المذكور : « وجماع الأمر في ذلك أنَّ الكتاب والسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُما كَالْهُدَى وَالنُّورُ لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ وَقَصَدَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ وَأَرْعَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الْكَلْمَ عن مواضعه والإلحاد فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ وَلَا يَحْسِبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يَنْاقِضُ بَعْضَهُ بَعْضًا أَبْتَهَ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فُوقَ الْعَرْشِ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ

(١) وقد سبق أنَّ المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان .

وَجِهِهِ » (١) وَخُوْذُكَ فَإِنْ هَذَا غَلْطٌ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ مَعْنَا حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقُ الْعَرْشِ . حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ سَبَحَنَهُ وَتَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُّ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُشِّمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الْحَدِيدَ : ٤] .

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقُ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَا أَيْنَمَا كُنَّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ : « وَاللَّهُ فَوْقُ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ » (٢) أَهـ .

وَاعْلَمُ أَنَّ تَفْسِيرَ الْمُعِيَّةِ بِظَاهِرِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ الْلَّائِقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يُنَاقِضُ مَائِبَتَ مِنْ عَلَوِ اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَذَلِكَ مِنْ وِجْهِ ثَلَاثَةِ :

(١) الْبَخَارِيُّ : كِتَابُ الصَّلَاةِ : بَابُ حَلِّ الْبَرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْنَدِ (٤٠٦) .

وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ الْمَسَاجِدِ : بَابُ النَّبِيِّ عَنِ الْبَصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا (٥٤٧) (٥٠) . مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) حَدِيثُ ضَعِيفٍ : حَدِيثُ الْأَوْعَالِ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمُؤْلِفُ هُوَ حَدِيثُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلْبِ قَالَ : كَمَا بِالْبَطْحَاءِ فِي عَصَابَةِ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَرَّتْ سَحَابَةُ قَالَ : تَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ قَالُوا : سَحَابٌ ، قَالَ : وَالْمَوْنُ . قَالُوا : وَالْمَزْنُ . قَالَ : وَالْعَنَانُ . قَالُوا : وَالْعَنَانُ .

ثُمَّ قَالَ : تَدْرُونَ كَمْ بَعْدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضَينِ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : إِمَا وَاحِدَةٌ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ سَنَةً ثُمَّ السَّمَاءُ فَوْقَ ذَلِكَ حَتَّى عَدَ سِعَ سَيَّعَاتٍ ثُمَّ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَعْدَ أَغْلَاهَ وَأَسْقَلَهُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ كُلَّهُ ثَمَانِيَّةُ أَمْلَاكٍ أَوْ عَوَالِمٍ مَابِينَ أَظْلَافَهُمْ إِلَى رَكْبَهُمْ مُثْلِ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ ، ثُمَّ فَوْقَ ظَهُورِهِمُ الْعَرْشُ أَعْلَاهُ وَأَسْقَلَهُ مُثْلِ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ وَاللَّهُ تَعَالَى فَوْقُ ذَلِكَ .

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٢٣) وَالْتَّرْمِذِيُّ (٣٣٢٠) وَحَسَنُهُ ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٣) وَالْحَاْكَمُ فِي الْمَسْتَدِرِكِ (٢ / ٥٠١ ، ٥٠٠) وَعَثَانُ الدَّارَمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّ صِ (٢٤) وَفِي النَّفَضِ عَلَى الْمَرِيْسِيِّ صِ (٩٠) . (٩١) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (٥٧٧) وَابْنُ حَزِيرَةِ فِي التَّوْحِيدِ (١٤٤) وَالْأَجْرِيُّ فِي الشَّرِيعَةِ صِ (٢٩٣ ، ٢٩٢) وَاللَّالِكَانِيُّ فِي أَصْوَلِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَثَانَ بْنُ أَبِي شَيْبَةِ فِي الْعَرْشِ (٩ ، ١٠) وَالْيَقِينِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ صِ (٤) وَاللَّالِكَانِيُّ فِي أَصْوَلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ (٦٥١) وَالْعَقْلِيُّ فِي الْضَّعْفَاءِ (٢ / ٢٨٤) وَابْنُ الْجُوزَيِّ فِي الْعَلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ (٢ / ٢٥) وَفِي الْوَاهِيَّاتِ (١ / ٩ ، ١٠) وَأَبُو نَعِيمُ فِي أَحْيَاءِ أَصْبَانِ (٢ / ٢) وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْعَظَمَةِ (٢٠٤) وَابْنُ قَدَّامَةَ فِي الْعُلُوِّ (٩) وَالْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ صِ (٤٩) (٥٠) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّهِيْدِ (٧ / ١٤٠) وَابْنُ حَزْمَ فِي الْمَلَلِ وَالْتَّحْلُلِ (٢ / ١٠١ ، ١٠٠) وَالْمَزْرِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (٢ / ٧١٩) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرْقِ عَنْ سَيْمَكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرَةِ عَنِ الْأَحْنَفِ أَبْنَ قَيْسِرِ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلْبِ فَذَكَرَهُ . وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ مُنْقَطِعٌ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ عَلَةٍ :

الأول : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمَا لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ الْمُتَّرَّهِ عَنِ التَّنَاقْضِ وَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي كِتَابِهِ فَلَا تَنَاقْضُ بَيْنَهُمَا .

وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ تَظُنُّ فِيهِ التَّنَاقْضُ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فَتَدَبَّرُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ فَعْلِيكَ بِطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : ﴿ أَمَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] وَكُلُّ الْأُمْرِ إِلَى مَنْزِلِهِ الَّذِي يَعْلَمُهُ وَاعْلَمُ أَنَّ الْقُصُورَ فِي عِلْمِكَ أَوْ فِي فَهْمِكَ وَأَنَّ الْقُرْآنَ لَا تَنَاقْضُ فِيهِ .

وَإِلَى هَذَا الْوَجْهِ أَشَارَ شِيخُ الْإِسْلَامِ فِي قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ : « كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » .

١ - فَمِنْ ذَلِكَ : تَقْرِيدُ سَمَاكَ بِرَوَايَتِهِ وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى حَدِيثِ سَمَاكَ حَالُ الْإِنْفِرَادِ وَجَدْنَاهُ لَا يَعْجِزُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ فَفِي التَّهْذِيبِ (٤ / ٢٢٤) : قَالَ النَّسَافِيُّ : كَانَ رِبِّا لِقَنْ ، فَإِذَا انْفَرَدَ بِأَصْلِهِ لَمْ يَكُنْ حَجَّةً ، لِأَنَّهُ كَانَ يَلْقَنَ فِيْلَقِنَ » أَهُدُ . وَهَذَا جَرْحُ إِمَامِ نَاقِدٍ وَهُوَ بَيْنَ وَاضْعَفْ وَقَدْ انْفَرَدَ فِي حَدِيثِهِ بِذِكْرِ صَفَةِ حَمْلَةِ الْعَرْشِ .

٢ - وَأَيْضًا : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيرَةِ مُحَمَّدِ وَأَعْلَمُ الْذَّهَنِيِّ حَدِيثُهُ هَذَا فِي الْعُلُوِّ بِجَهَّالَتِهِ وَفِي الْمِيزَانِ قَالَ عَنْهُ : « فِيهِ جَهَالَةً » وَقَالَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ : « لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ » كَذَا فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ .

٣ - أَضَفَ إِلَى ذَلِكَ : أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ فِيهِ نِكَارَةٌ فِي الْمُتَنَّ - كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْأَخْ الْمَكْرُمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ فِي قَيْمَا وَجَوَابِهِ لِابْنِ الْعَطَّارِ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْحَدِيثِ صَ (٧٢) - مِنْ وَجْهِينَ :
الْأُولُّ : تَبَشِّيَّ الْمَلَائِكَةِ بِالْبَيْوِسِ ، فَإِنَّ الْأَوْعَالَ جَمْعٌ وَعُلُّ وَهُوَ تِبِّسُ الْجَبَالِ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْفَظُّ يُسْتَعَارُ لِلْأَشْرَافِ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ هَنَّا عَلَى الْأَصْلِ بِقَرْبَتِهِ ذَكْرُ الْأَظْلَافِ فَإِنَّهَا مِنْ خَوَاصِ مَا يَبْتَرِي مِنَ الْحَيَّوَانِ .
الثَّالِثُ : أَكْثَرُ الْأَصْوَلِ تَذَكُّرُ الْأَظْلَافِ وَالرَّكْبِ مُؤْنَثٌ وَهُوَ مَعْنَى مُنْكَرٍ فِي حَقِّ الْمَلَائِكَةِ وَقَدْ أَنْكَرَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُشَرِّكِينَ .

وَقَدْ ضَعَفَ الْحَدِيثُ وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ : ابْنِ عَدْدِيِّ فِي الْكَامِلِ فِي تَرْجِمَةِ بَحْبُحِيِّ بْنِ الْعَلَاءِ فَقَالَ : « إِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ » وَرَدَهُ ابْنُ الْعَرْبِيُّ فِي شِرْحِهِ لِلتَّرْمِذِيِّ بِقَوْلِهِ : « أَمْوَارٌ تَلْقَفَتْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَيْسَ لَهَا أَصْلَ الصِّحَّةِ » . وَكَذَا ضَعَفَهُ الْأَلْيَانِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ لِلْسُّنْنَةِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْأَرْنَاؤُوْطُ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْطَّهَّاوِيَّةِ (٢ / ٣٦٥) .

وَمَا جَاءَ مِنْ تَقوِيَّةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْقِيمِ لِهِ فِي تَهْذِيبِ السُّنْنَ (٧ / ٩٢ ، ٩٣) فَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّ الْعَلَةَ الَّتِي فِيهِ هِيَ تَقْرِيدُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي ثُورِ عَنْ سَمَاكَ وَأَنَّهَا مِنْفَوْعَةٌ بِرَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنَ النَّقَاتِ عَنْ سَمَاكَ مُثْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ وَغَيْرِهِ .
وَالْحَقُّ كَمَا رَأَيْتَ أَنَّ الْإِشْكَالَ لَيْسَ فِي الْطَّرِيقِ الْمُوَضَّلِ لِسَمَاكَ وَإِنَّمَا إِلَيْهِ الْإِشْكَالُ فِي سَمَاكَ نَفْسِهِ وَمِنْ فَوْقِهِ .
وَأَشَارَ ابْنُ الْقِيمِ إِلَى عَلَةِ أُخْرَى وَهِيَ الْمُخَالَفَةُ لِحَدِيثِ آخِرٍ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ وَرَدَهَا بِقَوْلِهِ : « أَنَّ التَّرْمِذِيَّ ضَعَفَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هَرِيْرَةَ » رَاجِعٌ تَهْذِيبِ السُّنْنَ (٧ / ٩٢ ، ٩٣) .
وَلَعْنَا تُقْرِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ بِخَاتَمٍ خَاصًا بِإِذْنِ اللَّهِ .

وكذلك ابن القيم كا في مختصر الصواعق لابن الموصلى ص (٤١٠) ط الإمام في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إله مجاز قال : « وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويا على عرشه وقرن بين الأمرين كما قال تعالى - وذكر آية سورة الحديد - ثم قال : « فأخبر الله خلق السموات والأرض وأنه استوى على عرشه وأنه مع خلقه يُصِرُّ أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال : « والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه » (١) فعلوه لا يُنافض معه ومعه لا تُبطل علوه بل كلامها حق » أـهـ .

الوجه الثاني : أن حقيقة معنى المعية لا يُنافض العلو فالاجتئاع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال : مازلنا نسير والقمر معنا ولا يعد ذلك تناقضًا ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتئاع في المكان .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم حيث قال : « وذلك لأن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو مُحاذاة عن يمين أو شمال فإذا قيّدت بمعنى من المعانى دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال : مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال : هذا المتابع معى لجماعته لـك وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة » أـهـ .

وصدق رحمة الله تعالى فإن من كان عالما بك مطلعا عليك مهيننا عليك يسمع ما تقول ويرى ما تفعل ويدبر جميع أمورك فهو معك حقيقة وإن كان فوق عرشه حقيقة لأن المعية لا تستلزم الاجتئاع في المكان .

الوجه الثالث : أنه لو فرض امتناع اجتئاع المعية والعلو في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعا في حق الخالق الذي جمع لنفسه بينما لأن الله تعالى لا يماثله شيء

(١) حديث ضعيف : تقدم تغريبه .

من خلقاته كا قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ۱۱]

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١٤٣) ج (٣) من مجموع الفتاوى حيث قال : « وما ذُكِرَ في الكتاب والسنّة من قُربه ومعيته لا يُنافِق ما ذُكِرَ من عُلوه وفوقيته فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعمته وهو على في دُّنوه قَرِيبٌ في عُلوه » أ.هـ .

(تَسْمَة) انقسم الناس في معيَّة الله تعالى خلقه ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقولون : « إِنَّ مَعِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقَهُ مُقْتَضَاهَا الْعِلْمُ وَالْإِحْاطَةُ فِي الْمُعْيَةِ الْعَامَّةِ وَمَعَ النَّصْرِ وَالتَّأْيِدِ فِي الْمُعْيَةِ الْخَاصَّةِ مَعَ ثَبُوتِ عُلُوِّهِ بِذَاتِهِ وَاسْتَوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ ». .

وهو لاء هم السلف ومذهبهم هو الحق كا سبق تقريره .

القسم الثاني يقولون : « إِنَّ مَعِيَةَ اللَّهِ خَلْقَهُ مُقْتَضَاهَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَعَ نَفْيِ عُلُوهِ وَاسْتُوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ ». .

وهو لاء هم الحلوية من قدماء الجهمية وغيرهم ومذهبهم باطل مُنكرٌ أجمع السلف
على بطلانه وإنكاره كا سبق .

القسم الثالث يقولون : « إِنَّ مَعِيَةَ اللَّهِ لَخْلُقَهُ مُقْتَضَاهَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَعَ ثَبُوتِ عَلَوَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ » ذَكَرَ هَذَا شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ صِ (٢٢٩) جِ (٥) مِنْ مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ .

وقد زعم هؤلاء أنَّهم أخذوا بظاهر النُّصوص في المعية والعلو وکذبوا في ذلك فَضَلُّوا فإن نُصُوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول لأنَّه باطل ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلًا .

(تنبيه) اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى خلقه بائمه معهم يعلمه لا يقتضي
الاقتصر على العلم بل المعية تقتضي أيضاً إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدراً وتديراً ونحو
ذلك من معاني ربوبيته .

(تبليغ آخر) أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة والإجماع.

● أَمَّا الكتاب : فقد تنوّعت دلاته على ذلك .

- فتارةً بلفظ العلو والفوقة والإستواء على العرش وكونه في السّماء كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ﴿الْمُمْتَنَّ مَنْ فِي السّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك : ١٦] .

- وتارةً بلفظ صعود الأشياء وعُرُوجها ورفعها إليه كقوله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج : ٤] ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوْفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران : ٥٥] .

- وتارةً بلفظ نزول الأشياء منه ونحو ذلك كقوله تعالى : ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُّسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل : ١٠٢] ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرُ مِنَ السّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة : ٥] .

● وَأَمَّا السّنّة : فقد دلت عليه بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث كثيرة تبلغ حد التّواتر وعلى وجوه متنوعة كقوله ﷺ في سجوده : «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»^(١) وقوله : «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عَنْهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَصَبِي»^(٢) .

(١) حديث صحيح : رواه مسلم (٢٠٣) ضمن حديث طويل لحديثة في كتاب صلاة المسافرين وقصتها : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل وهو جزء من حديث حذيفة رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول إذا ركع : سبحان رب العظيم ، وإذا سجد : سبحان رب الأعلى ثلاث مرات .

آخرجه أبو داود (٨٧١) والترمذى (٢٦٢) وقال : هذا حديث حسن صحيح والنمسائى (٣ / ٢٢٦) وأ ابن ماجه (٨٨٨) . وقد صحّحه الألبانى في تخریج الكلم الطيب ص (٥٩) لشواهد .

(٢) الحديث بهذا اللفظ : آخرجه البخارى : كتاب التوحيد : باب ﴿وَكَانَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ﴾ (٧٤٢٢) . وهو عند مسلم بالفاظ كثيرة : كتاب التوبه : باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه .

• (٢٧٥١)

وقوله : « إِلَّا تَأْمُنُنِي وَإِنَّ أَمِينًا مِّنْ فِي السَّمَاءِ » ^(١) .

وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول : « اللَّهُمَّ أَغْنِنَا » ^(٢) .

وأنَّه رفع يده إلى السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحـت فقال : « اللَّهُمَّ اشْهُدْ » ^(٣) .

وأنَّه قال للجارية : « أَيْنَ اللَّهُ » قالت : فِي السَّمَاءِ فَأَفْرَرَهَا وَقَالَ لِسَيِّدِهَا : « اعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » ^(٤) .

● وأمَّا العقل : فقد دَلَّ على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص . والعلو صفة كمال والسفل نقص فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده .

● وأمَّا الفطرة : فقد دَلَّتْ على عُلُوِّ الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داعٍ أو خائف فرع إلى ربه تعالى إِلَّا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يمْنَةً ولا يسْرَةً .

وأسأل المصلين يقول الواحد منهم في سجوده : « سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى » أين تَتَّجِه قلوبهم حينذاك .

● وأمَّا الإجماع : فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أنَّ الله تعالى فوق سمواته مُسْتَوٍ على عرشه وكلامهم مشهور في ذلك نصاً وظاهراً قال الأوزاعي : « كُنَّا وَالثَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ تَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُه فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنْنَةُ

= من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري الطويل الذي أخرجه :

البخاري : كتاب المغازي : باب بعث على بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع .

(٤٣٥١) . ومسلم : كتاب الزكاة : باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤) (١٤٤) .

(٢) البخاري : كتاب الاستسقاء : باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة (١٠١٤) .

ومسلم : كتاب صلاة الاستسقاء : باب الدعاء في الاستسقاء (٨٩٧) (٨) . من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) مسلم : كتاب الحج : باب حجة النبي عليه السلام (١٢١٨) (١٤٧) .

من حديث جابر رضي الله عنه .

(٤) مسلم : كتاب الجائز ومواضع الصلاة : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧) .

(٣٣) . من حديث معاوية بن الحكم السُّلْمَى .

من الصّفات »^(١) وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم ومُحال أن يقع في مثل ذلك خلاف وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يُخالفها إلا مُكابر طمس على قلبه واجتاله الشّياطين عن فطرته نسأل الله تعالى السّلامه والعاشرة . فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلاً وأحق الأشياء وأثبتها واقعاً .

(تبنيه ثالث) اعلم أيها القارىء الكريم أنَّه صدر مني كتابة لبعض الطلبة تتضمنَ ما قُلْتُه في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه ذكرت فيها : أنَّ عقيدتنا أنَّ الله تعالى معيَّنة حقيقة ذاتية تليق به وتفتضي إياه بكل شيء علماً وقدراً وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتدبيراً وأنَّه سبحانه متنزه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالاً في أمكنته بل هو العلي بذاته وصفاته وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وأنَّه مُسْتَوٌ على عرشه كما يليق بجلاله وأنَّ ذلك لا ينافي معيته لأنَّه تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وأردت بقولي (ذاتية) توكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى .

وما أردت أنَّه مع خلقه سبحانه في الأرض كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى إله سبحانه متنزه أن يكون مُختلطًا بالخلق أو حالاً في أمكنته وأنَّه العلي بذاته وصفاته وأنَّ علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وقلت فيها أيضاً ما نصه بالحرف الواحد :

« وَتَرَى أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ ضَالٌّ إِنْ اعْتَقَدَهُ وَكَذَّبَ إِنْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ سَلْفِ الْأُمَّةِ أَوْ أَئْمَّتِهَا » أ.هـ .

ولايُمْكِن لعاقل عرف الله وقدرته حق قدره أن يقول إنَّ الله مع خلقه في الأرض

(١) أثُرٌ صحيح : أخرجه البهقى في كتاب الأسماء والصفات ص (٤٠٨) والذهبي في العلو (ص ١٣٨) - مختصر) من طريق أبى عبد الله الحاكم عن الأوزاعى قال .. « فذكره قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٤٢) : « إسناده صحيح » . وتبعد عليه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص (٤٣) . وقال الألبانى في مختصر العلو ص (١٣٨) : « ورواته أئمَّة ثقات » أ.هـ .

وما زلت ولا أزال أُثِّكِرُ هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره . وأسائل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة .

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً تُثِّبِّرُ في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض نشر يوم الإثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعين ألف برقم (٩١١) قرّرت فيه ما يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أنَّ : معية الله تعالى خلقه حقٌّ على حقيقتها وأنَّ ذلك لا يقتضي الخلو والاختلاط بالخلق فضلاً عن أن يُسْتَلزمُه ورأيَت من الواجب استبعاد الكلمة (ذاتية)^(٤) وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية .

واعلم أن كل كلمة تُسْتَلزمُ كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بخلوقاته أو نفي علوه أو نفي استواه على عرشه أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى فإنَّها الكلمة باطلة يجب إنكارها على قائلها كائناً من كان وبأى لفظ كانت .

وكل كلام يُوهم - ولو عند بعض الناس - ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه إنما يُطَّلَّبُ بالله تعالى ظن السُّوءِ لكن ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله عليه السلام فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من تَوَهَّمُ فيه ما لا يليق بالله عزَّ وجلَّ .



□ المثال السابع والثامن :

قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] .
وقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ [الواقعة : ٨٥] حيث فُسِّرَ الْقُرْبُ فيهما بقرب الملائكة .

والجواب : أن تفسير الْقُرْبُ فيهما بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبره .

(٤) انظر سبب ذلك في المقال المشار إليه ص (٩٢) من هذا الكتاب .

أمّا الآية الأولى : فإنَّ الْقُرْبَ مُقَيَّدٌ فِيهَا بِمَا يَدْلُّ عَلَى ذَلِكَ حِيثُ قَالَ : ﴿ وَأَنْهُنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَاءِ قَعِيدٌ مَا يُلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَيْنِهِ ﴾ [ق : ١٦ - ١٨] فَقَوْلُهُ : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ﴾ [ق : ١٧] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ قَرْبُ الْمَلَكِينَ الْمُتَلَقِّيَنَ .

وَأَمّا الآية الثَّانِيَةُ : فَإِنَّ الْقُرْبَ فِيهَا مُقَيَّدٌ بِحَالِ الْاِحْتِضَارِ وَالَّذِي يَحْضُرُ الْمِيتَ عِنْدَ مَوْتِهِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يَفْرَطُونَ ﴾ [الْأَنْعَامُ : ٦١] ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَكِنْ لَا يُبَصِّرُونَ ﴾ [الْوَاقِعَةُ : ٨٥] دَلِيلًا بَيْنًا عَلَى أَنَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ إِذْ يَدْلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَرِيبُ فِي نَفْسِ الْمَكَانِ وَلَكِنْ لَا يَبْصُرُهُ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ يَكُونُ الْمَرَادُ قَرْبُ الْمَلَائِكَةِ لَا سَتْحَالَةَ ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ فَلِمَّا أَضَافَ اللَّهُ الْقُرْبَ إِلَيْهِ وَهُلْ جَاءَ نَحْنُ هَذَا التَّعْبِيرُ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةُ ؟ .

فَالْجَوابُ : أَضَافَ اللَّهُ تَعَالَى قَرْبَ مَلَائِكَتِهِ إِلَيْهِ لَأَنَّ قَرْبَهُمْ بِأَمْرِهِ وَهُمْ جُنُودُهُ وَرَسُلُهُ .

وَقَدْ جَاءَ نَحْنُ هَذَا التَّعْبِيرُ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبَعْ قُرْآنَهُ ﴾ [الْقِيَامَةُ : ١٨] فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهِ قِرَاءَةُ جَبَرِيلَ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ الْقِرَاءَةَ إِلَيْهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ جَبَرِيلَ يَقْرُئُهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ضَعَّتْ إِضَافَةُ الْقِرَاءَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعَ وَجَاءَهُنَّهُ الْبُشَرُ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمٍ لُوطٍ ﴾ [هُودٌ : ٧٤] وَإِبْرَاهِيمَ إِنَّمَا كَانَ يُجَادِلُ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ رَسُلُ اللَّهِ تَعَالَى .



□ المثال التاسع والعشر :

قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ سَفِينَةِ نُوحٍ : ﴿ تَجْرِي بِأَغْيُنَا ﴾ [الْقَمَرُ : ١٤] وَقَوْلُهُ

لموسى : ﴿ وَلَتَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه : ٣٩] .

والجواب : أنَّ المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقةه لكن ما ظاهر الكلام وحقيقةه هنا ؟

هل يُقال : إنَّ ظاهره وحقيقةه أنَّ السَّفَيْنَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللَّهِ أَوْ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرَبِّي فَوْقَ عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

أو يُقال : إنَّ ظاهره أنَّ السَّفَيْنَةَ تَجْرِي وَعَيْنُ اللَّهِ تَرْعَاهَا وَتَكْلُوْهَا وَكَذَلِكَ تَرْبِيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى يَرْعَاهُ وَيَكْلُوْهُ بِهَا .

ولَا رِيبٌ أَنَّ الْقَوْلَ الْأُولَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِيْنِ :

الْأُولُ : أَنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ الْكَلَامُ بِمُقْتَضَى الْخُطَابِ الْعَرَبِيِّ وَالْقُرْآنِ إِنَّمَا نُزِّلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يُوسُفُ : ٢] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ تَنَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُّبِينًا ﴾ [الشُّعْرَاءُ : ١٩٣ - ١٩٥] وَلَا أَحَدٌ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَاتِلِ : فَلَانَ يَسِيرَ بِعِينِيْ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى يَسِيرَ دَاخِلَ عَيْنِهِ وَلَا مِنْ قَوْلِ الْقَاتِلِ : فَلَانَ تَخْرُجَ عَلَى بِعِينِيْ أَنَّ تَخْرُجَهُ كَانَ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى عَيْنِهِ وَلَوْ أَدَعَنِي مُدَّعِيْ أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْلَّفْظِ فِي هَذَا الْخُطَابِ لِضَحْكِهِ مِنْهُ السُّفَهَاءُ فَضْلًا عَنِ الْعُقَلَاءِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ مُمْتَنَعٌ غَايَةُ الْامْتِنَاعِ وَلَا يَمْكُنُ لِمَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَقَدَرَهُ أَنْ يَقْعُدَهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَا يَحْلِ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ وَلَا هُوَ حَالٌ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ سَبِّحَهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عَلَوْا كَبِيرًا .

فَإِذَا تَبَيَّنَ بِطَلَانِ هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْلَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ تَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ السَّفَيْنَةَ تَجْرِي وَعَيْنُ اللَّهِ تَرْعَاهَا وَتَكْلُوْهَا وَكَذَلِكَ تَرْبِيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللَّهِ يَرْعَاهُ وَيَكْلُوْهُ بِهَا . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِ السَّلْفِ : « بِمَرْأَى مِنِّي » فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يَكْلُوْهُ بِعِينِهِ لَرَمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَاهُ وَلَازِمُ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ جُزِءٌ مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ دَلَالَةِ الْلَّفْظِ حِيثُ تَكُونُ بِالْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالْاِتِّزَامِ .

□ المثال الحادى عشر :

قوله تعالى في الحديث القدسى : « وَمَا يَرَأُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالْتَّوَافِلِ حَتَّىٰ أَجْهَهْ فَإِذَا أَخْبَيْتُهُ كُنْتُ سَمِعْهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرْهُ الَّذِي يُبَصِّرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يُطْسِلُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَلَئِنْ سَأَلْنَى لِأُعْطِيَنَهُ وَلَئِنْ اسْتَعَدْنَى لِأُعِيَّدَنَهُ ». .

والجواب : أن هذا الحديث صحيح رواه البخارى في باب التواضع الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق^(١) .

وقد أخذ السَّلَفُ أَهْلَ الْبُيُّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَأَجْرُوهُ عَلَىِ حَقِيقَتِهِ .

ولكن ما ظاهر هذا الحديث ؟

هل يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكُونُ سَمِعَ الْوَلِيِّ وَبَصَرُهُ وَيَدُهُ وَرِجْلُهُ ؟

أَوْ يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسَدِّدُ الْوَلِيَ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ بِحِيثِ يَكُونُ إِدْرَاكَهُ وَعَمَلَهُ اللَّهُ وَبِاللَّهِ وَفِي اللَّهِ ؟

وَلَا رِيبٌ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ لَيْسَ ظَاهِرَ الْكَلَامِ بِلَ وَلَا يَقْتَضِيهِ الْكَلَامُ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْحَدِيثَ فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ مَا يُنْعِنُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَمَا يَرَأُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالْتَّوَافِلِ حَتَّىٰ أَجْهَهْ » وَقَالَ : « وَلَئِنْ سَأَلْنَى لِأُعْطِيَنَهُ وَلَئِنْ اسْتَعَدْنَى لِأُعِيَّدَنَهُ ». فَأَثَبَتْ عَبْدًا وَمَعْبُودًا وَمُتَقْرِبًا وَمُتَقْرِبًا إِلَيْهِ وَحْبًا وَمَحْبُوبًا وَسَائِلًا وَمَسْؤُولًا وَمَعْطِيًا وَمُعْطَى وَمُسْتَعِدًا وَمُسْتَعِدًا وَمُعِيدًا وَمُعَادًا . فِسْيَاقُ الْحَدِيثِ يَدْلِي عَلَىِ اثْنَيْنِ مُتَبَاينَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ الْآخِرِ وَهَذَا يَنْعِنُ أَنَّ يَكُونُ أَحْدَهُمَا وَصْفًا فِي الْآخِرِ أَوْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ سَمْعَ الْوَلِيِّ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلِهِ كُلُّهُ أُوصَافٌ أَوْ أَجْزَاءٌ فِي مُخْلُوقٍ حَادِثٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَا يَكُنْ لَأَىٰ عَاقِلٍ أَنْ يَفْهَمْ أَنَّ الْخَالقَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَكُونُ سَمِعًا وَبَصَرًا وَيَدًا وَرِجْلًا مُخْلُوقٌ بَلْ إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَشْمَيِّزٌ مِنْهُ النَّفْسُ أَنَّ

(١) بِرَقْمِ (٦٥٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

تصوره ويحسر اللسان أن يُنطِق به ولو على سبيل الفرض والتَّقدير فكيف يُسُوغ أن يُقال إنه ظاهر الحديث القدسي وأنَّه قد صرف عن هذا الظاهر؟ سُبْحانك اللَّهُمَّ وبحمدك لا تُحصي ثناءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْبَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

وإذا تبيَّن بُطْلَانَ القول الأوَّل وامتناعه تعين القول الثاني وهو أنَّ الله تعالى يُسَدِّدُ هذا الولي في سُمْعِه وبصرِه وعَمَلِه بحيث يكون إدراكه يسمعه وبصره وعَمَلَه بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصاً وبالله تعالى استِعانةً وفي الله تعالى شرعاً وأَبَاعاً فيتُم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة وهذا غاية التَّوفيق وهذا ما فسَّرَه به السَّلَفُ وهو تفسير مطابق لظاهر اللَّفظ موافق لحقيقة مُتَعَيَّنِ بسياقه وليس فيه تأوِيل ولا صَرْفٌ للكلام عن ظاهره والله الحمد والمنة.



□ المثال الثاني عشر :

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : « مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبَرًا تَقَرَّبَتْ مِنْهُ ذِرَاعًا وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبَتْ مِنْهُ بَاعًا وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُه هُرْوَلَةً » .

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبي ذر رضي الله عنه وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضاً وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب التَّوْحِيد الباب الخامس عشر^(١) .

وهذا الحديث كغيره من النُّصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى وأنَّه سبحانه فعال لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنَّة مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٦] وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴾ [الفجر : ٢٢] وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ

(١) أما حديث أبي ذر : فهو عند مسلم برقم (٢٦٨٧) : باب فضل الذكر والدعاء . وأما حديث أبي هريرة : فهو عند البخاري كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْدِرُكَ اللَّهُ نَفْسِهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا ﴾ [الفجر : ٢٢] .

إِلَّا أَنْ تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿١٥٨﴾ [الأنعام : ١٥٨] وقوله : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى » [طه : ٥] وقوله عليه السلام : « يَنْزُلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَقُولُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ »^(١) وقوله عليه السلام : « مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِّنْ طَيْبٍ وَلَا يَقْبُلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيْبُ إِلَّا أَخْدَهَا الرَّحْمَنُ بِمِنْهِ »^(٢) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى .

فقوله في هذا الحديث : « تَقَرَّبَتْ مِنْهُ وَأَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » من هذا الباب .

والسَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَجْرُونَ هَذِهِ التَّصْوِصَ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيقَةِ مَعْنَاهَا الْلَّاتِقَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ قَالَ شِيخُ الْإِسْلَامِ إِبْرَاهِيمُ تِيمِيَّةُ فِي شُرْحِ حَدِيثِ التَّنْزُولِ صَ (٤٦٦) جَ (٥) مِنْ مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ : « وَأَمَّا ذُنُوْهُ نَفْسَهُ وَتَقْرُبُهُ مِنْ بَعْضِ عَبَادِهِ فَهَذَا يَشْتَهِيهِ مِنْ يَثْبِتُ قِيَامَ الْأَفْعَالِ الْأَخْتِيَارِيَّةِ بِنَفْسِهِ وَمَجِيئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَنْزُولِهِ وَاسْتُوْاهُ عَلَى الْعَرْشِ وَهَذَا مَذَهَبُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالنَّقْلِ عَنْهُمْ بِذَلِكِ مَوَاطِرٍ » أَهْ .

فَأَيْ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنَ القَوْلِ بِأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ مَعَ عَلَوْهُ ؟ وَأَيْ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ إِتِيَانِهِ كَيْفَ يَشَاءُ بِدُونِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ ؟

وَهُلْ هَذَا إِلَّا مِنْ كَالِهِ أَنْ يَكُونَ فَعَالًا لَمَّا يُرِيدَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بِهِ يَلِيقُ ؟

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ الْقَدِيسِ : « أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » يُرَادُ بِهِ سُرْعَةِ قَبْوِلِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِقْبَالِهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ الْمُتَوَجِّهِ بِقَلْبِهِ وَجُوَارِحِهِ وَأَنَّ مَجَازَةَ اللَّهِ لِلْعَالَمِ لَهُ أَكْمَلُ مِنْ عَمَلِ الْعَالَمِ . وَعَلَلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : « وَمَنْ أَتَانِي بِمُشْيِ » وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُتَقَرِّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الظَّالِّ لِلْوَصُولِ إِلَيْهِ لَا يَتَقَرَّبُ وَيَطْلُبُ الْوَصُولَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَشْيِ فَقَطَ بِلَتَارَةٍ يَكُونُ بِالْمَشْيِ كَالسَّيْرِ

(١) حَدِيثٌ صَحِيفٌ : تَقْدِيمٌ لِتَحْرِيْجِهِ .

(٢) البخاري : كتاب الزكاة : باب لا يقبل الله صدقة من غلول (١٤١٠) .
وَمُسْلِمٌ : كتاب الزكاة : باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (١٠١٤) (٦٣) .
مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

إلى المساجد ومَشَاعِرِ الحجَّ والجهاد في سَبِيلِ اللهِ ونحوها وَتَارَةً بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ ونحوهما وقد ثبت عن النبي ﷺ : « أَنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » بل قد يكون التَّقْرِبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَطَلْبُ الْوَصْوَلِ إِلَيْهِ وَالْعَبْدُ مُضْطَجِعٌ عَلَى جَنْبِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : « الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ » [آل عمران : ١٩١] وقال النبي ﷺ لِعُمَرَ بْنَ حَصَّينَ : « صَلُّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جُنُبٍ » ^(١) .

قال : فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مُجَازَةِ اللهِ تَعَالَى لِالْعَبْدِ عَلَى عَمَلِهِ وَأَنَّ مِنْ صَدَقَ فِي الْإِقْبَالِ عَلَى رَبِّهِ وَإِنْ كَانَ بِطِينًا جَازَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَكْمَلِ مِنْ عَمَلِهِ وَأَفْضَلُ . وَصَارَ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْلَّفْظِ بِالْقَرِينَةِ الشَّرِعِيَّةِ الْمُفْهُومَةِ مِنْ سِيَاقِهِ .

وإِذَا كان هَذَا ظَاهِرُ الْلَّفْظِ بِالْقَرِينَةِ الشَّرِعِيَّةِ لَمْ يَكُنْ تَقْسِيرُهُ بِهِ خُرُوجًا بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَلَا تَأْوِيلًا كَتَأْوِيلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ فَلَا يَكُونُ حَجَّةٌ لَهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَاللَّهُ الْحَمْدُ .

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ لَكِنَّ الْقَوْلَ الْأُولَى أَظْهَرَ وَأَسْلَمَ وَأَلْيَقَ بِمِذَهَبِ السَّلْفِ .

وَيَحْبَبُ عَمَّا جَعَلَهُ قَرِينَةً مِنْ كَوْنِ التَّقْرِبِ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَطَلْبِ الْوَصْوَلِ إِلَيْهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَشِيَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَحْرَجَ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرَ فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ أَنَّا نَمْشِي فِي عِبَادَةِ تَفَتَّقَرُ إِلَى الْمَشِي لِتَوْقِفِهَا عَلَيْهِ بِكُونِهِ وَسِيلَةً لَهَا كَالْمَشِي إِلَى الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ أَوْ مِنْ مَاهِيَّتِهَا كَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .



□ المثال الثالث عشر :

قوله تَعَالَى : « أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مَمَّا عَمِلُتُمُ أَيْدِينَا أَنْعَامًا » [يس : ٧١] .

(١) البخاري : كتاب تقسم الصَّلَاة : باب إذا يصل قاعداً صل على جنب (١١١٧) .

والجواب : أن يُقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقة حتى يُقال إنها صرفت عنه ؟
 هل يُقال : إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده ؟
 أو يُقال : إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها لم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي تَرَأَّلَ بها القرآن .
 أمَّا القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين :

أحدهما : أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به ألا ترى قوله تعالى : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّصْبِبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيْكُمْ﴾ [الشورى : ٢٣] وقوله : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذَيْقُهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم : ٤١] وقوله : ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيْكُمْ﴾ [آل عمران : ١٨٢] فإن المراد ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه وإن عمله بغير بيده بخلاف ما إذا قال : عملته بيدي كا في قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْبُرُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٧٩] فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد .

الثاني : أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية خلقنا لهم بأيدينا أنعاما كما قال الله تعالى في آدم : ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ [ص : ٧٥] لأن القرآن نزل ببيان لا بالتعجب لقوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل : ٨٩] .

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني وهو أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافةه إلى النفس بمقتضى اللغة العربية بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدى بالباء إلى اليد فتبين للفرق فإن التَّبَه للفرق بين المُتَشَابِهات من أجود أنواع العلم وبه يزول كثير من الإشكالات .



□ المثال الرابع عشر :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠].

والجواب : أن يقال : هذه الآية تضمنت جملتين :

الجملة الأولى : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقةها وهي صريحة في أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يُبايعون النبي ﷺ نفسه كما في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح : ١٨].

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] أنهم يبايعون الله نفسه ولا أن يدعى أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية والواقع واستحالته في حق الله تعالى .

وإنما جعل الله تعالى مبایعة الرسول ﷺ مبایعة له لأنّه رسوله وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى ومبایعه الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبایعه من أرسله لأنّه رسوله المبلغ عنه كأنّ طاعة الرسول طاعة من أرسله لقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠].

وفي إضافة مبایعهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبي ﷺ وتأييده توکید هذه المبایعة وعظمها ورفع شأن المبایعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد .

الجملة الثانية : قوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقةها فإنّ يد الله تعالى فوق أيدي المبایعين لأنّ يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه فكانت يده فوق أيديهم . وهذا ظاهر اللفظ وحقيقة وهو توکید كون مبایعة النبي ﷺ مبایعة الله عز وجل ولا يلزم منها أن تكون يد الله جلّ وعلا مباشرة لأيديهم ألا ترى أنه يقال : السماء فوقنا مع أنها مباینة لنا بعيدة عنا . فيد الله عز وجل فوق أيدي المبایعين لرسوله ﷺ مع مباینته تعالى لخلقه وعلوه عليهم .

وَلَا يَمْكُن لِأَحَدٍ أَنْ يَفْهَمْ أَنَّ الْمَرَادَ بِقُولِهِ : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] يَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَنْ يَدْعُى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَظْلَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ الْيَدَ إِلَى نَفْسِهِ وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا فَوْقَ أَيْدِيهِمْ . وَيَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ مُبَايِعَةِ الصَّحَافَةِ لَمْ تَكُنْ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ بَلْ كَانَ يَسْطُطُهَا إِلَيْهِمْ فَيَمْسِكُ بِأَيْدِيهِمْ كَالْمُصَافَحِ لَهُمْ فِيهِ مَعَ أَيْدِيهِمْ لَا فَوْقَ أَيْدِيهِمْ .



□ المثال الخامس عشر :

قوله تعالى في الحديث القدسى : « يَابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعْلَمْنِي ». الحديث .

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من كتاب البر والصلة والآداب رقم (٤٣) ص (١٩٩٠) ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي رواه مسلم (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعْلَمْنِي قَالَ : يَا رَبَّ كَيْفَ أُعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعْدُهُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عَدْتَهُ لَوْ جَدْتَنِي عِنْدَهُ يَابْنَ آدَمَ أَسْتَطْعُمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي قَالَ : يَا رَبَّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ أَسْتَطْعُمُكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوْ جَدَتْ ذَلِكَ عِنْدِي يَابْنَ آدَمَ أَسْتَسْقِيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي قَالَ : يَا رَبَّ كَيْفَ أُسْقِيْكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمَيْنَ قَالَ : أَسْتَسْقِيْكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِيْهُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدَتْ ذَلِكَ عِنْدِي » .

والجواب : أَنَّ السَّلْفَ أَخْذُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَصْرُفُوهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِتَحْرِيفٍ يَتَخَطَّطُونَ فِيهِ بِأَهْوَاهِهِمْ وَإِنَّمَا فَسَرَوْهُ بِمَا فَسَرَهُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ فَقُولُهُ تَعَالَى : « مَرِضْتُ وَاسْتَطْعَمْتُكَ وَاسْتَسْقِيْتُكَ » يَبْيَنُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ حِيثُ قَالَ : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ وَأَنَّهُ أَسْتَطْعُمُكَ عَبْدِي فُلَانٌ . وَاسْتَسْقِيْكَ عَبْدِي فُلَانٌ » وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَرِضٌ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَاسْتَطْعَامٌ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَاسْتِسْقَاءُ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَالَّذِي فَسَرَهُ بِذَلِكَ هُوَ اللَّهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَرَادِهِ فَإِذَا فَسَرَنَا الْمَرِضُ

(١) باب فضل عيادة المريض برقم (٤٣) (٢٥٦٩) .

المُضَافُ إِلَى اللَّهِ وَالْاسْتِطْعَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَالْاسْتِسْقَاءُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَرْضِ الْعَبْدِ
وَاسْتِطْعَامُهُ وَاسْتِسْقَائُهُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ لَأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُ الْمُتَكَلِّمِ
بِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهَذَا الْمَعْنَى ابْتِدَاءً . وَإِنَّمَا أَضَافَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ أُولَى لِلتَّرَغِيبِ
وَالْحَثِّ كَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] .

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَكْبَرِ الْحَجَجِ الدَّامِغَةِ لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ الَّذِينَ يَحْرُفُونَ نُصُوصَ الصَّفَاتِ
عَنْ ظَاهِرِهَا بِلَا دَلِيلٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ سُنْنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا يَحْرُفُونَهَا بِشُبُهِ
بَاطِلَةٍ هُمْ فِيهَا مُتَنَاقِضُونَ مُضْطَرِّبُونَ . إِذْ لَوْ كَانَ الْمَرَادُ خَلَافُ ظَاهِرِهَا كَمَا يَقُولُونَ لِبَيْنِهِ
اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَلَوْ كَانَ ظَاهِرِهَا مُمْتَنِعًا عَلَى اللَّهِ - كَمَا زَعَمُوا - لِبَيْنِهِ اللَّهُ وَرَسُولِهِ
كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَلَوْ كَانَ ظَاهِرِهَا الْلَّائِقُ بِاللَّهِ مُمْتَنِعًا عَلَى اللَّهِ لَكَانَ فِي الْكِتَابِ
وَالسُّنْنَةِ مِنْ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا لَا يَحْصِى إِلَّا بِكَلْفَةٍ وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْمُحَالِّ .
وَلِنَكْتَفِي بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْأَمْثَالِ لِتَكُونَ نِيرًا لِغَيْرِهَا وَإِلَّا فَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنْنَةِ
وَالْجَمَاعَةِ مَعْرُوفَةٌ وَهِيَ إِجْرَاءُ آيَاتِ الصَّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ
وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَسْتَوْفٍ فِي قَوَاعِدِ نُصُوصِ الصَّفَاتِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ .

الفصل الخامس

الخاتمة

إذا قال قائل : قد عرفنا بُطْلَان مذهب أهل التأویل في باب الصفات ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من أهل التأویل لأكثر الصفات فكيف يكون مذهبهم باطلًا وقد قيل إنَّهُم يُمْثِلُونَ الْيَوْمَ خَمْسَةً وَتَسْعِينَ بِالْمَائَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟

- وكيف يكون باطلًا وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري ؟

- وكيف يكون باطلًا وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفيين بالتصححة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ؟

□ قلنا : الجواب عن السُّؤال الأول : أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنْ تَكُونَ نَسْبَةُ الْأَشَاعِرَةِ بِهَذَا الْقَدْرِ بِالنَّسْبَةِ لِسَائِرِ فَرَقِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ هَذِهِ دُعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ عَنْ طَرِيقِ الإِحْصَاءِ الدَّقِيقِ .

ثُمَّ لَوْ سَلَّمَنَا أَنَّهُمْ بِهَذَا الْقَدْرِ أَوْ أَكْثَرُ فِيَّهُ لَا يَقْتُضِي عِصْمَتِهِمْ مِنَ الْخَطَا لَأَنَّ الْعِصْمَةَ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ لَا فِي الْأَكْثَرِ .

ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا ثَابَتَ عَلَى خَلَافَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فَإِنَّ السَّلْفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدَرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهُمُ الصَّحَّابَةُ الَّذِينَ هُمُ خَيْرُ الْقُرُونِ وَالْتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةُ الْمَهْدِيِّ مِنْ بَعْدِهِمْ كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى إِثْبَاتِ مَا أَتَبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَتَبَتَهُ لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ وَإِجْرَاءِ الْتُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا الْلائِقِ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ .

وَهُمُ خَيْرُ الْقُرُونِ بِنَصِّ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجْمَاعِهِمْ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَقَدْ سَبَقَ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَنْهُمْ فِي الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قَوَاعِدِ نَصُوصِ الصَّفَاتِ .



□ والجواب عن السؤال الثاني : أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدّعون لأنفسهم العصمة من الخطأ بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرّفوا قدر أنفسهم ونزلوها منزلتها وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنّة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُئْمَّةً يَهْدُونَ بِمَا أَنْهَى اللَّهُ صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقَنُونَ ﴾ [السجدة : ٢٤] وقال عن إبراهيم : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَاتِلَةً لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل : ١٢٠ ، ١٢١]

ثم إن هؤلاء المتأخرین الذين يُتّسبون إليه لم يقتدوا به الاقداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاثة في العقيدة :

المرحلة الأولى - مرحلة الاعتزال : اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاماً يُقرّره ويناظر عليه ثم رجع عنه وصرّح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم ^(١) .

المرحلة الثانية : مرحلة بين الاعتزال الممحض والسنّة الممحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ^(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٧١) من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوى لابن قاسم :

« والأشعري وأمثاله يُرَجَّحُ بين السلف والجهة أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنواها صحيحة وهي فاسدة » أ.ه.

المرحلة الثالثة : مرحلة اعتناق مذهب أهل السنّة والحديث مُقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرر في كتابه : (الإبانة عن أصول الديانة) وهو من آخر كتبه أو آخرها .

قال في مقدمته :

« جاءنا - يعني النبي ﷺ - بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٧٢ ج ٤ .

(٢) مجموع الفتاوى ص ٥٥٦ ج ٥ .

خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد جمع فيه علم الأولين وأكمل به الفرائض والدين فهو صراط الله المستقيم وحبله المتن من تمسك به نجا ومن خالفه ضلٌّ وغوى وفي الجهل تردىًّ وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله ﷺ فقال عزٌّ وجلٌّ : ﴿ وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] إلى أن قال : « فأمرهم بطاعة رسوله كما أمرهم بطاعته ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه فنبذ كثير من غلبت شقوته واستحوذ عليهم الشيطان سننَ نبي الله ﷺ وراء ظهورهم وعذلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهِم ودانوا بديانِهِم وأبظلُوا سننَ رسول الله ﷺ ورفضوها وأنكروها وتجحدوها افشاءً منهم على الله قد ضلُّوا وما كانوا مهتدين ». .

ثم ذكر رحمه الله أصولاً من أصول المُبتدعة وأشار إلى بطلانها ثم قال :

« فإن قال قائل : قد أنكرتُم قول المعتزلة والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون . قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عزٌّ وجلٌّ وبسنة نبينا ﷺ وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك مُعتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نَصَّرَ الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مُجانبون لأنَّ الإمام الفاضل والرئيس الكامل ثمَّ أثني عليه بما أظهره الله على يده من الحق وذكر ثبوت الصفات ومسائل في القدر والشفاعة وبعض السَّمعيات وقرَّ ذلك بالأدلة النَّقليَّة والعلقليَّة . .

والمتأخرُون الذين يتسبّبون إليه أخذُوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات ولم يثبتوا إلا الصفات السبعة المذكورة في هذا البيت : حَتَّى عَلِيهِمْ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها . .

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص (٣٥٩) من المجلد السادس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال :

« ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية وأماماً من قال منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يُعد من أهل السنة » وقال قبل ذلك ص (٣١٠) : « وأماماً الأشعرية فعكس هؤلاء وقولهم يستلزم التَّعْطِيل وأنَّه لا داخل العالم ولا خارجه وكلامه معنى واحد ومعنى آية الْكُرْسِي وأية الَّذِينَ وَالْتُّورَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَاحِدٌ وَهَذَا مَعْلُومٌ الْفَسَادُ بِالضَّرُورَةِ » أ. ه.

وقال تلميذه ابن القيم في الثُّونِيَّة ص (٣١٢) من شرح المراس ط الإمام :
 وَاعْلَمْ بِأَنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ الْ طَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ
 إلى أن قال :

فَاعْجَبْ لِعُمَيْنِ الْبَصَائِرِ أَبْصَرُوا كَوْنَ الْمُقْلِدِ صَاحِبَ الْبُرْهَانِ
 وَرَأَوْهُ بِالْتَّقْلِيدِ أُولَئِي مِنْ سِوَا هُوَ بِغَيْرِ مَا بَصَرَ وَلَا بُرْهَانِ
 وَعَمُوا عَنِ الْوَحْيَيْنِ إِذْ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهُمَا عَجَباً لِذِي الْحِرْمَانِ

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان ص (٣١٩) ج ٢ على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف : « أعلم أنَّه غلط في هذا خلق لا يُخصى كثرة من المتأخرین فزعموا أنَّ الظاهر المتبادر السابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مُشابهة صفات الحوادث وقالوا يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً قال : ولا يخفى على أذنِي. عاقل أنَّ حقيقة معنى هذا القول أنَّ الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به جلَّ وعلا . والنبي ﷺ الذي قيل له : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل : ٤٤] لم يبيَن حرفًا واحدًا من ذلك مع إجماع من يُعْتَدُ به من العلماء على أنَّه ﷺ لا يجوز في حُقُّه تأْخِير البيان عن وقت الحاجة إليه وأُخْرَى في العقائد لا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرین فزعموا أنَّ الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق والنبي ﷺ كَتَمَ أنَّ ذلك الظاهر المتبادر كُفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه وكل هذا من تلقاء أَنفُسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة

سبحائقَ هذا بہتان عظيم ! ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافراء على الله جلَّ وعلا ورسوله ﷺ .

والحق الذي لا يشك فيه أذئى عاقل أنَّ كلَّ وَصْفَ وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فَالظَّاهِرُ الْمُبَادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إِلَى فَهْمِ مَنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ هُوَ التَّنْزِيهُ التَّامُ عَنِ الْمُشَابَهَةِ شَيْءٌ مِنْ صَفَاتِ الْحَوَادِثِ . قَالَ : « وَهُلْ يُنْكِرُ عَاقِلٌ أَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ الْمُبَادِرِ لِكُلِّ عَاقِلٍ هُوَ مَنَافِعُ الْخَالِقِ لِلْمَحْلُوقِ فِي ذَاتِهِ وَجَمِيعِ صَفَاتِهِ لَا وَاللَّهِ لَا يُنْكِرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ وَالْجَاهِلُونَ الْمُفْتَرِيُّونَ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّ الظَّاهِرَ آيَاتُ الصَّفَاتِ لَا يُلِيقُ بِاللَّهِ لَأَنَّهُ كُفَّارٌ وَتَشْبِيهُ إِنَّمَا جَرَ إِلَيْهِ ذَلِكَ تَنْجِيسُ قَلْبِهِ بِقَدْرِ التَّشْبِيهِ بَيْنِ الْخَالِقِ وَالْمَحْلُوقِ فَأَدَّاهُ شَوْمُ التَّشْبِيهِ إِلَى نَفْيِ صَفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَعَدْمِ الْإِيمَانِ بِهَا مَعَ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا هُوَ الَّذِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فَكَانَ هَذَا الْجَاهِلُ مُشَبِّهًا أُولَاءِ وَمُعْطَلًا ثَانِيَا فَأَرْتَكَبَ مَا لَا يُلِيقُ بِاللَّهِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَلَوْ كَانَ قَلْبَهُ عَارِفًا بِاللَّهِ كَمَا يَنْبَغِي مُعَظَّمًا لِلَّهِ كَمَا يَنْبَغِي طَاهِرًا مِنْ أَقْدَارِ التَّشْبِيهِ لَكَانَ الْمُبَادِرُ عِنْهُ السَّابِقُ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَلَى مِنَ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ مَا يَقْطَعُ أَوْهَامَ عِلَاقَتِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ صَفَاتِ الْمَحْلُوقِينَ فَيَكُونُ قَلْبُهُ مُسْتَعِدًا لِلْإِيمَانِ بِصَفَاتِ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ الصَّحِيحَةِ مَعَ التَّنْزِيهِ التَّامِ عَنِ الْمُشَابَهَةِ صَفَاتِ الْخَلْقِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ۱۱] ، أَهُدَى كَلَامَهُ رَحْمَهُ اللَّهُ .

وَالْأَشْعُرِيُّ أَبُو الْحَسِنِ رَحْمَهُ اللَّهُ كَانَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ عَلَى مِذَهَبِ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْمُحْدِثِ وَهُوَ إِنْتَابٌ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ . وَمِذَهَبُ الْإِنْسَانِ مَا قَالَهُ أَخْيَرًا إِذَا صَرَحَ بِحَسْرِ قَوْلِهِ كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي أَبِي الْحَسِنِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الإِبَانَةِ . وَعَلَى هَذَا فَقَامَ تَقْلِيَدُهُ اتَّبَاعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَخْيَرًا وَهُوَ التَّرَامُ مِذَهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنْنَةِ لَأَنَّهُ الْمِذَهَبُ الصَّحِيحُ الْوَاجِبُ الْأَتَابُ الَّذِي التَّزَمَ بِهِ أَبُو الْحَسِنِ نَفْسَهُ .



□ والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :

الأول : أن الحق لا يُوزن بالرجال وإنما يُوزن الرجال بالحق هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثُرٌ في قبول أقوالهم كَا تَقْبَلُ خبر العدل وتنوقف في خبر الفاسق لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال فإن الإنسان بَشَرٌ يَفْوَتُه من كمال العلم وقوَّة الفهم ما يَفْوَتُه فقد يكون الرجل ذَيْنَاً وذا حُلْقٍ ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم فَيَفْوَتُه من الصَّوَاب بقدر ما حَصَلَ له من النقص والضعف أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يَكَادْ يَعْرِفُ غَيْرَهُ فَيَظْنُ أن الصَّوَابَ مُنْحَصِّرٌ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

الثاني : أَنَّا إِذَا قَابَلْنَا الرِّجَالَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ بِالرِّجَالِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى طَرِيقِ السَّلْفِ وَجَدْنَا فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ مِنْهُمْ أَجْلُّ وَأَعْظَمَ وَأَهْذَى وَأَقْوَمَ مِنَ الَّذِينَ عَلَى طَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ فَالْأَئْمَةُ الْأَرْبَعَةُ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةُ لَيْسُوا عَلَى طَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ .

وإِذَا ارْتَقَيْتَ إِلَى مَنْ فَوْقَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ تَجِدْهُمْ عَلَى طَرِيقِ الْأَشَاعِرَةِ .
وإِذَا عَلَوْتَ إِلَى عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالْخَلْفَاءِ الْأَرْبَعَةِ الرَّاشِدِينَ لَمْ تَجِدْهُمْ مِنْهُمْ مَنْ حَذَرَ الْأَشَاعِرَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصَفَاتِهِ وَغَيْرِهِمَا مَمَّا خَرَجَ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ عَنْ طَرِيقِ السَّلْفِ .

وَنَحْنُ لَا نُنَكِّرُ أَنَّ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ قَدْ صَدَقَ فِي الْإِسْلَامِ وَالذَّبْعِ عَنْهُ وَالْعِتَابِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِسُنْنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِوَايَةً وَدِرَايَةً وَالْحَرْصُ عَلَى نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ وَهَدَائِهِمْ وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَسْتَلِمُ عِصْمَتِهِمْ مِنَ الْخَطَأِ فِيمَا أَخْطَلُوْا فِيهِ وَلَا قَبْولُ قَوْلِهِمْ فِي كُلِّ مَا قَالُوهُ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ بَيَانِ حَقِّهِمْ وَرَدَّهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ وَهَدَايَةِ الْخَلْقِ .

وَلَا نُنَكِّرُ أَيْضًا أَنَّ لِبَعْضِهِمْ قَصْدًا حَسَنَا فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَخَفَى عَلَيْهِ الْحَقُّ فِيهِ وَلَكِنَّ لَا يَكْفِي لِقَبْولِ الْقَوْلِ حُسْنُ قَصْدٍ قَائِلَهُ بَلْ لَا بَدَ أَنْ يَكُونَ موافِقًا لِشَرِيعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لَهَا وَجَبَ رَدُّهُ عَلَى قَائِلِهِ كَائِنًا مِنْ كَانَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ عَمِلَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » ^(١) .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِهَذَا الْلَّفْظِ : كِتَابُ الْأَفْضِلِيَّةِ : بَابُ نَفْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدِ الْمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ =

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَائِلَهُ مَعْرُوفًا بِالنَّصِيحَةِ وَالصَّدْقِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ اعْتَدَرَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْخَالِفَةِ
وَإِلَّا عُوْمِلَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِسَوَءِ قَصْدِهِ وَمُخَالَفَتِهِ .



حُكْمُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هُلْ ثُكَفُرُونَ أَهْلَ التَّأْوِيلِ أَوْ ثُفَسُّقُونَهُمْ ؟ .

قَلْنَا : الْحُكْمُ بِالْكُفَّرِ وَالْتَّفْسِيقِ لَيْسَ إِلَيْنَا بِلْ هُوَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ
مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي مَرَدَهَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ فَيَجِبُ التَّثْبِيتُ فِيهِ غَايَةُ التَّثْبِيتِ فَلَا
يُكَفَّرُ وَلَا يُفْسَدُ إِلَّا مِنْ دَلِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ فِسْقِهِ .

وَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ الظَّاهِرِ الْعَدْلَةُ بَقَاءُ إِسْلَامِهِ وَبَقَاءُ عَدَالِتِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ زِوَالُ ذَلِكَ
عَنْهُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرِيعِيِّ . وَلَا يَجُوزُ التَّسَاهُلُ فِي ثُكَفِيرِهِ أَوْ تَفْسِيقِهِ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ
مُحْذُورِينَ عَظِيمِينَ :

أَحَدُهُمَا : افْتَرَاءُ الْكَذْبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحُكْمِ وَعَلَى الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الْوَصْفِ الَّذِي
تَبَرَّزُ بِهِ .

الثَّانِي : الْوَقْوَعُ فِيمَا نَبَرَ بِهِ أَخَاهُ إِنْ كَانَ سَالِمًا مِنْهُ فَقِي صَحِيحُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا
أَحَدُهُمَا » . وَفِي رَوَايَةٍ : « إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ »^(١) وَفِيهِ عَنْ أَبِي ذِرٍّ

= (١٧١٨) (١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
وَعَلَقَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٤ / ٣٥٥) .

أَمَّا اللفظُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ فَهُوَ : « مَنْ أَخْدَثَ فِي أُمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رُدٌّ » .

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٢٩٧) وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) (١٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : كِتَابُ الإِيمَانِ : بَابُ بِيَانِ حَالِ إِيمَانِ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ يَا كَافِرَ (٦٠) (١١١) وَالرَّوَايَةُ
الْأُخْرَى الَّتِي أُشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ حَفَظَهُ اللَّهُ فِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا بِرَقْمِ (٦٠) (١١١) مَكْرُرٌ بِلِفْظِ : « أَيْمَا امْرَأَ
قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرَ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » . وَعِنْدَ الْبَخَارِيِّ : كِتَابُ الْأَدْبِرِ : بَابُ =

رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « وَمَنْ دَعَاهَا رَجُلًا بِالْكُفُرِ أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ » (١) .

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بِكُفْرٍ أو فِسْقٍ أن ينظر في أمرين : أحدهما : دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق .

الثاني : انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين بحيث تَبْتَعَ شروط التَّكْفِيرِ أو التَّفْسِيقِ في حقه وتَتَّقَبَّلُ المِوانعِ .

ومن أَهْمَمِ الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَخالفَتِهِ الَّتِي أُوجِبَتْ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا أو فاسِقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَعَمَّدْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهُ مَا تَوَلَّٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ١١٥] وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلِّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُخْبِرُ وَيُبَيِّنُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبه : ١١٥ ، ١١٦] .

ولهذا قال أهل العلم : « لا يَكُفُرُ جَاجِدُ الْفَرَائِضِ إِذَا كَانَ حَدِيثَ عَهْدِ بِإِسْلَامِ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُ » .

ومن المِوانعِ : أَنْ يَقْعُدْ مَا يَوْجِبُ الْكُفُرَ أو الْفِسْقَ بِغَيْرِ إِرَادَةِ مِنْهُ وَلَذِكْ صُورَ : منها : أَنْ يَكْرِهَ عَلَى ذَلِكَ فِي فَعَلَهُ لَدَاعِيُ الْإِكْرَاهِ لَا أَطْمَثَنَا بِهِ فَلَا يَكْفُرُ حِينَئِذٍ لقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِإِيمَانٍ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفُرِ صَدِرَ فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النَّحْلُ : ١٠٦] .

= من أَكْفَرَ أَخاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ (٦١٠٤) بِدُونِ قَوْلِهِ : « إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَلَا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَّ هَرِيرَةَ وَغَيْرَهُ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : كِتَابُ الإِيمَانِ : بَابُ بِيَانِ حَالِ إِيمَانِ مِنْ رَغْبَةِ عَنْ أَيِّهِ وَهُوَ يَعْلَمُ (٦١) (١١٢) .

ومنها : أَنْ يغلق عليه فِكْرُهُ فَلَا يدرِي مَا يقول لشِدَّةِ فَرَحَ أو حَزَنَ أو خَوْفَ أو نَحْوِ ذَلِكَ .

وَدَلِيلُهُ مَا ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ أَنَسَ بْنِ مَالِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضٍ فَلَمَّا فَانْقَلَبَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَيُّسَ مِنْهَا فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا فَقَدْ أَيُّسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَيَسِّمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمًا عَنْهُ فَأَخْدَى بِخَطَامِهَا ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ : اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ » .

قَالَ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ صَ (١٨٠) جَ (١٢) جَمِيعُ الْفَتاوَى لِابْنِ قَاسِمٍ : « وَأَمَّا التَّكْفِيرُ فَالصَّوَابُ أَنْ مَنْ اجْتَهَدَ مِنْ أَمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَصَدَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَ لَمْ يَكُفِرْ بِلَيُعْفَرُ لَهُ خَطَأُهُ وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَشَاقَ الرَّسُولُ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ كَافِرٌ وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ فَهُوَ عَاصِيٌّ مُذْنِبٌ ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ يَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَعُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ » أَهـ .

وَقَالَ فِي صَ (٢٢٩) جَ (٣) مِنَ الْجَمِيعِ الْمَذَكُورِ فِي كَلَامِهِ : « هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمِنْ جَالِسِنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهِيَا عَنْ أَنْ يَنْسَبَ مَعِينٌ إِلَيَّ تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَةٍ إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحَجَةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي مِنْ خَالِفِهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًّا أُخْرَى وَأَنِّي أَفَرَأَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهُذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأُهَا وَذَلِكَ يَعْلَمُ الْخَطَأُ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ . وَمَا زَالَ السَّلْفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَمْ يَشَهِدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا يَكُفِرُ وَلَا يَفْسِقُ وَلَا يَمْعَصِيَّةً » وَذَكَرَ أَمْثَلَةً ثُمَّ قَالَ : « وَكَنْتُ أُتَيْنَ أَنَّ مَا نَقْلَ عَنِ السَّلْفِ وَالْأَئمَّةِ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِتَكْفِيرٍ مِنْ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ أَيْضًا حَقٌّ لَكِنْ يَحْبَسُ التَّفَرِيقَ بَيْنَ الْإِطْلَاقِ وَالْتَّعْيِينِ » إِلَى أَنْ قَالَ : « وَالْتَّكْفِيرُ هُوَ مِنَ الْوَعِيدِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ تَكْذِيْبًا لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَدِيثُ عَهْدِ بِإِسْلَامٍ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَّةٍ بَعِيْدَةٍ وَمُثْلِ

(١) كِتَابُ التَّوْبَةِ : بَابُ فِي الْحَضْرِ عَلَى التَّوْبَةِ وَالْفَرَحِ بِهَا (٢٧٤٧) (٧) .

هذا لا يكفر بمحمد ما يجده حتى تقوم عليه الحجة وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخططاً وكتت دائماً ذكر الحديث الذي في الصحيحين^(١) في الرجل الذي قال : «إذا أنا مث فآخر قوني ثم اسحقوني ثم ذروني في اليم فوالله لعن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين فعلوا به ذلك فقال الله : ما حملك على ما فعلت قال : حشيتك فغفر له» فهذا رجل شَكَ في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري بل اعتقاد أنه لا يعاد وهذا كفر باتفاق المسلمين لكن كان جاهلاً لا يعلم بذلك وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك والمتأنول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول عليه السلام أولى بالمغفرة من مثل هذا» أ.هـ .

وبهذا عُلِمَ الفرق بين القول والقائل وبين الفعل والفاعل فليس كل قول بأو فعل يكون فسقاً أو كفراً يُحکمُ على قائله أو فاعله بذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ص (١٦٥) ج (٣٥) من مجموع الفتاوى :

«وأصل ذلك أنَّ المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنَّة والإجماع يُقال هي كفر قولًا يطلق كا دلت على ذلك الدلائل الشرعية فإن الإيمان من الأحكام المُتَلَقَّاة عن الله وَرَسُولِه ليس ذلك مما يحکم فيه الناس بظُنُونهم وأهوائهم ولا يجب أن يحکم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفیر وتنفي موانعه مثل من قال: إنَّ الخمر أو الربا حلال، لقرب عهده بالإسلام أو لنشوئه في بادية بعيدة أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رَسُولِ الله عليه السلام كما كان بعض السلف يُنَكِّرُ أشياء حتى يثبت عنده أنَّ النبي عليه السلام قالها» إلى أن قال : «فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة كما قال الله تعالى : هؤلاء يُكُونُ للناس على الله حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ» [النساء : ١٦٥] وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان» أ.هـ كلامه .

(١) البخاري : كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى: هؤلئك يبدلون أن يبدلو كلام الله هـ (٧٥٠٦) .

ومسلم : كتاب التوبه : باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٦) (٢٤) . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وبهذا علِمَ أنَّ المقالةُ أوَّلُ الفُعلةِ قد تكونَ كُفراً أوَّلُ فسقاً ولا يلزمُ من ذلكَ أنْ يكونَ القائمُ بها كافراً أوَّلُ فاسقاً إِما لِانتفاءِ شرطِ التَّكْفِيرِ أوَّلُ التَّفْسِيقِ أوَّلُ وجودِ مانعٍ شَرعيٍ يَمْعُنُ مِنْهُ . ومنْ تَبَيَّنَ لِهِ الْحَقُّ فَأَصَرَّ عَلَى مُخالفَتِهِ تَبَعًا لِاعْتِقَادِهِ كَانَ يَعْتَقِدُهُ أوَّلُ مُتَبَعٍ كَانَ يَعْظِمُهُ أوَّلُ دُنْيَا كَانَ يَؤْثِرُهَا فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُ مَا تَقْتَضِيهِ تَلْكَ الْمُخَالَفَةُ مِنْ كُفْرٍ أوَّلُ فسقٍ . فَعَلِيَّ الْمُؤْمِنُ أَنْ يَبْنِي مُعْتَقَدَهُ وَعَمَلَهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ فِي جَعْلِهِمَا إِمَامًا لَهُ يَسْتَضِيءُ بِنُورِهِمَا وَيَسِيرُ عَلَى مِنْهَا جَهَمَّمَا فَإِنْ ذَلِكُ هُوَ الْصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَبَعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاعِدُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

ولِيُحْذِرَ مَا يَسْلُكُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَوْنِهِ يَبْنِي مُعْتَقَدَهُ أَوْ عَمَلَهُ عَلَى مِذَهَبٍ مُعَيَّنٍ فَإِذَا رَأَى نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ عَلَى خَلَافَهِ حَاوَلَ صَرْفَ هَذِهِ النُّصُوصِ إِلَى مَا يَوَافِقُ ذَلِكَ الْمِذَهَبَ عَلَى وَجْهِ مُتَعَسِّفَةٍ فَيَجْعَلُ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ تَابِعِينَ لَا مُتَبَعِّعِينَ وَمَا سَوَاهُمَا إِمَامًا لَتَابِعًا وَهَذِهِ طَرِيقٌ مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْهُوَى لَا أَتَبَاعُ الْهُدَى وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ هَذِهِ الْطَّرِيقَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَوْ اتَّبَعُ الْحَقَّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُغَرَّضُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧١] .

وَالنَّاظِرُ فِي مَسَالِكِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ يَرِي الْعَجَابَ وَيَعْرُفُ شَدَّةَ افْتَقَارِهِ إِلَى الْلَّجُوءِ إِلَى رَبِّهِ فِي سُؤَالِ الْهِدَايَةِ وَالثَّبَاتِ عَلَى الْحَقِّ وَالْإِسْتِعَاذَةِ مِنَ الْضَّلَالِ وَالْأَخْرَافِ .

وَمِنْ سَأْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِصَدْقٍ وَافْتَقَارٍ إِلَيْهِ عَالَمًا يَعْنَى رَبِّهِ عَنْهُ وَافْتَقَارَهُ هُوَ إِلَى رَبِّهِ فَهُوَ حَرَى أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ تَعَالَى لِهِ سُؤُلَهُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنَّمَا قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيُسْتَجِيبُوا لِي وَلَيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشِدُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٦] .

فَسَأْلَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ رَأَى الْحَقَّ حَقًّا وَاتَّبَعَهُ وَرَأَى الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَاجْتَنَبَهُ وَأَنْ يَجْعَلَنَا هَدَاةً مُهْتَدِينَ وَصَلِحَاءَ مُصْلِحِينَ وَأَنْ لَا يُرِيغَنَّ قَلْوَبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا وَيَهْبِطَ لَنَا مِنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الْوَهَابُ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالَحَاتُ وَالصَّلَالَةُ

والسلام على نبي الرحمة وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤ هـ

بِقَلْمِ مُؤْلِفِهِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ

مُحَمَّد الصَّالِحُ الْعُثْمَانِيُّ

تعليق

مَعِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَحْمِدُهُ وَتَسْتَعِينُهُ وَتَسْتَغْفِرُهُ وَتُنْتَوِبُ إِلَيْهِ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ وَمِنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا .

أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ كُنَّا تَكَلَّمُنَا فِي بَعْضِ مَجَالِسِنَا عَلَى مَعْنَى مَعِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقَهُ فَفَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَنَا وَلَا مُعْتَقَدٌ لَنَا فَكَثُرَ سُؤَالُ النَّاسِ وَتَسْأَلُهُمْ مَاذَا يَقُولُ فِي مَعِيَّةِ اللَّهِ خَلْقَهُ ؟

وَإِنَّا :

- أ - لَيَلَا يَعْتَقِدُ مُخْطَيِّءٌ أَوْ خَاطِيِّءٌ فِي مَعِيَّةِ اللَّهِ مَا لَا يُلْبِقُ بِهِ .
- ب - وَلَيَلَا يَتَقَوَّلُ عَلَيْنَا مُتَقَوِّلٌ مَا لَمْ نُقْلِهِ أَوْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ فِيمَا نَقُولُهُ مَا لَمْ نَقْصُدْهُ .
- ج - وَلِبَيَانِ مَعْنَى هَذِهِ الصَّفَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ فِي عَدْدٍ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

نُقْرِرُ مَا يَأْتِي :

أَوْلًا : مَعِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقَهُ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَإِجْمَاعِ السَّلْفِ :

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْمَنًا كُشْمٌ ﴾ [الْحَدِيدِ : ٤] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النَّحْلِ : ١٢٨] وَقَالَ تَعَالَى لِمُوسَى

(٤) نُصُّ الْكَلْمَةِ الَّتِي نَشَرْنَاهَا فِي مَجَلَّةِ الدُّعَوَةِ السُّعُودِيَّةِ فِي عَدْدِ ٩١١ الصَّادِرِ يَوْمِ الْاثْنَيْنِ المُوَافِقِ ١٤٠٤ / ١ هـ

وهارون حين أرسلهما إلى فرعون : ﴿ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرِي ﴾ [طه : ٤٦] وقال عن رسوله محمد ﷺ : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ أَنْصَرَهُ اللَّهُ إِذَا أُخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانَى اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَعْزِزْنِ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبه : ٤٠] وقال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ »^(١) حسنهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية وضعفه بعض أهل العلم وسبق قريباً ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له .

وقد أجمع السلف على إثبات معية الله تعالى لخلقه .

ثانياً : هذه المعية حق على حقيقتها لكنها معية تليق بالله تعالى ولا تُشبه معية أي مخلوق خلوق :

لقوله تعالى عن نفسه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] وقوله : ﴿ هُلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه تليق به ولا تُشبه صفات الخلقين .

قال ابن عبد البر : « أهل السنة مجتمعون على الصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملوها على الحقيقة لا على المجاز إلَّا أَنَّهُمْ لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محدودة » أ.هـ . نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسim .

(١) بحديث ضعيف : أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ١٢٤) والبيهقي في الأربعون الصغرى برقم (٢٤) من طريق نعيم بن حماد ثنا عثيان بن كثير بن دينار عن محمد بن مهاجر عن عروة عن عبد الرحمن بن غنم عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث عروة لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر » أ.هـ . وفي إسناده نعيم بن حماد صدوق يخطيء كثيراً . والحديث عزاه الهيثمي في الجمجم (١ / ٦٠) للطبراني في الأوسط والكبير ثم قال : تفرد به عثيان بن كثير ولم أر من ذكره بشيئه ولا حرج . وعزاه السيوطي في الجامع الصغرى (٤٩) للطبراني وأبو نعيم أيضاً وضعفه وكذا ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١١٠٠) وأورده ابن رجب في نور الأقباس ص (٥٤) وعزاه للطبراني .

وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص (١٠٢) من المجلد المذكور : « ولا يحسبُ الحاسب أن شيئاً من ذلك - يعني ما جاء في الكتاب والسنّة - يُناقض بعضه بعضاً أبلة مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنّة من أن الله فوق العرش يُخالفه الظاهر من قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] قوله عليه السلام : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقِلُّ وَجْهِهِ »^(١) ونحو ذلك فإن هذا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد : ٤] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنّا كما قال النبي عليه السلام في حديث الأوغال^(٢) : « وَاللَّهُ فَوْقُ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أُنْشِمْ عَلَيْهِ » وذلك أنَّ كلمة « معَ » في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مُمَامَةً أو مُحَاذاةً عن يمين أو شمال فإذا قُيّدت بِمَعْنَى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال : ما زلت نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال : هذا المَتَاع معى لِجَامِعِهِ لَكَ وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فَوْقُ عرشه حقيقة » أ.هـ كلامه .

ثالثاً : هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علمًا وقدرةً وسماعاً وبصرًا وسلطاناً وتدبيراً :

وغير ذلك من معاني رُبُوبِته إن كانت المعية عامّة لم تُحصَّ بِشَخْصٍ أو وَصْفٍ كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] قوله : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نُجُورٍ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْئَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرٌ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا﴾ [المجادلة : ٧] .

فإنْ خُصَّتْ بِشَخْصٍ أو وَصْفٍ اقتضتْ مع ذلك النَّصْرُ والتَّأْيِيدُ والتَّوْفِيقُ والتَّسْدِيدُ .

(١) حديث صحيح : تقدم تخرجه .

(٢) حديث ضعيف : تقدم تخرجه .

* مثال المخصوصة بشخص : قوله تعالى لموسى وهارون : ﴿إِنَّى مَعَكُمَا أَسْمَعْ وَأَرَى﴾ [طه : ٤٦] وقوله عن النبي ﷺ : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبه : ٤٠] .

* ومثال المخصوصة بوصف : قوله تعالى : ﴿وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال : ٤٦] وأمثالها في القرآن كثيرة .

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص(١٠٣) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال : « ثم هذه المعية تختلف أحکامها بحسب الموارد فلما قال : ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [الحديد : ٤] إلى قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] دلّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلقاً عليكم شهيد عليكم وممكّن عالم بكم وهذا معنى قول السلف : إنّه معهم يعلمه ، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقة . قال : ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبه : ٤٠] كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره وذلت الحال على أنّ حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع و النّصر والتّأييد وكذلك قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل : ١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون : ﴿إِنَّى مَعَكُمَا أَسْمَعْ وَأَرَى﴾ [طه : ٤٦] هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النّصر والتّأييد » .

إلى أن قال : « ففرق بين معنى المعية ومقتضاها وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف الموضع » أ.هـ .

● وقال محمد بن الموصلي في كتاب (استعجال الصواعق المُرسلة على الجهمية والمعطلة) لابن القيم في المثال التاسع ص (٤٠٩) ط الإمام : « وغاية ما تدلّ عليه - مع - المُصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور وذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازمه بحسب متعلقه فإذا قيل : الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازمه ذلك علمه بهم وتدبره لهم وقدرته عليهم وإذا كان ذلك خاصاً كقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل : ١٢٨] كان من لوازمه ذلك معيته لهم بالنصرة

والتأييد والمعونة فمعية الله تعالى مع عبده تُعَان عامة وخاصة وقد اشتمل القرآن على التَّوْعِين وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي بل حقيقتها ما تقدم من الصُّحْبة اللاحقة » أـ هـ .

● وذكر ابن رجب في شرح الحديث النَّاسِع والعشرين من الأربعين التَّوْوِيَة : « أَنَّ المعيَة الْخَاصَّة تَقْتَضِي النَّصْر وَالتأييد وَالحِفْظ وَالإِغْانَة وَأَنَّ الْعَامَّة تَقْتَضِي عِلْمُه وَاطْلَاعُه وَمُراقبَتِه لِأَعْمَالِهِم » .

● وقال ابن كثير في تفسير آية المعيَة في سورة المجادلة : « وَهَذَا حَكْيٌ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَيْهِ اجْمَاعٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهَذِهِ الْمَعِيَةِ مَعِيَّةٌ عِلْمُهُ قَالَ : وَلَا شُكٌ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ وَلَكِنْ سَمْعُهُ أَيْضًا مَعَ عِلْمِهِ بِهِمْ وَبَصَرَهُ تَأْفِدُ فِيهِمْ فَهُوَ سُبْحَانَهُ مُطْلَعٌ عَلَى خَلْقِهِ لَا يَغْيِبُ عَنْهُ مِنْ أَمْرٍ هُمْ شَيْءٌ » أـ هـ .

رابعاً : هذه المعيَة لا تقتضي أن يكون الله تعالى مُخْتَلِطاً بالخلق أو حَالاً في أَمْكِنَتِهِمْ :

ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه لأن هذا معنى باطل مُسْتَحِيل على الله عَزَّ وَجَلَّ ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله شيئاً مُسْتَحِيلاً باطلاً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١١٥) ط ثلاثة من شرح محمد خليل المهارس : « وليس معنى قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُم﴾ [الحديد : ٤] أنه مختلط بالخلق فإنَّ هذا لا تُوجِّهُ اللُّغَةُ بِلِ الْقَمَرِ آيَةُ مِنْ آيَاتِ اللهِ تَعَالَى مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ وَهُوَ مَوْضِعُ فِي السَّمَاوَاتِ وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ » . أـ هـ .

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إِلَّا الْحَلُولِيَّةُ مِنْ قُدَمَاءِ الْجَهَمَيَّةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ قالوا : إِنَّ اللهَ يَذَاهِهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ : تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا وَكَبُرَتْ كَلِمَةُ تَخْرُجِهِمْ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا .

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السَّلْفِ وَالْأَئْمَةِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْلَّوَازِمِ الْبَاطِلَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِوَصْفِهِ بِالنَّقَائِصِ . وَإِنْكَارِ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ .

وَكَيْفَ يَمْكُنُ أَنْ يَقُولُ قَائِلٌ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِذَاهِنِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَوْ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ وَهُوَ سَبْحَانُهُ قَدْ ۝ وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۝ [البقرة: ۲۵۵] ۝ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمْيِنِهِ ۝ [الزمر: ۶۷] ۝ .

خَامِسًا : هَذِهِ الْمُعِيَّةُ لَا تَنَاقِضُ مَا ثَبَّتَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتِوائِهِ عَلَى عَرْشِهِ :

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ثَبَّتَ لَهُ الْعُلُوُّ الْمُطْلُقُ عَلَوِ الدَّارَاتِ وَعَلَوِ الْفَصَفَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ۝ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝ [البقرة: ۲۵۵] ۝ وَقَالَ تَعَالَى : ۝ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ [الأعلى: ۱] ۝ وَقَالَ تَعَالَى : ۝ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ [النَّحْل: ۶۰] ۝ .

وَقَدْ تَضَافَرَتِ الْأَدَلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعُقْلِ وَالْفَطْرَةِ عَلَى عَلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى .

● أَمَّا أَدَلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ : فَلَا تَكَادُ تُخْضِرُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ۝ فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ۝ [غافر: ۱۲] ۝ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ۝ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۝ [الأنعام: ۱۸] ۝ وَقَوْلُهُ : ۝ أَمْ أَمْتَسُّ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۝ [الملك: ۱۷] ۝ وَقَوْلُهُ : ۝ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ۝ [ال المعارج: ۴] ۝ وَقَوْلُهُ : ۝ قُلْ تَرَأَةُ رُوحُ الْقَدْسِ مِنْ رَبِّكَ ۝ [النَّحْل: ۱۰۲] ۝ إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ .

وَمِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَلَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ » (۱) .
وَقَوْلُهُ : « وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ » (۲) . وَقَوْلُهُ : « وَلَا يَصْعُدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا

(۱) حَدِيثٌ صَحِيفٌ : تَقْدِيمٌ تَغْرِيْبٌ .

(۲) صَحِيفٌ مُوقُوفٌ : الْحَدِيثُ بِهِذَا الْلَفْظِ صَحٌّ مُوقُوفٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوْعِ لِأَنَّهُ مَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ وَمِنَ الْأُمُورِ الْفَيْبِيَّةِ فَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكِبِيرِ (۹/ ۲۲۸) وَعَنْهُانَ الدَّارَمِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ رَقْمُ (۸۱) وَالْقَضَى عَلَى الْمَرْبِيَّ صَ (۷۳) وَابْنَ خَزِيمَةَ فِي التَّوْحِيدِ رَقْمُ (۱۴۹) وَأَبْوَ الشَّيْخِ فِي الْعَظِيمَةِ (۲۷۹) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَمَاءِ وَالصَّفَاتِ صَ (۴۰۱) وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّهْبِيدِ (۷/ ۱۳۹) وَابْنِ الطَّبَرِيِّ فِي السَّنَةِ (۶۵۹) وَابْنِ قَدَّامَةَ فِي إِثْبَاتِ صَفَةِ الْعُلُوِّ بِرَقْمِ (۷۵) وَالْذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ صَ (۶۴) وَاللَّالِكَانِيُّ فِي شَرْحِ أَصْوَلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ (۶۵۹) مِنْ طَرِيقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الطَّيْبُ »^(١) . ومثل إشارته إلى السَّمَاء يوم عرفة يقول : « اللَّهُمَّ اشْهُدْ »^(٢) . يعني على الصَّحَابَة حين أقرُوا أنه بلغ .

ومثل إقراره الجاريه حين سألهما : أين الله ؟ قالت : في السَّمَاء قال : « اعْتَقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ »^(٣) . إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

● وأمَّا الإِجْمَاعُ : فقد نقل إجماع السَّلَف على علو الله تعالى غير واحد من أَهْلِ الْعِلْمِ .

● وأمَّا دَلَالَةُ الْعُقْلِ : على علو الله تعالى فلأنَّ الْعُلُوُّ صَفَةٌ كَالْوَسْطَفُولُ صَفَةٌ نَقْصٌ وَالله تعالى موصوف بالكمال مُتَّنَزِّهٌ عن النَّقْصِ .

● وأمَّا دَلَالَةُ الْفَطْرَةِ : على علو الله تعالى فإنه ما من داع يدعوه إلَّا وجد من قلبه ضُرُورَةٌ بِالإِتِّجَاهِ إِلَى الْعُلُوِّ مِنْ غَيْرِ دراسةِ كِتَابٍ وَلَا تَعْلِيمٍ مُعَلَّمٍ .

وهذا الْعُلُوُّ الثَّابِتُ لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يُنَاقِضُ حَقِيقَةَ الْمُعْيَةِ وذلك من وجوه :

الأول : أنَّ الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المُتَّنَزِّهٌ عن التَّنَاقُضِ ولو كانا

وعزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص (١٠٠) لسَيِّدِ الْبَرِّ بن داود بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ . وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ ص (١٠٣) : « رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي السَّنَةِ لَهُ وَأَبُو بَكْرِ بْنِ الْمَنْذِرِ وَأَبُو حَمْدِ الْعَسَّالِ وَأَبُو القَاسِمِ الطَّبَرَانِيِّ وَأَبُو الشَّيْخِ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْلَّالِكَانِيِّ وَأَبُو عُمَرِ الظَّلْمَنْكِيِّ وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيِّ وَأَبُو عَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَوَلِيمِهِمْ وَإِسْنَادِهِ صَحِيحٌ » أَهْرَ .

وجود إسناده الألَبَانِيِّ فِي مُختَصِّرِهِ لِلْعُلُوِّ ص (١٠٤) .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وهو جزءٌ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَصْدَقَ بِعَدْلٍ تَرَهُ مِنْ كَسْبِ طَيْبٍ ، وَلَا يَصْدُدُ إِلَى اللهِ إِلَّا طَيْبًا ... » الْحَدِيثُ . أَخْرَجَهُ بِهَذَا النَّقْطَ الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ : بَابِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ : (٧٤٣) .

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تَقدِّمُ تَغْرِيْبَهُ .

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تَقدِّمُ تَغْرِيْبَهُ .

وَسَبِّحْكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهُدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

مَصْرُ . مَدِينَةُ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ

غَرَةُ حُرَمَ ١٤١٠ هـ .

أشَرَفَ عَبْدَ الْمَصْوُدَ عَبْدَ الرَّحِيمِ عِيسَى مُحَمَّدٌ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوَالدِيهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

مُتَّاقِضَيْنَ لَمْ يَجْمِعَ الْقُرْآنَ بَيْنَهُمَا .

وَكُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى تَنْظُنُ فِيهِ التَّعَارُضُ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فَأَعْدَدَ النَّظَرُ فِيهِ مَرَةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ .. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النَّسَاءُ : ٨٢] .

الوجه الثاني : أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمَعِيَّةِ وَالْعُلُوِّ مُمْكِنٌ فِي حَقِّ الْمُخْلُوقِ فَإِنَّهُ يَقُولُ : مَا زَلَنَا تَسْبِيرُ وَالْقَمَرُ مَعْنَا وَلَا يُعْدُ ذَلِكَ تَنَاقُضًا وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ السَّائِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَالْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا فِي حَقِّ الْمُخْلُوقِ فَمَا بِالْكَوْنِ بِالْحَالِقِ الْمُجِيْطِ بِكُلِّ شَيْءٍ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ خَلِيلُ الْهَرَاسِ ص (١١٥) فِي شِرْحِهِ الْعِقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ عَنْ قَوْلِ الْمُؤْلِفِ : « بَلْ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ وَهُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِ الْمَسَافِرِ أَيْنَا كَانَ » قَالَ : « وَضَرَبَ لِذَلِكَ مَثَلًا بِالْقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوْضِعٌ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيْنَا كَانَ قَالَ : إِذَا جَازَ هَذَا فِي الْقَمَرِ وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَفَلَا يَجُوزُ بِالْتَّسْبِيْهِ إِلَى الْلَّطِيفِ الْخَبِيرِ الَّذِي أَحْاطَ بِعِبَادِهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَالَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطْلِعٌ عَلَيْهِمْ يَسْمَعُهُمْ وَيَرَاهُمْ وَيَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَتَجْوِيْهُمْ بِلِ الْعَالَمِ كُلِّهِ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْفَرْشِ بَيْنِ يَدِيهِ كَأَنَّهُ بُنْدَقَةٌ فِي يَدِ أَحَدِنَا أَفَلَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا شَائِئُهُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ مَعَ كُوْنِهِ عَالِيًّا عَلَيْهِمْ بَائِنًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ » أَهـ .

الوجه الثالث : أَنَّ اجْتِمَاعَ الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ الْمُخْلُوقِ لَمْ يَلْزِمْ أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا فِي حَقِّ الْحَالِقِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشُّورِيَّ : ١١] قَالَ شَيْخُ إِلَيْسَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ فِي الْعِقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ ص (١١٦) طَ ثَالِثَةٌ مِنْ شِرْحِ الْهَرَاسِ : « وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقَيَّتِهِ فَإِنَّهُ سَيِّحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ وَهُوَ عَلَىٰ فِي دُنُوْهِ قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ » أَهـ .

○ وَخَلاَصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا يَلِي :

١ - أَنَّ مَعِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى خَلْقَهُ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَإِجْمَاعِ السَّلْفِ .

٢ - أَنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يُلْيِقُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشَبِّهَ مَعِيَّةَ الْخَلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ .

٣ - أَنَّهَا تَقْنَصِي إِحْاطَةَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْخَلْقِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَسُلْطَانًا وَتَدْبِيرًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رِبَّيْتِهِ إِنْ كَانَتِ الْمُعْيَةُ عَامَةً وَتَقْنَصِي مَعَ ذَلِكَ نَصْرًا وَتَأْيِيدًا وَتَوْفِيقًا وَتَسْدِيدًا إِنْ كَانَتِ خَاصَّةً .

٤ - أَنَّهَا لَا تَقْنَصِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْتَلِطًا بِالْخَلَقِ أَوْ حَالًا فِي أَمْكَنَتِهِمْ وَلَا تَدْلُّ عَلَى ذَلِكَ بِوْجَهِ مِنَ الْوَجْهِ .

٥ - إِذَا تَدَبَّرْنَا مَا سَبَقَ عِلْمَنَا أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَكَوْنِهِ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً . سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ لَا تُنْخَصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَنَّهُ عَلَى نَفْسِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

حَرَرَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى :

مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثْمَانِيُّ فِي ٢٧/١١/١٤٠٣ هـ .



الفهرس العاميّة

١ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوى	الحديث أو الأثر
٨٩	أبو هريرة	إذا أنا مت فاحرقوني ثم اسحقوني
٩٤ ، ٦١	ابن عمر	إذا قام أحدكم إلى الصلاة
٨٦	ابن عمر	إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما
١٧	ابن مسعود	أسألك بكل اسم هولك
٣٦	ربيعة	الاستواء غير مجهول
٩٣	عبدة بن الصامت	أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك
٩٨ ، ٦٧	معاوية بن الحكم	اعتقها فإنها مؤمنة
٥٧	أبو هريرة	ألا إن الإيمان يمان والحكمة يمانية
٩٧ ، ٦٧	أبو سعيد الخدري	ألا تأمنوني وأنا أمنين من في السماء
٩٧	جابر	اللَّهُمَّ اشهد
٦٧	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ أَغثنا
٧٥	.	إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ
٧٨	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٦٦	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ لَمَا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عَنْهُ
٥٦	عبد الله بن عمرو	إِنَّ قُلُوبَ بْنِي آدَمَ بَيْنَ اصْبَعَيْنِ
١٧	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَسْعَةُ وَتَسْعِينَ اسْمًا
٢٨	أنس	إِنَّهُ أَعُورٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْورٍ
٢٨	أبو موسى	أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ
٥٥ ، ٥٤	ابن عباس	الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَبْيَنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ
٣٦	مالك	سُئِلَ مَالِكُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى
٦٦	حذيفة	سُبْحَانَ رَبِّ الْأَعْلَى

٧٥	عمران بن حصين	صلٌّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً
١٢	أبو هريرة	قال الله عزٌّ وجلٌّ : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر
٦٧	الأوزاعي	كُنَّا والتابعون متوافرون
١٠	عمر بن الخطاب	لله أرحم بعباده من هذه بولدها
٨٨	أنس	لله أشد فرحة بتوبة عبده حين يتوب
٧٤	أبو هريرة	ما تَصَدَّقَ أحد بصدقة من طيب
٧٣	أبو ذر ، أبو هريرة	مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبِيرًا تَقْرَبَتْ مِنْهُ ذِرَاعًا
٨٧	أبو ذر	مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوُّ اللَّهِ
٥٠	نعميم بن حماد	مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ
٨٥	عائشة	مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ
٩٥	العباس بن عبد المطلب	وَاللَّهُ فَوْقُ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ
٩٧	ابن مسعود	وَالْعَرْشُ فَوْقُ الْمَاءِ وَاللَّهُ فَوْقُ الْعَرْشِ
٩٧	ابن مسعود	وَلَا يَصْعُدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ
٧٢	أبو هريرة	وَمَا يَرْزَقُ اللَّهُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِالنَّوَافِلِ
٧٤، ٣٨، ٣٠	أبو هريرة	يُنْزَلُ رَبِّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا



٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	- تقرير بقلم ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز .
٤	- مقدمة التحقيق .
٧	- مقدمة المؤلف .
٧	منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين
٨	سبب تأليف هذا الكتاب

الفصل الأول : قواعد في أسماء الله تعالى

٩	القاعدة الأولى : أسماء الله كلها حُسنى وأمثلة توضح ذلك .
١٠	- الحُسْنُ في أسماء الله باعتبار كل اسم على انفراده وباعتبار جمعه إلى غيره .
١١	القاعدة الثانية : أسماء الله تعالى أعلام باعتبار دلالتها على الذات وأوصاف باعتبار
١١	دلالتها على المعاني وهي مترادفة باعتبار الدلالة الأولى مُتباينة باعتبار الدلالة الثانية .
١١	- ضلال من سلبيوا أسماء الله معانها وبُطْلَان تعليلهم بالسمع والعقل .
١٢	- الدَّهَرُ ليس من أسماء الله تعالى .
١٣	القاعدة الثالثة : أسماء الله إن دلت على وصف متعدد تضمنت الاسم والصفة
١٣	والحكم وإن دلت على وصف غير متعدد تضمنت الاسم والصفة وأمثلة توضح ذلك .

١٤	القاعدة الرابعة : دلالة الأسماء على الذات والصفات تكون بالمطابقة والتضمن
١٤	والالتزام ومثال يوضح ذلك .
١٤	- دلالة الالتزام مفيدة لطالب العلم .
١٤	- اللازم من قول الله ورسوله حق إذا صح كونه لازماً ووجه ذلك .

١٤ - اللازم من قول غير الله ورسوله له ثلات حالات وبيانها .

القاعدة الخامسة : أسماء الله تعالى توقيفية يجب الوقف فيها على ما جاء به الكتاب
١٦ والسنّة ووجه ذلك .

القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير مخصوصة بعدد معين ودليل ذلك .

١٧ - الجواب عن قوله ﷺ « إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ
الجَنَّةَ » .

١٨ - لم يصح عن النبي ﷺ تعين هذه الأسماء .

١٩ - سرد تسعه وتسعين اسماً بالتّبع من الكتاب والسنّة .

٢٦ - القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء الله وأنواعه وحكمه .

٢٧ الفصل الثاني : قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى : صفات الله تعالى كلها صفات كمال ودليل ذلك السمع والعقل
والفطرة وإذا كانت الصفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى وإذا
كانت كمالاً في حال ونقصاً في حال فإنها تجوز في الحال التي تكون فيها كمالاً
وممتنعة في الحال التي تكون فيها نقصاً . وأمثلة توضح ذلك .

٢٧ إنكار قول بعض العوام : خان الله من يخون .

٣٠ القاعدة الثانية باب الصفات أوسع من باب الأسماء ووجه ذلك وأمثلة توضحه

٣١ القاعدة الثالثة : صفات الله تعالى قسمان ثبوّية وسليّة ومعنى كل منها .

٣١ - دلالة السمع والعقل على وجوب الإثبات والنفي كما ورد .

٣١ - كيفية الإيمان بالصفات السليّة .

٣٢ - النفي ليس بكمال حتى يتضمن ما يدل على الكمال وأمثلة على ذلك .

القاعدة الرابعة : الصفات الثبوّية صفات مدح وكمال ولهذا كان إخبار الله بها
٣٣ عن نفسه أكثر من الصفات السليّة .

٣٣ - الأحوال التي تذكر فيها الصفات السُّلْطَية غالباً وأمثلة ذلك .

٣٤ القاعدة الخامسة : الصفات التُّبُوتِية تنقسم إلى ذاتية و فعلية وتعريف كل منها وأمثلة توضح ذلك .

٣٤ ٣٤ - قد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين ومثال ذلك .

٣٤ - كل صفة تعلقت بمشيئته فإنها تابعة لحكمته .

٣٥ القاعدة السادسة : يلزم في إثبات الصفات التَّخْلِي عن التَّمثيل والتَّكْيِيف .

٣٦ ، ٣٥ - بطلان التَّمثيل والتَّكْيِيف بدلالة السَّمْع والعقل .

٣٦ - قول مالك في الاستواء وكونه ميزاناً لجميع الصفات .

٣٧ - التَّحْذِير من التَّكْيِيف وطريق الخلاص منه .

٣٨ القاعدة السابعة : صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها .

٣٨ - لدلالة الكتاب والسنّة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه وبيانها .

٣٩ الفصل الثالث : قواعد في أَدِلَّةِ الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ

٣٩ القاعدة الأولى : أَسْمَاءُ الله وَصَفَاتُهُ لَا تُثْبَتُ بِغَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ .

٤٠ ، ٣٩ - وجوب اتّباع الكتاب والسنّة في إثبات ذلك ونفيه والتوقف في لفظ ما لم يرد مع التفصيل في معناه وأمثلة على ذلك .

٤١ ، ٤٠ - أدلة هذه القاعدة من السَّمْع والعقل .

٤٢ القاعدة الثانية : الواجب في نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنْنَةِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا .

٤٢ - دليل ذلك السَّمْع والعقل .

٤٣ القاعدة الثالثة : ظواهر التصوّص معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار .

٤٣ - دليل ذلك السَّمْع والعقل .

٤٤ ، ٤٣ - بُطْلَانُ مَذَهَبِ الْمَفْوَضَةِ الَّذِينَ يَفْوِضُونَ عِلْمَ مَعَانِي الصَّفَاتِ وَبِرَاءَةِ السَّلْفِ مِنْ هَذَا الْمَذَهَبِ .

٤٤ ، ٤٣ - تواتر النقل عن السَّلْفِ إِجْمَالاً وَتَفْصِيلاً بِإِثْبَاتِ مَعَانِي نُصُوصِ الصَّفَاتِ

وتفويض الكيفية إلى علم الله تعالى .

– قول شيخ الإسلام ابن تيمية في إبطال التفويض وأئمه قدح في القرآن والأنبياء وسد لباب المدى والبيان من جهتهم وفتح لباب من يعارضهم ويقول إن المدى والبيان في طريق الأنبياء وأن قول أهل التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

٤٤

القاعدة الرابعة : ظاهر النصوص ما يتadar منها إلى الذهن من المعانى .

– يختلف الظاهر بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام وأمثلة توضح ذلك .

– انقسم الناس في ظاهر النصوص ثلاثة أقسام وبيان كل قسم .

– المذهب الصحيح والطريق القويم طريق السلف وبيان وجه ذلك .

– بطلان قول من جعل ظاهر النصوص التشبيه وشبهته من ثلاثة أوجه .

– بطلان قول أهل التعطيل من ستة أوجه .

٥١،٥٠

لوازم خمسة باطلة تلزم على طريقة أهل التعطيل .

٥١

– بعض أهل التعطيل يتناقض فيثبت بعض الصفات دون بعض .

– يُمْكِن إثبات ما تُفُوهُ به بطرق عقلٍ أَظْهَرَ وَأَيْنَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي أَثَبَتُوا بِهَا مَا أَثَبَتُوهُ . وبيان ذلك بالتمثيل .

٥٢

– طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته لا تندفع به شبهة المعتزلة والجهمية وبيان ذلك من وجهين .

٥٣،٥٢

– لا مدفع لشبهة المعتزلة والجهمية إلا بالرجوع لمذهب السلف .

٥٣

(تبنيه) : كل مُعَطَّلٌ مُمَثَّلٌ وكل مُمَثَّلٌ مُعَطَّلٌ وبيان ذلك .

٥٣

الفصل الرابع : شبهات والجواب عنها

ادعى بعض أهل التأویل أن أهل السنة صرفا بعض نصوص الصفات عن ظاهرها

فجعلوها شبهة في إلزم أهل السنة بموافقتهم على التأویل أو مُدَاهنتهم .

– الجواب عن هذه الشبهة من وجهين محمل ومفصّل وبيان ذلك .

٥٤

– بيان المفصل بذكر الأمثلة .

٥٤

٥٥ - كذب الحكاية المنسوبة إلى الإمام أحمد في أنه تأول في ثلاثة أشياء .

٥٦ - المثال الأول : « الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمْيِنُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ » والجواب عنه .

٥٦ - المثال الثاني : « قُلُوبُ الْعِبَادِ يَبْيَنُ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ » والجواب عنه .

٥٦ - المثال الثالث : « إِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنَ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ » والجواب عنه .

٥٦ - المثال الرابع : قوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ » . والجواب عنه .

٥٧ - الفعل يضمن معنى يناسب الحرف المتعلق به ليشتم الكلام .

المثال الخامس والسادس : قوله تعالى : « وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُتُشْمَ »

٥٨ - وقوله : « إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا » والجواب عنهم .

٥٩ - تفسير معية الله تعالى بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه .

٥٩ - الحق أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقدرة

الـ مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه .

٦٠ - المعية تختلف أحکامها بحسب الموارد وأمثلة توضح ذلك .

٦٠ - المعية على كل تقدير لا تقتضي أن تكون ذات الـ رب مختلطة بالخلق .

٦٠ - دليل ذلك في آية المجادلة والحديد .

٦١ - وجه كون الله تعالى مع خلقه حقيقة وعلى عرشه حقيقة .

٦١ - نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية والحموية .

٦٢ - تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة لا يُنافق علو الله بذاته على عرشه وبيان ذلك من وجوه ثلاثة .

٦٣،٦٢ - وجه قول شيخ الإسلام ابن تيمية إن الله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة .

٦٤ - تتمة : انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام وبيانها .

٦٥ - تنبية : تفسير السلف لمعية الله تعالى بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم .

تبنيه آخر :

٦٦ - علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنّة والعقل والفطرة والإجماع .

٦٦ - أدلة الكتاب وتنوعها على إثبات علو الله تعالى .

٦٦ - أدلة السنّة على ذلك بأ نوعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث تبلغ حد التواتر .

٦٧ - دلالة العقل على ذلك .

٦٧ - دلالة الفطرة على ذلك .

٦٧ - نقل الإجماع على ذلك .

٦٨ علو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأحقها .

٦٨ تبنيه ثالث : تعقيب المؤلف على ما كتبه لأحد الطلبة في معية الله تعالى .

٦٨ - المؤلف يرى أن من زعم أن الله تعالى بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقاده وكاذب إن نقله عن سلف الأمة وأئمتها .

٦٩ - ثبّر المؤلف من هذا القول وإنكاره إياه .

٦٩ - كل كلمة تستلزم ما لا يليق بالله فهي باطلة يجبر إنكارها على قائلها كائنا من كان وبأى لفظ كانت .

٦٩ - كل كلام يوهم ولو عند بعض الناس ما لا يليق بالله فالواجب تجنبه .

٦٩ - ما أثبته الله لنفسه فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهّم فيه ما لا يليق بالله تعالى .

٧٠ المثال السابع والثامن : قوله تعالى : ﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾
وقوله : ﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ والجواب عنهما .

٧٠ - لماذا أضاف الله تعالى قرب الملائكة إليه وهل لذلك نظير ؟

٧٠ المثال التاسع والعاشر : قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ وقوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِنِي ﴾ . والجواب عنهما .

٧٠ المثال الحادى عشر : قوله تعالى في الحديث القديسي : « وما يزال عبدي يتقرّب

إلى بالتوافق حتى أحبه » والجواب عنه .

٧٢

المثال الثاني عشر : قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : « مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَيْرًا تَقَرَّبَتْ مِنِّي ذِرَاعًا » .. إلخ والجواب عنه .

٧٣

- ذهب بعض الناس إلى أن المراد بقوله : أتيته هرولة سرعة قبول الله وإقباله على عبده واحتاج بما يمكن الجواب عنه .

٧٤

- بيان أن إبقاء الحديث على ظاهر حقيقته أسلم وألائق بمذهب السلف .

٧٥

المثال الثالث عشر : قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَعْمَالًا﴾ والجواب عنه .

٧٥

المثال الرابع عشر : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِم﴾ والجواب عنه .

٧٧

المثال الخامس عشر : قوله تعالى في الحديث القدسى : « يَا بْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعْدُنِي » .. الحديث والجواب عنه .

٧٨

هذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل وبيان وجه ذلك .

٧٩

الخاتمة

الفصل الخامس : الأشاعرة والرد على من اغتر بهم وحكم أهل التأويل

- كيف يكون طريق الأشاعرة باطلاً وهم يمثلون اليوم ٩٥٪ من المسلمين والجواب عنه ، وكيف يكون باطلاً وقدوتهم أبو الحسن الأشعري والجواب عنه .

٨٠

- المؤخرون الذين يتسببون إليه لم يقتدوا به على ما ينبغي .

٨١

- لأنّي الحسن ثلاث مراحل وبيانها .

٨١

- الصفات السبع التي يشتّها الأشعريّة .

٨٢

- قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الأشعريّة .

٨٣ ، ٨٢

٨٣ - قول تلميذه ابن القيم فيهم .

٨٣ - قول محمد أمين الشنقيطي فيمن غلط من المتأخرین في الظاهر من آیات الصّفات وبيان ما يلزّم على قوله من الباطل وأنه من أكبر الضّلال وأعظم الافراء على الله عزّ وجلّ .

٨٤ - أبو الحسن الأشعري كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة .

٨٤ - مذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرّح بحصر قوله فيه .

٨٥ - وكيف يكون طريق الأشاعرة باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالصّحة والجواب عنه .

٨٥ - الحق لا يوزن بالرجال وإنما يوزن الرجال بالحق .

٨٥ - لا ننكر أن بعض العلماء المتسبّين إلى الأشاعرة قد صدق في الإسلام .

٨٥ - ولا ننكر أن يكون بعضهم نية حسنة فيما ذهب إليه ولكن هذا لا يكفي في قبول قوله حتى يوافق الشرع .

٨٦ - هل يُكَفِّرُ أهل التأویل أو يُفْسَدُونَ والجواب عليه .

٨٦ - التّكْفِيرُ أو التّفْسِيقُ ليس إلينا بل هو إلى الله ورسوله .

٨٧ - يجب قبل الحكم أن ينظر في أمرین : أحدهما : دلالة الكتاب أو السنة عليه . والثاني : انتباط الحكم على القائل أو الفاعل .

٨٧ - من أهم شروط التّكْفِير أو التّفْسِيق أن يكون عالماً بمخالفته التي أوّجت ذلك ودليل ذلك .

٨٧ - من موانع الحكم بالتكفير أو التفسيق أن يقع ما يوجبهما بغير إرادة منه ودليل ذلك .

٨٨ - كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة .

٩٠ - لا يلزم في كل من قال أو فعل ما يوجب الكفر أو الفسق أن يكون كافراً أو فاسقاً .

٩٠ - من تبيّن له الحق فأصرّ على مخالفته استحق ما يقتضيه تلك المخالفة .

٩٠ - على المؤمن أن يبني معتقده وعمله على الكتاب والسنة فيجعلهما إماماً .

– وجوب الحذر من أن يُبَيِّنَ مُعْتَقَدَه أو عَمَلَه عَلَى مِذَهَبِ مَعِينٍ ثُمَّ يَخْتَلِفُ صِرَاطُه
٩٠ النصوص إِلَيْهِ .

– النَّاظِرُ فِي مَسَالِكِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ يَرَى الْعَجَابَ الْعَجَابَ .
٩٠ سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى الْحَرْيَ بِالْإِجَابَةِ .

تعقيب : معية الله تعالى خلقه

٩٢ نصُ الكلمة التي نشرت في مجلة الدعوة السعودية



١٠١ فهرس الأحاديث والأثار
١٠٣ فهرس الموضوعات

رقم الإيداع : ١٩٩٤ / ٤٨٧٤
طبع بدار نوبار للطباعة

شرح
مُعْنَى الْعِقْدِ
الهادى إلى سبيل الرشاد

لَهُ وَلَفْهُ الشَّيْخُ

لِإِمامِ عَبْدِ الرَّبِّينِ أَحْمَدِ بْنِ قَادِمَةِ الْمَقْدِرِيِّ

« صَاحِبُ الْمَغْنِي »

المرفوع سنة ٧٤٢ هـ

حَقْفَهُ، وَخَرْجُ أَحَادِيثِهِ

أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْمَقْصُودِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ